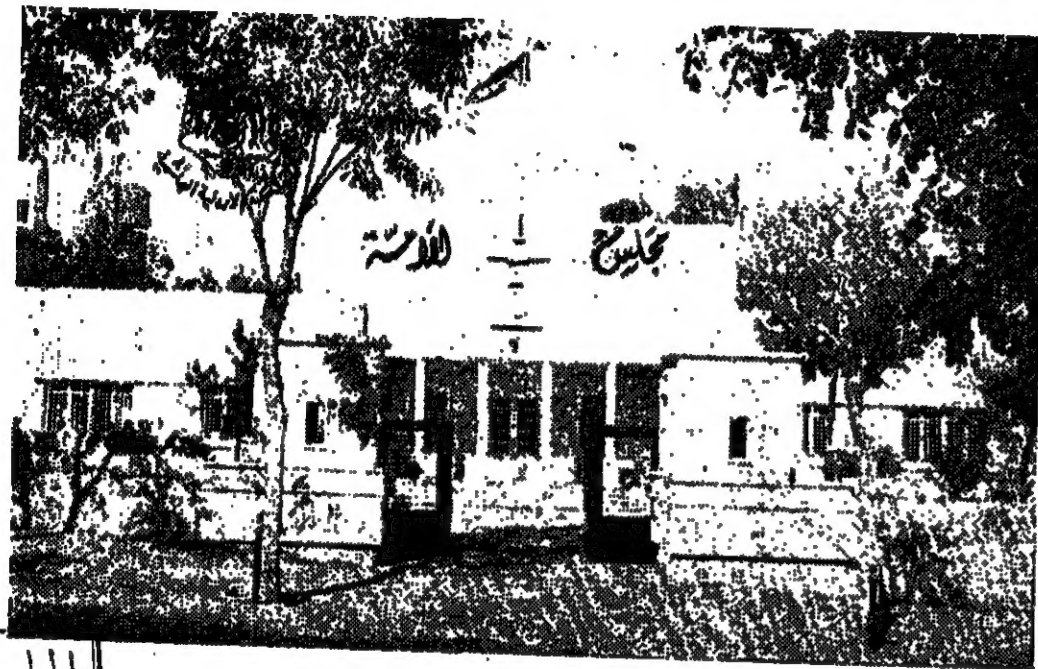


مكتبة جامعة الكويت



الجامعة الكويتية
كتبة الادب
عمان - الاردن

مكتبة الجامعة الكويتية

رقم التسجيل ٢٥٦
رقم التوثيق
التاريخ ٢٣ - نيسان ١٩٦٨

الذكريات ومناقشات مجلس الادب الاردني السابع

« العدد ٩ » الاحد : ١٧ رمضان سنة ١٣٨٢ هـ . الموافق ١٠ شباط سنة ١٩٦٣ م . « الجزء ٧ »

مجلس النواب

الجلسة الثامنة يوم الثلاثاء في ٥ شباط ١٩٦٣

جَزْوَاتُ الْإِعْلَالِ

صفحة

٤٢٣

(ووفق عليه)

٤٢٣

٤٢٣

(ووفق عليها)

٤٢٣

٤٢٣

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات :

١ - طلب معذرة من نائب السلط السيد نوفان السعود .

٢ - طلب معذرة من نائب خبير السيد نجيب الاحمد .

الرجوع الى صفحة ١٠٠ من المجلد ١٠٠

الأردن • الجريدة الرسمية • ملحق مجلس النواب

الجزء السابع، العدد ٩ - ١٦

١٩٦٣

ملحق
مجلس
النواب

صفحة

٤٢٤

(ووفق عليها)

٤٢٤

٣ - طلب معذرة من نائب نابلس السيد عبد اللطيف عنتاوي *

٤ - طلب معذرة من نائب نابلس الدكتور حاتم ابو غزاله *

٣ - تلاوة الكتب الواردة :

٤٢٤

٤٢٤

٤٢٥

٤٢٥

٤٢٥

٤٢٦

٤٢٧

٤٢٨

٤٢٨

٤٢٩

(أخذ المجلس عليه بهذه الاجابات وستبلغ الشكوى)

(أحيل الى اللجنة القانونية) .

(أخذ المجلس عليها

بهذه الاجابات

وستبلغ لمقدمي

الاقتراحات)

(وزع التقرير على

الاعضاء)

١ - تلاوة كتاب معالي وزير الجمارك رقم ١١٧٦ ومرفقه

كتاب معالي وزير الزراعة رقم ٧٦٢٥ جوابا على الشكوى رقم (١١) :

٢ - كتاب معالي وزير الزراعة رقم ٧٦٩ جوابا على الشكوى رقم (١١)

٣ - كتاب معالي وزير الصحة رقم ١٥٢٤ جوابا على الشكوى رقم (١٢)

٤ - كتاب معالي وزير المواصلات رقم ١٨٩٤ جوابا على الشكوى رقم (٣) .

٥ - كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (١٣٩) حول القانون المؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون العقوبات .

٦ - كتاب سماحة كبير العلماء رقم ٦٣ جوابا على الاقتراح برغبه رقم (١٣) المقدم من النائب السيد احمد الوزني .

٧ - كتاب معالي وزير الزراعة رقم (٥٥٧) جوابا على الاقتراح رقم (١٤) المقدم من النائبين السيدين عبد الوهاب الطراونه ومحمد المعايطة .

٨ - كتاب خطوفه رئيس ديوان المحاسبة رقم ٨٧٦٣ بتقديم تقريره السنوي الحادي عشر الى المجلس .

صفحة

٤٣٠

٤٣٠

٤٣٠

٤٣١

٤٣١

٤٣٢

٤٣٢

٤٣٣

٤٣٣

٤٣٤

٤ - الاقتراحات

١ - اقتراح برغبه رقم (٢٦) مقدم من نائب بدو الشمال السيد سعود القاضي .

٢ - اقتراح برغبه رقم (٢٧) مقدم من نائب بدو الجنوب السيد فيصل الجازي .

٣ - اقتراح برغبه رقم (٢٨) مقدم من نائب بدو الجنوب السيد فيصل الجازي .

٤ - اقتراح برغبه رقم (٢٩) مقدم من نائب بدو الجنوب السيد فيصل الجازي .

٥ - اقتراح برغبه رقم (٣٠) مقدم من نائيب بدو الجنوب السيد فيصل الجازي .

٦ - اقتراح برغبه رقم (٣١) مقدم من نائب طولكرم الدكتور عواد عواد .

٧ - اقتراح برغبه رقم (٣٢) مقدم من النواب السادة حزبون حزبون وعفيف البطارسه ومحمد سالم اللوب وربحي مصطفى نواب منطقة بيت لحم .

٨ - اقتراح برغبه رقم (٣٣) مقدم من نائيب اريه الدكتور احمد خريس .

٩ - اقتراح برغبه رقم (٣٤) مقدم من نائب اريه الدكتور احمد خريس .

(أحيلت هذه الاقتراحات للمكومه رأساً)

مكتبة علم العصر

صفحة

٤٣٥

١٠- اقتراح برغبة رقم (٣٥) مقدم من نائب اربد الدكتور احمد خريس .

٤٣٥

١١- اقتراح برغبة رقم (٣٦) مقدم من نائب اربد الدكتور احمد خريس .

٤٣٥

١٢- اقتراح برغبة رقم (٣٧) مقدم من نائب اربد السيد عبد الحميد الشريدة .

٤٣٦

١٣- اقتراح برغبة رقم (٣٨) مقدم من نائب اربد السيد عبد الحميد الشريدة .

٤٣٦

١٤- اقتراح برغبة رقم (٣٩) مقدم من نائب اربد السيد عبد الحميد الشريدة .

٤٣٧

١٥- اقتراح برغبة رقم (٤٠) مقدم من ثلاثة وثلاثين نائبا بموضوع تعديل قانون التقاعد المدني .

٤٣٨

١٦- اقتراح برغبة رقم (٤١) مقدم من نائب الخليل السيد اسماعيل حجازي .

٤٣٨

١٧- اقتراح برغبة رقم (٤٢) مقدم من النائبين السيدين ابراهيم كرشان ويوسف العظم نواب معان .

٤٣٨

١٨- اقتراح برغبة رقم (٤٣) مقدم من نائب اربد السيد سامي حداد .

٤٣٩

١٩- اقتراح برغبة رقم (٤٤) مقدم من نائب اربد السيد سامي حداد .

٤٣٩

٢٠- اقتراح برغبة رقم (٤٥) مقدم من نائب اربد السيد عبد الحميد الشريدة .

٤٣٩

٢١- اقتراح برغبة رقم (٤٦) مقدم من نائب بيت لحم السيد محمد سالم اللويب .

(اُحيلت هذه الاقتراحات للحكومة رأساً)

(اُحيلت هذه الاقتراحات للحكومة رأساً)

صفحة

٤٤٠

٢٢- اقتراح برغبة رقم (٤٧) مقدم من نائب بيت لحم السيد حزبون جورج حزبون .

٤٤٠

٢٣- اقتراح برغبة رقم (٤٨) مقدم من نائب بيت لحم السيد حزبون جورج حزبون .

٤٤١

٢٤- اقتراح برغبة رقم (٤٩) مقدم من نائب مادبا السيد خليل المروط .

٤٤١

٢٥- اقتراح برغبة رقم (٥٠) مقدم من نائب مادبا السيد خليل المروط .

٤٤٢

٢٦- اقتراح برغبة رقم (٥١) مقدم من نائب مادبا السيد خليل المروط .

٤٤٢

٢٧- اقتراح برغبة رقم (٥٢) مقدم من نائب جنين السيد محمد كامل الحاج حسن .

٤٤٣

٢٨- اقتراح برغبة رقم (٥٣) مقدم من نائب جنين السيد محمد كامل الحاج حسن .

٤٤٣

٢٩- اقتراح برغبة رقم (٥٤) مقدم من نائب الكرك السيد عبد الوهاب الطراونه .

٤٤٤

٣٠- اقتراح برغبة رقم (٥٥) مقدم من نائب الخليل السيد اسماعيل حجازي .

٤٤٤

٣١- اقتراح برغبة رقم (٥٦) مقدم من نائب الخليل السيد ياسر عمرو .

٤٤٤

٣٢- اقتراح برغبة رقم (٥٧) مقدم من نائب الكرك السيد ميخائيل هلسا .

(اُحيلت هذه الاقتراحات للحكومة رأساً)

٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤

صفحة

- ٣٣- اقتراح برغبة رقم (٥٨) مقدم من نائب الخليل السيد صدقي الجعبري . ٤٤٥
- ٣٤- اقتراح برغبة رقم (٥٩) مقدم من نائب الخليل السيد صدقي الجعبري . ٤٤٥
- ٣٥- اقتراح برغبة رقم (٦٠) مقدم من نائب الخليل السيد صدقي الجعبري . ٤٤٥

(أحيات هذه الاقتراحات للحكومة رأساً)

٥ - الاسئلة والاجوبة

- ١ - جواب معالي وزير المواصلات / الطيران المدني رقم ٥٣ على السؤال رقم (٢) المقدم من السيد يوسف العظم نائب معان . (لم يكتب النائب بالجواب) ٤٤٦
- ٢ - جواب معالي وزير الاقتصاد الوطني رقم ٣١٩ على السؤال رقم (٣) المقدم من السيد يوسف العظم نائب معان . (اكفى النائب بالجواب) ٤٤٧
- ٣ - جواب معالي وزير المواصلات رقم ١٤٨٢ على السؤال رقم (١١) المقدم من السيد عبد الحميد الشريدة نائب اربيد . (اكفى النائب بالجواب) ٤٤٩
- ٤ - جواب معالي وزير الانشاء والتعمير رقم ٣٤٣ على السؤال رقم (١٥) المقدم من السيد سامي حداد نائب اربيد . (اكفى النائب بالجواب) ٤٤٩

٦ - مقررات اللجنة للقانونية :

- ١ - قرار رقم (٨) بشأن : ٤٥٥
- ١ - قانون رقم (٣٦) قانون مؤقت بتصديق الامتياز الممنوح لشركة اتحاد باصات العاصمة المساهمة المحدودة . ٤٥٥

(٦) جرى بحث مناقشة في مواضيع الجفاف ، والثلث ، واليهاء ، ونشروع الأوزق ، وعمال وزارة الاشغال ومشاريعها ، وعمال سكة الحديد وتربيعهم ، ومد سكة الحديد المدينة المنورة ، والعجند .

صفحة

- ٢ - قانون الزراعة العام المؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٢ . ٤٦٠
- ٣ - قانون مؤقت رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٢ قانون التعدين . ٤٦٣
- ٤ - مشروع قانون الجنسية الأردنية المعدل لسنة ١٩٦٢ . ٤٧٢
- ٥ - قانون الانتخاب المؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ . ٤٨٠
- ٦ - قانون الانتخاب المؤقت المعدل رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٠ . ٤٩٦
- ٧ - قانون الانتخاب المؤقت المعدل رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٠ . ٤٩٦
- ٨ - قانون الانتخاب المؤقت المعدل رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٢ . ٤٩٧

ووفق على هذه القوانين كما وردت من الحكومة وارسلت لمجلس الاعيان .

- ب- قرار اللجنة القانونية رقم (٩) بشأن القانون المؤقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٢ قانون تجسير الاراضي المكشوفة داخل مناطق البلديات . (بعد مناقشته تأجل البحث فيه جلسة قادمة) ٤٩٧

- ج - قرار اللجنة القانونية رقم (١٠) بشأن مشروع قانون الزراعة العام لسنة ١٩٦١ . (رفض القانون) ٥٠١

- د - قرار اللجنة القانونية رقم (١١) بشأن : ٥٠٤
- ١ - مشروع القانون المعدل لقانون الحرف والصناعات لسنة ١٩٦٢ . ٥٠٤
- ٢ - مشروع القانون المعدل لقانون ادارة القرى لسنة ١٩٦٢ . ٥٠٦

٧ - احالة مشاريع القوانين التالية للجان المختصة .

- ١ - مشروع قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦٣ . ٥٠٦
- أ - مشروع قانون معدل لقانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات لسنة ١٩٦٣ . ٥٠٦
- ب - مشروع قانون ضريبة المواشي لسنة ١٩٦٣ . ٥٠٦
- ج - مشروع قانون معدل لقانون ضريبة الحرس الوطني لسنة ١٩٦٣ . ٥٠٦
- د - مشروع قانون معدل لقانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٦٣ : ٥٠٧

(أحيات اللجنة التالية)

٨ - تعيين موعده وموضوع الجلسة القادمة عينت في ١٢/٢/٦٣

مكتبة مجلس الاعيان

مجلس الأعيان

الجلسة الرابعة يوم الخميس ٧ شباط سنة ١٩٦٣

جَدْوَلُ الْأَعْيَانِ

صفحة

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .	٥٠٨ (ووفق عليه)
٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات :	٥٠٨
١ - برقية معذرة من الدكتور محمود الدجاني .	٥٠٨ (ووفق عليها)
٢ - كتاب معذرة من السيد محمد علي المجلوني	٥٠٨
٣ - القسم القانوني يؤديه العين معالي السيد موسى ناصر .	٥٠٨ (اقسام اليمين)

صفحة

٥٠٩	٤ - مقررات اللجنة القانونية :
٥٠٩	أ - قرار رقم (٥) بشأن القوانين التالية :
٥٠٩	١ - مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٦٢ .
٥٠٩	٢ - مشروع القانون المعدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٦٢ .
٥١٠	٣ - القانون المؤقت رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون مراقبة اشربة السينا .
٥١٠	٤ - القانون المؤقت رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون البلديات .
٥١١	٥ - القانون المؤقت رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون تحويل الاراضي من نوع الميري الى ملك .
٥١١	ب - قرار رقم (٦) بشأن القانون المؤقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٢ (ووفق عليه كما ورد من مجلس النواب وارسل للحكومة)
٥١٢	٥ - الاسئلة والاجوبة :
٥١٢	١ - جواب معالي وزير الاشغال العامة رقم (٦٥٤) على السؤال رقم (١٢) المقدم من العين معالي السيد ضيف الله الحمود .
٥١٤	٢ - جواب معالي وزير الاشغال العامة رقم (٥٨٩) على السؤال رقم (١٧) المقدم من العين معالي السيد ضيف الله الحمود .
٥١٦	٣ - جواب معالي وزير الاشغال العامة رقم (٥٩٥) على السؤال رقم (٢٠) المقدم من العين معالي السيد ضيف الله الحمود .

مجلس الأعيان

صفحة

- ٤ - جواب معالي وزير الزراعة رقم (٥٦٩) على السؤال رقم (٢٩) (اكتفى العضو ٥١٧
المقدم من العين معالي السيد ضيف الله الحمود . بالجواب)
- ٥ - جواب دولة رئيس الوزراء رقم (١٣٣٣) ومرفقه جواب (اكتفى العضو ٥١٨
كتاب معالي وزير المالية الجبارك رقم (١١٧٥) على السؤال رقم (٢٥) للمقدم من العين معالي السيد ضيف الله الحمود . بالجواب)
- ٦ - جواب معالي وزير المواصلات رقم (١٢٨٦) على السؤال رقم (٢٧) للمقدم من العين معالي السيد ضيف الله الحمود . (اكتفى العضو ٥٢٢
بالجواب)
- ٧ - جواب معالي وزير الصحة رقم (٥٥٢) على السؤال رقم (٣٨) (اكتفى العضو ٥٢٥
المقدم من العين السيد محمد المنور الحديدي . بالجواب)
- ٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة (لم يعين) . ٥٢٨

٥ - جرى بحث هنا خارج عن جدول الاعمال حول كلية الامة وحول قانون العقوبات المعدل رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ .

مجلس النواب

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علناً وبنصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم الثلاثاء الواقع في ١٩٦٣/٢/٥ برئاسة معالي السيد صلاح طوقان رئيس المجلس وبحضور سكرتير عام مجلس الامة بالوكالة الاستاذ زرار الراعي .

وتغيب باجازه السيد : عيادة الطوال .

وتغيب معتذراً السادة : نوفان السعود ، عبد اللطيف العنتاوي ، نجيب الاحمد والدكتور حاتم ابو غزالة .

وتغيب بدون معذرة السيد : شكيب الجبوسي . وحضر من الحكومة دولة السيد وصفي التل رئيس الوزراء ووزير الدفاع واصحاب المعالي السادة : عبد القادر صالح وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة لشؤون الرئاسة ، الدكتور حازم نسيبة وزير الخارجية ، عز الدين المفتي وزير المالية والجوارك ، محمد اسماعيل وزير الاشغال العامة ، عبد الوهاب المجالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون الرئاسة ، حنا خلف وزير العدلية ، الدكتور صبحي امين عمرو وزير الصحة ، الدكتور خليل السالم وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة لشؤون الرئاسة ، الدكتور قاسم الرماوي وزير الزراعة .

افتتاح الجلسة

الرئيس : نفتح هذه الجلسة باسم الله الرحمن الرحيم .

نبحث الآن في المواضيع المدرجة على جدول أعمال اليوم .

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس : يتلى محضر الجلسة السابقة .
الجميع : نصادق على ما جاء فيه ونعفي السكرتير من تلاوته .

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات

الرئيس : تتلى الاجازات والاعتذارات .
١ -

السكرتير العام بالوكالة : ارسل السيد نوفان السعود المعذرة التالية :

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
ارجو قبول معذرتي عن حضور جلسة اليوم بسبب وفاة شقيقي ولكم فائق التحية والاحترام ،
نائب السلاط
نوفان السعود

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتي .
الجميع : موافقون .

٢ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذه معذرة من السيد نجيب الاحمد :

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
لاسباب اضطراريه لم اتمكن من حضور جلسة اليوم ، ارجو قبول معذرتي .
١٩٦٣/٢/٥

نائب جنين

نجيب الاحمد

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتي .
الجميع : موافقون .

هكذا في المحضر

- ٣ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذه معذرة مرسلة من السيد عبد اللطيف العنتاوي.

معالي رئيس مجلس النواب المحترم بسبب مرضي ، ارجو معذرتي عن حضور جلسة اليوم .

واقبلوا فائق الاحترام
عبد اللطيف العنتاوي
الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتي .
الجميع : موافقون .

- ٤ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذه معذرة من السيد الدكتور حاتم ابو غزاله

معالي رئيس مجلس النواب - عمان
اعتذر عن الحضور لاسباب عائلية .
الدكتور حاتم ابو غزاله
الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتي .
الجميع : موافقون .

السيد حجازي نائب التحليل : اعتاد المجلس ان يجتمع في كل اسبوع مرة او مرتين فهل لي ان اعلم ما هي الاسباب التي جعلتكم لا توجهون أية دعوة منذ مدة طويلة :

الرئيس : الاسباب كنت قلتها في جلسات مضت وهي ان اللجان المختصة في المجلس كان يتعذر كثيراً اجتماعها بسبب عسدم وجود نصاب قانوني واكثر من مرة كنا نرسل لهم الدعوات برقياً للاجتماع واكثر من هذا كنت كلمت دولة رئيس الوزراء ان يدفع لمؤلاء الاعضاء نفقات حضورهم اجتماعات اللجان مع هذا وذاك لم يأت احد فاضطررنا

لتأجيل اجتماع المجلس عدة ايام حتى التأمّت اللجان وانتجت بعض القرارات وهذه القوانين الموجودة ايضاً على جدول الاعمال . فالتقصير من اللجان ، وكان يجب ان تضع لنفسها حلاً لتنظيم اجتماعاتها بصورة اسبوعية حتى يدعى المجلس للاجتماع وينتهي من الاشياء الموجودة لديه .

السيد كرشان نائب معان : نرجو ان توضحوا اية لجنة المعنية هل هي القانونية ام الادارية ؟
الرئيس : لا لزوم لهذا .

السيد حداد نائب اربد : بالنسبة لموضوع اللجان عندما التأم المجلس لتشكيل هذه اللجان كان هنالك تهاافتاً كبيراً من اعضاء المجلس على هذه اللجان . ولذلك هنالك كما تفضلت بعض التصور فارجو ان يوجه سؤال الى كل عضو في اللجنة لا يحضر اجتماعات اللجان بمجموعها العام وبيان الاسباب التي تمنع اي عضو في اللجنة عن عسدم حضور الاجتماعات . ان نجاحنا يتوقف تماماً على نجاح وانمام اعمال اللجان .
الرئيس : الآن نكتفي بهذا ونكمل الآن بقية الاعمال الواردة على جدول الاعمال .

تتلى بقية الاوراق الواردة .

٣ - تلاوة الكتب الواردة

الرئيس : تتلى الكتب الواردة .

- ١ -

السكرتير العام بالوكالة : اتلو على حضراتكم جواب معالي وزير المالية والجسار على الشكوى رقم ١١ -

الرقم - ١١ ٧٦/١٢/١٥
التاريخ - ١٩٦٣/١/٢٠

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتاب معاليكم رقم ٩٥/٩/٢٠/٣ تاريخ ١٩٦٣/١/١٤ المتعلق بالشكوى المقدمة من مزارعي التبغ في قرية عرابة بشأن حصر مشاتل التبغ لهذا العام في مناطق معينة .

ارجو التلطف بالعلم بان تحديد المناطق لزراعة المشاتل لهذا العام ١٩٦٣ قد تم بالاستناد الى كتاب تلقت هذه الوزارة من معالي وزير الزراعة بهذا الخصوص تحت رقم ٩٩/٢/٤٩/٧٦٢٥ تاريخ ١٩٦٢/٩/٦ (وارفق لمعاليكم في طيه نسخة عنه) علماً بان هذه الوزارة لا تمنع (من الناحية الجمركية) برفع هذا الحظر اذا كان ذلك لا يتعارض والنواحي الوقائية التي تراها وزارة الزراعة .

واقبلوا فائق الاحترام .

وزير الجمارك
عز الدين الحقي

الرقم ٧٦٢٥/٤٩/٢

التاريخ ١٩٦٢/٩/٦

معالي وزير المالية - الجمارك

بالنظر لظهور مرض المديرو على التبغ في البلدان المجاورة واحتمال ظهوره في الاردن مما سيؤدي الى الخلق اضرار جسيمة بزراعة التبغ ونظراً لخطورة هذا المرض وضرورة اتخاذ الاجراءات الوقائية لمقاومته . فيجب تحديد مناطق زراعة مشاتله حتى يسهل مراقبتها والقيام بعمليات الرش بالتعاون بين الشركات ووزارة الزراعة بشكل فعال .

لذا ارجو التكرم عند اصدار رخص زراعة التبغ الاشتراط على صاحب الرخصة بسان يزرع مشاتله في المناطق التالية :

يعبد - قلقيلية - وادي الاردن - وادي شعيب
سبل الزرقاء - رميمين . وحظرها فيما عدا ما سبق وانلافها اذا اكتشفت في غير تلك المناطق .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

وزير الزراعة
قاسم الريماوي

- ٢ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذا جواب معالي وزير الزراعة على الشكوى رقم ١١ - ايضاً .

الرقم - ٧٦٩/٤٩/٢

التاريخ - ١٩٦٣/١/٢٧

معالي وزير الجمارك

الموضوع - التبغ

اشير الى كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٩٥/٩/٢٠/٣ تاريخ ١٩٦٣/١/١٤ والى كتابكم رقم ١٢٠٢/١٢/١٥ تاريخ ١٩٦٣/١/٢٠ .

لا ترى هذه الوزارة مانعا من السماح لمزارعي التبغ في قرية عرابة من زراعة المشاتل في القرية بعد ان ثبت ان عدد المزارعين فيها زاد عن العام الماضي وستعمل هذه الوزارة ايضاً على تقديم النصائح اللازمة لهم بواسطة مفتش الوقاية في نابلس كاجراء وقائي لمنع ظهور المرض فارجو معاليكم التفضل باتخاذ الاجراء المناسب لرفع الحظر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الزراعة
قاسم الريماوي

- ٣ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذا جواب معالي وزير الصحة رقم (١٥٢٤) على الشكوى رقم ١٢ -

مكتبة
الجامعة
الاردنية

الرقم - ح ١٥٢٤/٢٨/٣١

التاريخ - ١٩٦٣/١/٢٢

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

اشير لكتاب معاليكم رقم ٩٦/٩/٢٠/٣ تاريخ ١٩٦٣/١/١٤ ومرفقه الشكوى المقدمة من اهالي قرية صما بموضوع طلب فتح عيادة صحية في قريتهم ستنتظر وزارة الصحة بعين الاعتبار للطلب المقدم من اهالي قرية صما بفتح عيادة صحية في قريتهم عند حلول السنة المالية الجديدة وتصديق موازنة العام المالي القادم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الصحة

صبيحي امين محرو

الدكتور خريس نائب اربد : بالنسبة لافتتاح عيادة في قرية صما ، الموضوع ليس موضوع عجز الحكومة عن افتتاح عيادات الموضوع هو عجز الحكومة عن تأمين اطباء ضروريين لواء الشمال بكامله ولذلك يصعب على الحكومة فتح عيادات دون تأمين اطباء كافين لاشغال هذه العيادات .

رئيس الوزراء : هذه النقطة لها جواب من الحكومة ، قصة الاطباء نحن واقعون في مشكلة والسبب بسيط ، ان مستوى الرواتب المتيسر عندنا والذي لا تقدر ان تدفع اكثر منه لا يجلب الاطباء هنا واكثرهم يذهبون الى الخارج وبالتالي نحن في ضيق بالاطباء وهذا في كافة انحاء المملكة واضح ونعترف به ، هناك محاولة لمعالجة هذا الوضع بتعديل قانون الصحة اظن انه موجود امام الاخوان في اللجنة القانونية ، احدى المحاولات حاولنا ان ندلل الاطباء ما امكن بالملاوات وخلال هذه القضية ابعادها اكثر من ان يمكن لاي حكومة ان تسيطر عليها ، الانعبار المفرحة بهذا الخصوص ان من ابناثنا ان شاء

الله في السنة المقبلة سيأتينا بضعة مئات من الاطباء . تنتهي المشكلة من اولها لآخرها .

الدكتور خريس نائب اربد : في بعض المستشفيات في المملكة لا يزيد عدد اسرتها عن عدد اسرة مستشفى اربد ويوجد في ذلك المستشفى خمسة اطباء بينما يوجد في مستشفى اربد الذي يحوي على نفس العدد من الاسرة طبيباً فقط ، انا اعتقد ان نلوجود في وزارة الصحة من الاطباء اذا اعيد النظر بتوزيعه من جديد فيمكن تحقيق جزء من العدالة فيما بيننا .

رئيس الوزراء : على اساس تخريب عمل وتعمير ثاني ، علي اي حال وجه سؤال بهذا الموضوع ونحن نجاب عليه ، عدد الاطباء في كل المحلات ناقص حتى المحلات التي تحسدها فيها نقص .

الدكتور خريس نائب اربد : نحن لا نحسدها يا دولة الرئيس .

الرئيس : اكل يا زرار بك .

- ٤ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذا كتاب معالي وزير المواصلات جواباً على الشكوى رقم - ٣ -

الرقم - ١٨٩٤/١١٦٨/٦/٩

التاريخ - ٢٥ كانون ثاني ١٩٦٣

معالي رئيس مجلس النواب

اشاره الى كتاب معاليكم رقم ٨٤/٩/٢٠/٣ تاريخ ١٩٦٣/١/١٣ ، ارجو ان ابين لمعاليكم مايلي :

لقد عين السيد صالح احمد صالح جوهر في هذه الوزارة بأجرة يومية قدرها ٣٠٠ فلس في اليوم بتاريخ ١٩٥١/٤/٨ وقد استغني عن خدماته بتاريخ ١٩٥١/٨/١٧ .

- ٥ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذا كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم ١٣٩ حول القانون المؤقت رقم ٢٤ المعدل لقانون العقوبات .

الرقم - ١٣٩/٢/١٧/٢

التاريخ - ٩٦٣/١/٢٦

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

بالاشارة الى كتابكم رقم ٨١/٢/١٧/٢ تاريخ ١٩٦٣/١/١٣ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته الثالثة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٤ الموافقة على القانون المؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون العقوبات بالصيغة التي ورد فيها من مجلسكم الموقر مع ادخال التعديل التالي عليه وهو : - تعديل المادة الثانية من القانون المؤقت بالشكل التالي :-

المادة (٢) تعدل المادة (٢٧) من القانون الاصيل باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها تحت رقم (٢) وترقم الفقرة السابقة برقم (١) .

(٢) - اذا حكم على شخص بالحبس مدة لا تزيد على شهر يجوز لرئيس المحكمة او قاضي الصلح الذي اصدر الحكم واكتسب الدرجة القطعية ان يحول بناء على طلب المحكوم عليه مدة الحبس الى الغرامة على اساس نصف دينار عن كل يوم وذلك اذا اقتنع بان الغرامة عقوبة كافية للجريمة التي ادين بها ذلك الشخص .)

ارفق لديولكم طياً نسختين من القانون المذكور بالصيغة النهائية رجاء التكرم باجراؤه المتقضى واعلامي . واقبلوا خالص الاحترام .

رئيس مجلس الاعيان

سعيد المقي

اعيد تعيينه بأجرة يومية قدرها ٣٠٠ فلس بتاريخ ١٩٥٣/١/١٥ وقد عين براتب مقطوع قدره اربعة دنانير مع علاوة غلاء المعيشة للعائلة بتاريخ ١٩٥٣/٥/١ ومن ثم رفع الى خمسة دنانير مع العلاوة بتاريخ ١٩٥٤/٤/١ .

واستغني عنه بتاريخ ١٩٥٦/٢/١ بسبب احتياله على احد متعاملي الراديو بمبلغ ثلاثة دنانير وحينما استغني عنه لم يكن قانون التقاعد المدني يسمح باعطائه اية تعويضات عن مدة خدماته ، وشفقه بوضعه العائلي السيء اعادت الوزارة النظر في تعيينه بتاريخ ٥٦/١١/٤ حيث عين بالاجور اليومية لعدم وجود وظيفة تساوي الراتب الذي كان يتقاضاه براتب اربعة دنانير دون علاوة غلاء المعيشة ويعدها وبتاريخ ١٩٥٧/٧/١ ومن ثم رفع الى اربعة دنانير مع علاوة غلاء المعيشة للعائلة وذلك بتاريخ ١٩٥٧/٩/٢٣ والى خمسة دنانير مع علاوة غلاء المعيشة للعائلة بتاريخ ١٩٥٨/٥/١ وقد استغني عن خدماته بتاريخ ١٩٦٠/١٠/١ .

ونظرا لعدم انقضاء مدة خمس سنوات عليه في الخدمة بالراتب المقطوع في الآونة الاخيرة لم يكن بالامكان النظر في منحه التعويض اللازم ومشاكسات الموظف الكثيرة لرؤسائه المباشرين والمحاولات اليائسة التي بذلتها الوزارة لاصلاحه خلال فترة خدمته يجعل امكانية اعادته للخدمة متعذرة . اضيف الى ذلك ان اعادته للخدمة تستدعي حصوله على جواز اعادة استخدام من مجلس الوزراء عملاً بنص المادة (٣٠) من نظام الموظفين المدنيين رقم (١) لسنة ١٩٥٨ .

مع تحياتي

وزير المواصلات

الرئيس : هذا القانون عدل من قبل مجلس الاعيان الموقر ولذلك يحال الى اللجنة القانونية لدراسة التعديلات فهل يوافق المجلس على ذلك .
الجميع : موافقون .

- ٦ -

السكروير العام بالوكالة : وهذا جواب سماحة كبير العلماء ورئيس مجلس الوعظ والارشاد رقم ٦٣ على الاقتراح رقم ١٣ المقدم من النائب المحترم السيد احمد الزري .

العدد - ٥٥

الرقم - ٦٣/٨٢/٩/٦

التاريخ - ٤ هـ رمضان ٨٢

م ١٩٦٣/١/٢٩

دولة رئيس الوزراء الافخم - عمان

بالاشارة الى كتابكم رقم ٣/٢٧/نسواب
١٠١٤/٢ تاريخ ١٩٦٣/١/٢١ .

ان من اهداف مجلس الوعظ والارشاد العمل على رفع مستوى الأئمة والوعاظ ورجال الدين وذلك على ضوء ميزانية المجلس وضمن امكانياته .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

كبير العلماء

رئيس مجلس الوعظ والارشاد
السيد اللوزي نائب عمان : رغم وعد سماحة كبير العلماء والأئمة والمرشدين على ضوء الامكانيات فاني ما زلت اطالب بحل هذه القضية حلا جذرياً لان هذه الفئة من الناس يتولون مكان التوجيه الديني والاجتماعي والخلقي وان تبقى اوضاعهم المادية متردية الى حداث المراسلين والعلماء العاديين اكثر امكانيات من هذه الفئة فالقضية لا تحل بحدود الامكانيات التي قد لا تكون مرضية او كافية فنأمل من الحكومة ان

تعالج هذه القضية معالجة جذرية ليتسنى لهذه الفئة التفرغ لشؤون الدين بشكل يليق بالكرامة ويليق بالمجتمع الذي نحن منه .

رئيس الوزراء : ياسيدي ، اشكر النائب المحترم على هذه الملاحظة ، الواقع قانون الوعظ والارشاد عمل خصيصاً لمعالجة النقطة التي تفضل بها النائب ، الامكانيات ليست بالضبط امكانيات العام الماضي ، سنرى الامكانيات بالموازنة المقبلة التي فيها تحسين لا بأس به ولكنه غير كاف .

السيد المعايطة نائب الكرك : بالمناسبة في فئة ترتدي لباس رجال الدين تفضل وتدجل على كثير من الناس ، حددوا اللباس برخصة او غير ذلك .

رئيس الوزراء : معالي الرئيس .
من جملة مهام قانون الوعظ والارشاد تنظيم هذه العملية .

- ٧ -

السكروير العام بالوكالة : وهذا كتاب معالي وزير الزراعة رقم ٥٥٧ جواباً على الاقتراح رقم ١٤ - المقدم من النائبين المحترمين السيدين عبد الوهاب الطراونه ومحمد المعايطة .

الرقم - ن ٥٥٧/٢٥/٢/١

التاريخ - ١٩٦٣/١/٢٧

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

اطلعت على الاقتراح رقم (١٤) المرفق بكتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ٣/٢٧/نواب/٩٩٦/٢ تاريخ ١٩٦٣/١/٢١ المقدم من النائبين المحترمين السيدين عبد الوهاب الطراونه ومحمد المعايطة ، وارجو ان اين ما يلي :

١ - اني اشارك النائبين المحترمين بان سني الجفاف التي تعاقبت على الجنوب في لسواني الكرك

٥ - اما بشأن تجهيز وحدة بيطرية متنقلة مجهزة بالادوية والاطباء البيطريين فيسري ان ابلغ مجلسكم الكريم بسان الترتيبات قد وضعت لتزويد الجنوب (لوائي الكرك ومعمان) بوحدين آليتين بيطريتين متنقلتين مجهزتين بالعدد اللازم من الموظفين الفنيين والعلاجات واللقاحات اللازمة ومستلزمات في الصيف المقبل على اكثر تقدير وستقومان بالتجوال وزيارة القرى ومضارب العربان لاجراء جميع الخدمات البيطرية اللازمة .

٦ - اما بشأن العلف فيسري ان اين بان دائرة البيطرة هي اول من نسب اسعاف الجنوب بتوزيع العلف على الحيازات والمواشي حفظاً للثروة الحيوانية من الهلاك ، وقد لبت الحكومة ذلك بكل سرعة وهمة وسيوزع العلف على اصحاب المواشي المحتاجين قريباً جداً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الزراعة

قاسم الريماني

- ٨ -

السكروير العام بالوكالة : وهذا كتاب رئيس ديوان المحاسبة رقم ٨٧٦٣ الذي يقدم فيه تقرير الديوان الحادي عشر .

الرقم - ٤٥/٣ - ٨٧٦٣

التاريخ - ١٩٦٢/١٢/١

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

امتنالا لحكم المادة (٢١) من قانون ديوان المحاسبة ابعث لعلكم ما يلي :

أ - ستين نسخة من التقرير السنوي الحادي عشر الذي اصدره الديوان عن اعماله للفترة الواقعة بين ١٩٦١/١١/١ - ١٩٦٢/٩/٣٠ .

ب - ستين نسخة من التقرير الذي اعده السيد

ومعان قد أثرت تأثيراً سيئاً على تربية المواشي واعادها وانه كلما تحسنت احوال المراعي الطبيعية نتيجة لسقوط الامطار تزداد اعداد المواشي ويتشجع مربوها ويقبلون على تربيتها وزيادة اعدادها بما عرف عنهم من نشاط وهمة .

٢ - اشارك كذلك النائبين المحترمين بان عدد موظفي البيطرة الفنيين اللازمين لمكافحة الامراض الحيوانية مكافحة فعالة قليل جداً فثلا ليس في دائرة البيطرة سوى (١٦) طبيباً بيطرياً عاملاً (٢٦) مفتشاً للمواشي والبلد بحاجة الى اضعاف هذا العدد بحيث يتوفر في كل مدينة طبيب بيطري وعدد لا يقل عن خمسة مفتشي مواشي ، ولهذا قررت مضاعفة عدد مفتشي المواشي في مشروع الموازنة القادم والذي سيعرض على مجلس النواب الموقر في المستقبل القريب وكذلك زيادة عدد الاطباء البيطريين وخصصات مكافحة الامراض الحيوانية بشكل يتلاءم وبمكتناث الموازنة المالية .

٣ - لقد اهتمت دائرة البيطرة بما اصاب اغنام الحاج سليمان العداسين الضمور من مخنة وزاره مديرها وعدد من الاطباء البيطريين ، وقد تبين لهم ظهور مرض غير معروف في السابق في لواء الكرك احتاج الى بعض الوقت لتشخيصه ، ولكن المرض توقف حالا بعد زيارة مدير البيطرة لاغنام الحاج سليمان واسعافها بالعلاجات اللازمة وبعد ذلك قررت تأليف لجنة من الاطباء البيطريين وعدد من الفنيين وتجهزت في قرى الكرك واجرت المعالجة والتلقيح اللازمين وتوقف المرض حالا .

٤ - اما ما يتعلق باختبر فقدمت نقله الى وزارة الصحة واصبحت وزارة الصحة في الوقت الحاضر مشرفة على جميع مختبرات الحكومة الصحية والبيطرية .

مكتبة الادب

شير من هـ . كتوفر الخبر في بعة الولايات المتحدة الاميركية للمساعدة في الاردن عن اعمال ديوان المحاسبة .

ج - ستين نسخة من التقرير المشترك الذي اعده كل من معالي وزير المالية ومعالي وزير الاقتصاد الوطني ورئيس ديوان المحاسبة حول دراسة التواصي الواردة في تقرير الخبير الاميركي مضموما اليه مشروع قانون انشاء مجلس تأديبي لحاكمة الموظفين المسؤولين عن المخالفات المالية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس ديوان المحاسبة

محمد خليفة

الرئيس : وزعت هذه النسخ على حضراتكم وعند الانتهاء من دراستها ستعين جلسة خاصة لمناقشته فهل يوافق المجلس على ذلك

الجميع : موافقون

٤ - الاقتراحات

الرئيس : تتل الاقتراحات الواردة . السكرتير العام بالوكالة : الاقتراح الاول مقدم من السيد سعود القاضي

- ١ -

اقتراح برغبة رقم (٢٦)

تاريخ ١٩٦٣/١/٨

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

حضرات النواب المحترمين

قامت الحكومة مؤخرا بالعمل لجر مياه الازرق الى مدينة اربد وبعض مدن وقرى اللواء الشمالي . فلما الشكر سلفا على هذا المشروع الحيوي الهام . وبما ان خط الانابيب يمر بالقرى التالية من قرى بدو شبال وهي (زملة العفن العاقب عمره ام الجبال

الزعتري ثم يمر بالمقوق ومن المرقق صره المنصورة فاع الخصاصري الحرش ابريقه .) ارى من الضروري والحاجة الماسة جدا ان التفت نظر الحكومة بعين العطف للعمل على تأمين مياه الشرب لتلك القرى من الانابيب المارة بقراهم وذلك قدر الامكان والمستطاع حيث لا يخفى ان سنين القحط المتوالية افقدت هؤلاء الناس ثروتهم الحيوانية مما اضطرهم للجوء لجلب الماء لقراهم بواسطة الصهاريج الذي يكلف كل صهرج سبعة دنائير . هذا ما عدا عن النفقات التي تكبد الخزائن سنويا وكلنا يعرف ذلك فاصبح المصروف باهظا على المواطنين والحكومة . اكرر رجائي الحار واملي بزملائي عميقا شاركتي لهذا الطلب لتأمين اخواننا واسعافهم من هلاك الظلما والله يوفقنا جميعا تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم .

وتفضلوا بقبول احترامي

٦٣/١/٨

نائب بدو الشمال

سعود القاضي

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

- ٢ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذا اقتراح للسيد فيصل الجازي

اقتراح برغبة رقم (٢٧)

تاريخ ١٩٦٣/١/١٣

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

حضرات النواب الاكرم

لا يخفى على معاليكم والمجلس الكريم باننا لا نزال نقامي اشغال الصعوبات من قلة وجود الطرق

الماضية فمن شدة القحط كانوا يأخذون القروض الزراعية من وزارة الزراعة ويستدينون من المزارعين ويلدرون البيلار في اراضيهم . ففي طيلة الاعوام حست الامطار في السنين الطويلة قد تراكمت عليهم الديون والقروض الفت نظركم والمجلس الكريم يطلب العفو عن القروض الزراعية الذي صار الضعف ضعفين ولا لهم اي قدرة على دفع هذه المبالغ الطائلة او تخصيص قسم من المساعدات الحكومية لكل لواء والمعونات الخارجية لدفع هذه المبالغ الطائلة عايم اهيب بمعاليكم واخواني النواب الكرام بالعفو عن كل هذه القروض وتوصياتكم الطيبة لهذه الحكومة الطيبة التي تمهدت بكل ما اشار اليه قائدنا ورائدنا جلالة الملك الحسين المعظم وشرحه الكافي البنساء المركز على مساعدة البادية في كل مكان ورفع مستواهم ثقافيا وصحيا وماديا ومعنويا . وان هذه القروض هي من عام (٤٨) الى يومنا هذا واجبا باننا نأخذ باليدكم ويوفقكم جميعا في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم والله ولي التوفيق .

واقبلوا فائق احترامي .

النائب فيصل الجازي

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

- ٤ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذا اقتراح ايضا للسيد فيصل الجازي

اقتراح برغبة رقم (٢٩)

تاريخ ١٩٦٣/١/١٣

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

حضرات النواب المحترمين

ارجو التكرم بعرض هذه الطلبات على المجلس

الفرعية المفتوحة والمعبدة على قرانا في فصل الصيف وفصل الشتاء في الصيف مثلا الطرق درج وفي الشتاء - غرز وان معظم هذه الطرق هي من عهد العثمانيين لما كانوا يستعمون الكارات على البغال ومن هذه الطرق التي بأمر الحاجة اليها فهي طريق معان - اذرح - الجرباء - الشويك - الفجيج ثانيا : فتح طريق الجرباء - ابو العلق - وفتح طريق رأس الثقب البيارة اي يبارة البراء

ثالثا : فتح طريق - الجفر - معان الذي هو اهم طريق يربط معان في البادية الشرقية ويسهل على المواطنين اجور السيارات والباصات على حد سواء كما قدمت طلبا في العام الماضي لاهمية هذه الطرق ارجو من معاليكم احالة هذا الطلب للحكومة مع التوصية بذلك .

واقبلوا فائق الاحترام .

نائب بدو الجنوب

فيصل الجازي

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة .

الجميع : موافقون .

- ٣ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذا اقتراح اخر للسيد فيصل الجازي

اقتراح برغبة رقم (٢٨)

تاريخ ١٩٦٣/١/١٣

معالي رئيس مجلس النواب

حضرات النواب المحترمين

انه من الغني عن التعبير بامعالي الرئيس وبأخواني المحترمين ما حصل في يرايدنا في الجنوب والوسط والشمال من شدة القحط والجفاف في السنين

مجلس النواب

الكريم لتحويلها على الحكومة مع التوصية اللازمة لقرارها والموازنة قيد البحث .

١ - رصد مخصصات لفتح عيادات صحية في الجفر ، والجرباء وير الدباغات والفرسين وابوالعلق ادلاغه بر ابو دنه وقرية قاع النعميات بسطة والصدقة القرى التالية : القرن ، ادلاغه ، وير الدباغات ، وير ابو دنه ، الجفر ، الجرباء ، الصدقة مع العلم ان هذه القرى مأهولة بالسكان العدديتين وهم بأمر الحاجة الى هذه المتطلبات واقبلوا فائق احترامى .

نائب بدو الجنوب

فيصل الجازي

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟
الجميع : موافقون .

- ٥ -

السكوتير العام بالوكالة : وهذا اقتراح للسيد فيصل الجازي

اقتراح برغبة رقم (٣٠)

تاريخ ١٩٦٣/١/١٣

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

انه لا يخفى على معاليكم والمجلس الكريم ، احل في بد الجنوب طوال السنين الماضية - من انحباس الامطار وتراكم ستين الحل عليهم فقد قامت الحكومة الرشيدة في فتح مكتب في لواء معان للشؤون الاجتماعية فياللاسف الشديد ان الموظفين هناك لم يخرجوا من مكبهم لتفقد احوال الناس الفقراء وخاصة البدو مع العلم ان الحكومة قد وضعت تحت تصرفهم سيارة ولكن للاسف الشديد ان السيارة صارت تستعمل لشهات

الهواء فقط ما بين العقبة ومعان ومن ثم عمان لا للاشراف على من هم بأمر الحاجة الى (رغيف الخبز) الفت نظر الحكومة الرشيدة من هذه الناحية مع العلم اني راجعتهم شخصيا ومرارا فكانت وعودا وبالاخير ما في مخصصات . ارجو من معاليكم والمجلس الكريم الفت نظر سماحة الشيخ بهذا الخصوص .

واقبلوا فائق احترامى .

نائب بدو الجنوب

فيصل الجازي

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟
الجميع : موافقون .

- ٦ -

السكوتير العام بالوكالة : وهذا اقتراح للدكتور عواد محمود عواد

اقتراح برغبة رقم (٣١)

تاريخ ١٩٦٣/١/١٣

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

تحية . ارجو تحويل اقتراحي التالي الى الحكومة لدراسته وتنفيذه لما له من اهمية اقتصادية بالنسبة لمنطقتي الانتخابية .

١ - تعبيد طريق قرية شوفه - سفارين بقضاء طولكرم حيث ان هذه الطريق حيوية جداً وتفيد قري كثيرة في تلك المنطقة .

٢ - طريق قرية علال حتى مفرق طريق قرية قنين بقضاء طولكرم لان قرية علال قرية كبيرة ومنطقة حيوية من الناحية الزراعية .

٣ - طريق قرية كسابه . فقد جمع اهل القرية

ما يكفي لرصف جزء كبير منها وتأمل من الحكومة رصف بقية الطريق وتعبيدها .
وتفضلوا بقبول احترامي .

٦٣/١/١٢

نائب طولكرم والقضاء

الدكتور عواد محمود عواد

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟
الجميع : موافقون .

- ٧ -

السكوتير العام بالوكالة : وهذا اقتراح مقدم من نواب منطقة بيت لحم .

اقتراح برغبة رقم (٣٢)

تاريخ ١٩٦٣/١/١٣

معالي رئيس مجلس النواب

تعرضت منطقة بيت لحم في السنوات الخمس الماضية للجفاف المتلاحق الذي أثر تأثيراً كبيراً على اقتصاديات المنطقة ، وقد كان لهذا التأثير على اشده في منطقة العشار بنوع خاص وهي التي تشكل الجهة الجنوبية الغربية من المملكة ، فكان الانتاج الزراعي طيلة هذه السنوات قرياً من العدم ، وتعرضت الثروة الحيوانية الى ما يشبه القناء .

وهذه العشار رغم التدهور الاقتصادي الذي تعرضت له ، لم تتلق في يوم ما اي نوع من المساعدات لا من وزارة الشؤون الاجتماعية او اية ناحية مسؤولة اخرى ، حتى اللجنة الوزارية التي قامت بزيارة معظم المناطق في المملكة في العام الماضي لم تقم بزيارة هذه المنطقة الواسعة ولم تبحث شيئاً من قضاياها وحالتها .

لذلك نقترح على الحكومة الرشيدة ان تتخذ الاجراءات بتقديم المساعدات العاجلة لحولاء المواطنين لتعويضهم عن الموسم الزراعي الحالي

الذي بات ميثوساً منه ، والابقاء على البقية الباقية من ثروتهم الحيوانية التي تكاد ان تنقرض انقراضاً تاماً وخوفاً من تفشي الامراض الفتاكة بينهم نتيجة الفقر والجوع ، التي بدأت تظهر بوادرها بوضوح بين هؤلاء السكان .

كما نرجو ان تعطي الحكومة هذا الاقتراح صفة الاستعجال لاهميته البالغة ، كما تأمل من اخواننا اعضاء المجلس النيابي الموقر ان يمنحوا اقتراحنا هذا صفة الاستعجال التي نطالب بها .

نواب منطقة بيت لحم

ريحي مصطفى محمد سالم الذويب

عفيف بطارسة حزبون جورج حزبون

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟
الجميع : موافقون .

- ٨ -

السكوتير العام بالوكالة : الاقتراح التسالي مقدم من الدكتور احمد خريس .

اقتراح برغبة رقم (٣٣)

تاريخ ١٩٦٣/١/١٤

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

تحية وبعد ،

اريد ان اسجل الحقائق التالية -

١ - مختبر وزارة الصحة عاجز عن تحري اكثر السموم القاتلة .

٢ - لا يوجد بوزارة الصحة اطباء شرعيون مختصون .

٣ - يمكن قتل الانسان بسموم كثيرة وزارة الصحة عاجزة عن كشف ذلك .

فاذا ارسل الطبيب الشرعي - وهو مختص بالطب الشرعي - عينه الى مختبر الحكومة تأتي

مكتبة مجلس النواب

مقدمة تقرير الحلال كما يلي :

أ - المختبر عبر مستعد للكشف الا عن الزئبق والزونيخ .

فيعود التقرير الناقص الى الطبيب الغير مختص لتدفن جريمة على عاتق وقناعة الطبيب الذي تحمل هذه المسؤولية رغم انه وتحت عيء الامر الواقع . تأييداً للمدالة وحفظاً لحقوق الشعب اقدم هذا الاقتراح الى وزارة الصحة آملاً تأمين النواقص الواردة اعلاه برصد المبالغ الكافية في الموازنة القادمة مقدماً جزيل احترامي .

١٩٦٣/١/١٤

نائب اربد

الدكتور احمد خريس

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

- ٩ -

السكرتير : وهذا اقتراح للدكتور احمد خريس .

اقتراح برغبة رقم (٣٤)

تاريخ ٦٣/١/١٤

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية طيبة وبعد ،

نظراً لقرب موعد عرض الموازنة العامة للعام القادم على المجلس وحقى يكون توزيعها منسجماً مع حاجة السكان ومستقبل البلاد ، وحقى يستطيع كل نائب اعطاء رأيه مع ماذكرت اعلاه اقترح ان يؤلف كل وفد برلماني قوامه اثنان عمن كل لواء لزيارة

(هـ) السيد محمد زوال الرموني وكيل وزارة الداخلية

كافة انحاء المملكة للاطلاع عن كتب على النواقص الاساسية في كل منطقة .

مقدماً جزيل احترامي .

نائب اربد

الدكتور احمد خريس

السيد ابو دلبوح نائب جرش : معالي الرئيس

الاقتراح وجيه وهو هام وعام وهذا من المبادئ التي يجب ان يتبناها المجلس وهي اهم من غيرها بكثير خاصة في هذه السنين المجاف التي في بها هذا البلد فوفد برلماني يطوف الاردن كافة كاللجنة التي قام بها العمومي ولجنة الموازنة خطوة مباركة تساعد الحكومة على البلل اضعافاً من التي تليها ، هذه خطوة مباركة واعتقد ان المجلس يوافق عليها .

السيد مصطفى نائب بيت لحم : اثني على ما تفضل به الدكتور باقتراحه .

رئيس الوزراء : قبل ثلاثة اسابيع سبق وعرضت على معالي رئيس مجلس النواب اقتراحاً او بالاحرى توجيهاً تفضل به صاحب الجلالة الملك ونواب المنطقة التي يشرفها جلالته بالزيارة زائد نائب واحد عن كل منطقة اخرى زائد الوزراء ورؤساء السلطات المعنية بالاسماء وخلافه اما الترتيب في الحقيقة ننتظر ترتيب معالي رئيس المجلس مع النواب لعمل الترتيبات اللازمة في هذا الموضوع والمقصود من هذه الزيارة ان يتحرك المسؤولون زائد نواب المنطقة زائد نائب مندوب عن كل منطقة اخرى والبقاء في كل منطقة عدة ايام بغية رؤية الجديد من مشاكل هذه المنطقة .

- ١١ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذا اقتراح للدكتور احمد خريس ايضاً .

اقتراح برغبة رقم (٣٦)

تاريخ ٦٣/١/١٤

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
تحية طيبة وبعد ،

لما كان من ضمن غايات تعبيد الطرق انتفاع اكبر عدد من السكان ارجو ان الفت نظراً وزارة الاشغال العامة الى ما يلي :

ان الطريق التي تصل الصريح باربد والمنسوي توسيعها الآن لا تمر على اية قرية . اقترح توجيه العناية الى طريق الحصن الصريح حواربه بدلاً من طريق الحصن اربد وهذه الطريق عدة ميزات منها :

- ١ - مسافتها اقصر من الطريق الاول .
- ٢ - يستفيد منها سكان الصريح وحوارة .
- ٣ - لا يتضرر احد مطلقاً من هذا التحويل .

١٩٦٣/١/١٤

نائب اربد

الدكتور احمد خريس

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

- ١٢ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذا اقتراح السيد عبد الحميد الشريدة .

الدكتور خريس نائب اربد : ان تنفيذ هذا الترتيب يعني عن هذا الاقتراح .

رئيس الوزراء : نحن ننتظر ترتيباتكم .

الرئيس : اذن هل يوافق المجلس على هذا

الترتيب .

الجميع : موافقون .

الرئيس : ما دام ان المجلس قد وافق على هذا الترتيب فهل يوافق على حفظ هذا الاقتراح .

الجميع : موافقون .

- ١٠ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذا اقتراح آخر

للدكتور احمد خريس .

اقتراح برغبة رقم (٥٣)

تاريخ ١٩٦٣/١/١٤

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية طيبة وبعد ،

ان اهالي بشرى وسال يعتمدون بجانب الزراعة على اعمالهم اليومية في اربد مما يضطرهم للمجيء اليها يومياً فارجو ان الفت نظر وزارة الاشغال العامة الى الطريق بين اربد وسال التي لا زالت غير معبدة مما يتعذر على العمال المجيء الى اربد مركز عملهم بفصل الشتاء لذلك ارجو ان ترصد المبالغ الكافية لتعميد هذه الطريق في الموازنة القادمة والتي تزيد مساحتها عن ثمانى كيلو مترات تقريبا .

مقدماً جزيل احترامي .

نائب اربد

٦٣/١/١٤

الدكتور احمد خريس

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا

الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

هكذا عند السيد

القرار برغبة رقم (٣٧)

تاريخ ١٩٦٣/١/١٦

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ان قضاء الكورة الذي يربو عدد سكانه على الاربعة وعشرين الف نسمة في ثلاثين قرية لا يوجد فيه الا مركز طبابة واحد في بلدة دير ابي سعيد ولما كان هذا القضاء يبعد عن مدينة اربد مسافة سبعة وعشرين كيلو مترا وهناك تحدث حالات مرضية اضطرارية يكون لعامل الزمن وبعد المسافة الاثر في حياة المريض ، ولما كانت هذه المنطقة واسعة المساحة وطويلة المسافة بين قرأها بالاضافة الى بدائية طرقها وانقطاع بعضها كليا عن مركز القضاء لهذا اجد لزاما ان اوضح للحكومة الموقرة حاجة هذا القضاء الى مستشفى يتوسط المنطقة وتكون الحكومة بتلبية هذا الطلب الضروري قدازالت شيخ المرض والخوف من نفوس السكان واشاعت الاطمئنان واولت هذه المنطقة العناية والرعاية هذا ويوجد لدى وزارة الصحة التقارير الفنية والطلبات الملحة من رئاسة اطباء الواء الشمالي ومن طبيب قضاء الكورة بهذا الصدد واقبلوا معاليكم فائق الاحترام .

نائب اربد

عبد الحميد الشريدة

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

- ١٣ -

السكرتير العام بالوكالة : والاقتراح التسالي للسيد عبد الحميد الشريدة .

القرار برغبة رقم (٣٨)

تاريخ ١٩٦٣/١/١٦

معالي رئيس المجلس النيابي المحترم

ان جميع الاراضي التي يمتلكها سكان قضاء الكورة عبارة عن جبال جرداء يتخللها بعض المساحات البسيطة من السهول الوعرية لهذا فان هذه المنطقة غير زراعية وجميع اراضيها قابلة للتشجير ولما كانت شجرة الزيتون مهمة جدا في حياتنا الاقتصادية ويمكن نجاحها بالتأكد في هذه المساحات الجرداء لهذا ولعدم فائدة التوجيه الحاصل من قبل المرشدين الزراعيين في تلك المنطقة التمس من الحكومة ان تتخذ الاجراءات الكفيلة بتعميم غرس الزيتون وتأمينها لدى المزارعين في ذلك القضاء مع تخصيص مرشدين لهذه الغاية بالذات وبذلك نكفصل مستقبلا اقتصاديا ناجحا لهذا القضاء

وتقبلوا معاليكم فائق احترامي .

نائب اربد

عبد الحميد الشريدة

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

- ١٤ -

السكرتير العام بالوكالة : والاقتراح التسالي للسيد عبد الحميد الشريدة ايضا .

القرار برغبة رقم (٣٩)

تاريخ ١٩٦٣/١/١٦

معالي رئيس المجلس النيابي المحترم

يربو عدد سكان قضاء الكورة على الاربعة وعشرين الف نسمة وحالتهم الاقتصادية متأخرة جدا

القرار برغبة رقم (٤٠)

تاريخ ١٩٦٣/١/١٩

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو ان نين نحن النواب الموقعين في ادانة ان فئة كبيرة من الموظفين كانوا قد اشغلوا وظائف غير مصنفة وغير تابعة للتقاعد وجرى تصنيفهم فيما بعد وليس من العدل ان يحرم هؤلاء الموظفون من حق اعتبار هذه الخدمات خدمات غير تابعة للتقاعد بينما يعتبر مدة اربع سنوات من الفواصل التي يقضيها الموظف المصنف بدون عمل تابعة للتقاعد (شريطة ان لا تقل خدماته السابقة عن خمسة عشر سنة) لذلك وعملا باحكام المادة (٩٥) من الدستور نترح تعديل المادة (٥) من قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ باضافة الفقرة التالية اليها كفقرة (ك) . الخلعة التي قضاها الموظف المصنف قبل تاريخ تصنيفه في وظائف غير مصنفة او مؤقتة او بموجب عقد ولم تكن تابعة للتقاعد بحسب منها مدة لا تتجاوز الاربع سنوات وشريطة ان يدفع عنها المبالغ التقاعدية . رجاء ان تفضلوا معاليكم باحالته على اللجنة القانونية لاجراء المقتضى .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

نجيب الاحمد ، حافظ الحمد لله ، مطلق الحديد ميخائيل هلسا ، محمد كامل الحاج حسن ، ياسر عمرو عبد الرحيم خرار ، علي الرمي ، شكيب الجيومي خليل خلف الهروط ، الدكتور احمد خريس ، محمد سالم الدويب ، مشهور الضامن ، يوسف عبده شاكر الطيمية ، محمد الخشمان ، يوسف ابو عوض كامل حمي الدين ، سامي حذاد ، محمود الرشد الخراعي حزبون جورج حزبون ، نولان السعيد ، خالد ابو دلبوخ ، منصور السعد البطاينة ، اسماعيل حجازي

وفرض العمل مغلقة في وجوه الماطلين منهم ، لهذا فاني التفت نظر الحكومة الموقرة الى :

١ - تأمين الدورات العسكرية لاستيعاب العدد الممكن في القوات المسلحة .

٢ - تأمين دورات الشرطة في سلك الامن العام

٣ - عدم التقيد بالدرجة العلمية الاعدادية نظرا لحدائث النهضة العلمية بهذا القضاء وكذلك عدم التقيد بالوزن لان الفقر يؤدي الى سوء التغذية وهذه بدورها تؤدي الى انخفاض الوزن :

٤ - يوجد في هذا القضاء ما يزيد على العشرين عاطلا عن العمل ممن يحملون شهادة التوجيهي وهؤلاء هم المرة الاولى التي وصلت الى هذا المستوى من ابناء هذه المنطقة ومنذ سنين لا يزالون ينتظرون درهم في ديوان الموظفين واصبحوا في حالة قنوط وياس واصبح السكان ينظرون الى العلم بأنه ليس الوسيلة التي تؤمن عيش الانسان وسعادته وهذا الشعور يحدث الخطر الكبير في تثبيط عزيمة الناس من السير مع ركب التقدم والعلم .

٥ - تفويض قسم من اراضي الدولة القابلة للزراعة الى بعض السكان الذين لا يملكون الارض والقراء من ابناء هذه المنطقة .

نائب اربد

عبد الحميد الشريدة

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

- ١٥ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذا اقتراح مقدم من بعض حضرات النواب حول تعديل قانون التقاعد المدني .

مجلس النواب

فيصل الجازي ، ابراهيم كريشان ، شاهر المحيسن
محمد المايطة ، داوود الحسيني ، الدكتور حاتم
ابو غزالة ، صدقي الجعبري ، عبد المجيد الشريده .
الرئيس : هذا الاقتراح من اختصاص اللجنة
القانونية فهل يوافق المجلس على احالته عليها .
الجميع : موافقون

- ١٦ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذا اقتراح مقدم من
السيد اسماعيل حجازي .

اقتراح برغبة رقم (٤١)
تاريخ ١٩٦٣/١/١٩

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

هناك سوء تفاهم كبير بين ادارة شركة الدباغة
الاردنية وبين جميع تجار الجلود واصحاب شركات
ومعامل الاحذية وبين اصحاب الشركات وعمال
الاحذية في جميع انحاء المملكة وانخشى ان تتسع
شق الخلاف بين الطرفين فيحصل ما لم يكن
بالحسبان ، ولذلك اقترح ان تسرع الحكومة بانتخاب
لجنة من الاقتصاديين الحياديين لحل الخلاف الخطير
الناشئ عن الطريقة التي تتبعها ادارة شركة الدباغة
مع زبائنها والتي لا يمكن ان تسلكها اية شركة او
مؤسسة في العالم بأسره .
واقبلوا الاحترام .

١٩٦٣/١/١٥
نائب لواء الخليل
اسماعيل حجازي

الرئيس : هل يوافق المجلس على إحالته على الحكومة ؟
الجميع : موافقون .

- ١٧ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذا اقتراح للنائبين السيدين
يوسف النظم و ابراهيم كريشان .

اقتراح برغبة رقم (٤٢)
تاريخ ١٩٦٣/١/١٩

معالي رئيس مجلس النواب

لما ان معظم المناطق بما فيها بعض المقاطعات
في المملكة يخصص لها طبيب متاوب ليليا لاسعاف
ومعالجة المرضى في الحالات الطارئة الخطيرة رغم
وجود اطباء ومستشفيات اهليه فيها . باستثناء لواء
معان الثاني والذي يضم الاف المواطنين من حضر
ويبدو والحالي من المستشفيات الاهلية .

ومع تقديرنا للجهد المشكور الذي تبذله رئاسة
الاطباء في ذلك اللواء ومن اجل العناينة بارواح
المواطنين وانقاذهم من النوبات القلبية نرجو احالة
هذا الاقتراح لمعالي وزير الصحة لضرورة ترتيب
طبيب متاوب مع سيارة اسعاف تكون جاهزه تحت
الطلب لاسعاف المواطنين في مثل تلك الحالات الانفة
الذكر اسوة ببقية المناطق الاخرى وننتظر اجراءات
الجهات المختصة بهذا الصدد وفي مدة اقصر مما
نصت عليه المادة (٩٣) من الفصل العاشر من
الانظمة الداخلية لمجلس النواب وخصوصا واننا على
ابواب الموازنة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

٦٣/١/١٧

نائب لواء معان نائب لواء معان
يوسف النظم ابراهيم كريشان
الرئيس : هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح
على الحكومة ؟
الجميع : موافقون .

- ١٨ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذا اقتراح للسيد سامي
حداد .

اقتراح برغبة رقم (٤٣)
تاريخ ١٩٦٣/١/١٩

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

اقتراح برغبة الى معالي وزير الصحة المحترم
بالنسبة لعدد الاسرة الموجودة في مستشفى
الاميرة بسمة في اربد وبالنسبة لعظم المسؤولية الملقاة
على عاتق الصبيين الموجودين فيه . اقترح تعيين
طبيب اخر على الاقل وبصورة مستعجلة بالنسبة
لاكتظاظ اللواء بعدد السكان وقلة المستشفيات .

٦٣/١/١٧

نائب اربد
سامي حداد
الرئيس : هل يوافق المجلس على إحالة هذا
الاقتراح على الحكومة .
الجميع : موافقون .

- ١٩ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذا اقتراح للسيد
سامي حداد .
اقتراح برغبة رقم (٤٤)
تاريخ ١٩٦٣/١/١٩

معالي رئيس مجلس النواب المحترم
اقتراح برغبة موجه الى معالي وزير التربية
والتعليم .

ارجو من معالي وزير التربية والتعليم الاهتمام
باقامة نجم كشتفي دولي في الثلاث سنوات القادمة
وان تعد له العدة من الآن على غرار ما يقام في عواصم
الدول العربية والاجنبية ، وان تنبض بهذه الحركة
الى المستوى اللائق بها .

١٩٦٣/١/١٧

نائب اربد
سامي حداد

الرئيس : هل يوافق المجلس على إحالة هذا
الاقتراح على الحكومة ؟
الجميع : موافقون .
- ٢٠ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذا اقتراح للسيد
عبد المجيد الشريده
اقتراح برغبة رقم (٤٥)
تاريخ ١٩٦٣/١/١٩

معالي رئيس المجلس النيابي المحترم

تحرص الحكومة عادة في مخططاتها المتعلقة
بالمواصلات والطرق ان تربط الاقضية بعضها ببعض
ثم تربطها بمركز اللواء ولما كانت طريق اربد - دير
ابي سعيد - اجدتيا - اشتيفنا (قضاء عجلون) هي
طريق رئيسية وتجر بعشرات القرى وتربط قضاء اربد
بقضاء الكورة وقضاء عجلون ، ولما كانت هذه
الطريق قد عجزت عنها المسافة الواقعة بين اربد ودير ابي
سعيد ، لهذا فاقني اهيب بالحكومة الموقرة ان ترصد
المخصصات اللازمة لاكمال تعبيد هذه الطريق اى
المسافة الواقعة بين دير ابي سعيد واجدتيا - اشتيفنا
نظرا لما لهذه الطريق من اهمية بالغة وخاصة بالنسبة
لاقتصاديات هذه المنطقة هذا وتقبلوا معاليكم فائق
الاحترام .

نائب اربد
عبد المجيد الشريده

الرئيس : هل يوافق المجلس على إحالة هذا
الاقتراح على الحكومة ؟
الجميع : موافقون .

- ٢١ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذا اقتراح للسيد
محمد سالم السلوب

مكتبة

اقتراح برغبة رقم (٤٦)

تاريخ - ١٩٦٣/١/١٩

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
بما ان الثروة الحيوانية في البلد من أهم موارد
الأردن وتعتمد عليها اقتصاديات البلاد لذلك حفاظاً
عليها من الانقراض وحفاظاً على مصالح اصحابها التي
ستعرض للاذى والخسارة البالغين في كونها الدخل
الوحيد لمعظمهم، وتدخل مبالغ طائلة لخزينة الحكومة
فانني اقترح ان تقوم الحكومة باحد الاجراءات التالية:
اولاً ان تبادر الحكومة بشراؤها والتعويض على
اصحابها حتى يأتي الله بالفرج.
ثانياً منح اصحاب هذه المواشي القروض المالية
الكافية لتمويلها طوال العام.

ثالثاً ان تقوم الحكومة بحلب الحبوب والبرسيم
وتوزيعها على اصحاب هذه المواشي للمحافظة عليها
من التلف.
وانني اُهب بمجلسكم الكريم والحكومة الرشيدة
ان تاحل هذا الاقتراح بعين الاعتبار والجدية ومنحه
صفة الاستعجال.

نائب منطقة بيت لحم
محمد سالم الدويب
الرئيس: هل يوافق المجلس على احالة هذا
الاقتراح على الحكومة؟
الجميع: موافقون.

- ٢٢ -

السكرتير العام بالوكالة: وهذا اقتراح للسيد
حزبون جورج حزبون
اقتراح برغبة رقم (٤٧)
تاريخ - ١٩٦٣/١/١٩

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
ارجو تقديم الاقتراح التالي لعرضه على مجلس

النواب الموقر من اجل احالته الى الحكومة نظراً
لاهميته من الناحية الاقتصادية الى اهالي قضاء بيت لحم
ان منطقة بيت لحم مقسمة في التحاقها في الدوائر
الرسمية، فالمنطقة في جميع المصالح الرسمية تابعة الى
القدس عدا وزارات التربية والتعليم والشؤون الاجتماعية
والزراعة ومؤسسة الاقراض الزراعي، فهي تابعة
الى الخليل. ان مصالح المنطقة مرتبطة في القدس من
جميع النواحي الاقتصادية والسياحية والاجتماعية
والتاريخية، وان هذه المنطقة تتعرض لصعوبات كثيرة
بنتيجة هذا التقسيم. لهذا ارجو الحاق باقي الدوائر
التي ترتبط فيها بالخليل الى مدينة القدس، ان لهذا
الاجراء اثره الكبير في تسهيل العمل للمواطنين وتوفير
المال والجهد عليهم عند مراجعتهم للدوائر الرسمية.
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

نائب منطقة بيت لحم
حزبون جورج حزبون
الرئيس: هل يوافق المجلس على احالة هذا
الاقتراح على الحكومة؟
الجميع: موافقون.

- ٢٣ -

السكرتير العام بالوكالة: وهذا اقتراح اخر
للسيد حزبون جورج حزبون
اقتراح برغبة رقم (٤٨)
تاريخ - ١٩٦٣/١/١٩

معالي رئيس مجلس النواب المكرم
ارجو ان اقدم لمالك هذا الاقتراح من اجل
عرضه على مجلس النواب الموقر لتحويله الى الحكومة
لا فيه مصلحة عامة لانباء الشعب.
ان المواد الغذائية على اختلاف انواعها تقريبا
وفي جميع الدول العربية المجاورة مغفلة من الرسوم
الجمركية واية ضريبة اخرى.

ج - فتح شوارع جديدة تقارب (٥٠٠٠) متر
د - ايجاد حصة خضار منظمة.
هـ - ايجاد موقف للسيارات.
و - احداث حديقة عامة.
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب مادبا

خليل خلف الهروط

الرئيس: هل يوافق المجلس على احالته على
الحكومة؟
الجميع: موافقون.

- ٢٥ -

السكرتير العام: وهذا اقتراح ايضا للسيد خليل
خلف الهروط

اقتراح برغبة رقم (٥٠)

تاريخ - ١٩٦٣/١/١٩

معالي رئيس مجلس النواب المكرم
تحية واحتراماً، وبعد،
ارجو ان اقدم الاقتراح الى المجلس الكريم من
اجل ان يتكرم بتحويله الى الحكومة.
ان احتياجات قضاء مادبا الذي امثله وبصورة
خاصة ناحية ذبيان، هذه الناحية التي بالرغم من الايام
اليضاء التي يصيغها عليها الملك الحسين المعظم وحكومته
الرشيدة، فانها ما تزال بحاجة الى الاخذ بها الى معارج
التبضية التي يوحى بها الملك المعظم على الدوام.
ومع تقديري لكل الظروف التي تحيط ببلدنا
العزیز، الا انني اجد ان واجب الامانة يفرض علي
ان ابسط بين يدي كل شخص لبلده ووطنه ما ارى
ان فيه رفعة مستوى هذا الجزء من وطننا الغالي بعد
الذي انتابه خلال عدد من السنوات، مما افقده ثرواته
على انواعها زراعية كانت او حيوانية، والآن ونحن

لهذا فاني اقترح على الحكومة أن تعفى كذلك
المواد الغذائية المعلية التي تستورد الى الاردن لانهائي
المادة الغذائية التي يتناولها الفلاح والعامل ومتوسط
الدخل في البلاد وهم كثرة لا يستهان بها.
ولكي لا تخسر الحكومة بنتيجة هذا الاعفاء
شيئاً فاني اقترح اضافة تلك الرسوم على المواد الكيماوية.
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب منطقة بيت لحم
حزبون جورج حزبون

الرئيس: هل يوافق المجلس على احالة هذا
الاقتراح على الحكومة؟
الجميع: موافقون.

- ٢٤ -

السكرتير العام بالوكالة: وهذا اقتراح للسيد
خليل خلف الهروط.

اقتراح برغبة رقم (٤٩)

تاريخ - ١٩٦٣/١/١٩

معالي رئيس مجلس النواب المكرم
تحية واحتراماً، وبعد،

ارجو ان تتكرموا معاليكم بعرض اقتراحي هذا
على المجلس الكريم من اجل تحويله الى الحكومة،
واقترحي ما يلي:-
اعارة قصبة مادبا عنابة خاصة بتسهيل تنفيذ
مشاريعها العمرانية ومنح بلدية مادبا قروضا لتمكينها
من تنفيذ مشاريعها التي تفتقر اليها رغم العنيد من
الطلبات طوال السنين العديدة الماضية واهم هذه
المشاريع ما يلي:-
أ - مشروع مياه عيون موسى بتأمين موتور
وشبكة جليدين.

ب - مشروع تبديد ما يقرب عن (٢٢٠٠٠)
متر مربع من شوارع المدينة التي تم فتحها.

مكنا حه الفصح

على أبواب موسم زراعي، أرجو أن أقدم احتياجات هذا القضاء، موجزة بالبنود التالية :

- ١ - تأمين حاجة المزارعين من البذار .
- ٢ - سد عوز الفقراء بصرف المساعدات العاجلة .
- ٣ - تعميم تأليف الجمعيات التعاونية في القرى ومنح هذه الجمعيات القروض السخية لانعاش الثروة الحيوانية والاعاش المشاريع الزراعية تحت اشراف حكومي منظم .
- ٤ - تعميم الخدمات الصحية بصورة اوسع مما عليه الآن ، وتأمين حاجة العيادات من العلاج وتعيين طبيب اضافي يفرغ للاشراف على العيادات الطبية في قرى القضاء .
- ٥ - ايجاد بقية قرى القضاء بشبكة الهاتف .
- ٦ - جر مياه السواله بطريقة الفتح الى قرية ذبيان من جهة الجنوب وقرية لب من جهة الشمال .
- ٧ - رفع مستوى التعليم بفتح المدارس ودعمها بعدد من اصحاب المؤهلات الجامعية .
- ٨ - ومن اهم ما يحتاجه القضاء هو ان ترصد المخصصات اللازمة لبناء مستشفى في مادبا يخفي عن الصعاب التي يواجهها المرضى عندما تقضي الضرورة وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
- نائب مادبا
- خليل خلف المروط
- الرئيس : هل يوافق المجلس على احالته الى الحكومة ؟
- الجميع : موافقون .
- السكرتير العام بالوكالة : وهذا اقتراح للسيد محمد كامل الحاج حسن .
- اقتراح برغبة رقم (٥٢)
- تاريخ - ١٩٦٣/١/١٩
- معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
- نسب معالي وزير الزراعة بكتابه رقم ٦٢٥/٤٩/٢

اقتراح برغبة رقم (٥١)

تاريخ - ١٩٦٣/١/١٩

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

تحية واحتراما ، وبعد ،

ارجو معاليكم ادراج هذا الاقتراح على جدول اعمال الجلسة القادمة ، ليتكرم المجلس الكريم بالموافقة عليه وتحويله الى الحكومة نظرا لاهميته بالنسبة الى قضاء مادبا وحاجة السكان اليه .

واقترحي هو ما يلي وهو يتعلق بالطرق :-
اولا تسييد طريق حامات ماعين - مكاور - لب
ثانيا مادبا - صباغة ، وهو طريق سياحي معروف .

ثالثا مادبا - الميدان

اما الطريق المهم الذي يوفر على السكان ويرفع من مستوى اهل القضاء الاقتصادي فهو طريق صباغة الغور ، فاني باسم القضاء ارجو ان تدرس الحكومة امر فتح هذا الطريق لان فائدته تعود بالفائدة على قضاء مادبا ولواء البلقاء .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب مادبا

خليل خلف المروط

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالته الى الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

- ٢٧ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذا اقتراح للسيد محمد كامل الحاج حسن .

اقتراح برغبة رقم (٥٢)

تاريخ - ١٩٦٣/١/١٩

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

نسب معالي وزير الزراعة بكتابه رقم ٦٢٥/٤٩/٢

الشركات من احتكار الزراعة والتصنيع والانتاج بهذه المادة .

ولما كانت نوعية التبغ الاردني من اجود الانواع الذي يمكن ان تغزو به الاسواق العالمية ليدر لنادخلا قوميا ثابنا لذلك اقترح :

ان تعمم زراعة التبغ وخاصة في مناطق الحدود التي تصلح لزراعة كنطقة جنين مثلا وان يصار الى تأليف شركات لتخزينه وتصديره .

نائب منطقة جنين

محمد كامل الحاج حسن

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

- ٢٩ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذا اقتراح للسيد عبد الوهاب الطراونة .

اقتراح برغبة رقم (٥٤)

تاريخ - ١٩٦٣/١/١٩

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

حضرات النواب المحترمين

ان اهالي وسكان بلدة المزار في لواء الكرك تن من وطنة ضريبة الاوقاف الباهظة المترتبة عليهم حيث يدفع الاهلين عشرة فلسات بدل اجساد للمتر الواحد وقد كانت الضريبة قبل سنتين خمس فلسات للمتر الواحد فجاءت الدائرة وضاعفت بدل الاجساد الى العشرة فلسات ، هذا عدا عن ضريبة المسقفات التي تستوليها البلدية منهم ، وتقديموا اهالي البلدة بعدة شكاوي بهنئلا الموضوع وحسب الان لم يلبي طلبهم واعتقد ان دائرة الاوقاف لا تنكر بان الاراضي التي انشئت عليها بلدة المزار وضواحيها كانت بالسابق ملكا لعشيرة الطراونة والنوايسه ووقفها تلك العشائر

الى معالي وزير المالية الجوارك مراكز زراعة مشاتل التبغ وحصرها في بعيد من قضاء جنين وذلك ليسهل معالجة هذه المشاتل بحالة ظهور مرض المالدبو عليها .
وبما ان المزارع يتعذر عليه وجود ارض المشتل في بعيد وان وجدها يتعذر عليه وجود الماء لرويه بهذه السنة ، وبما ان مساحات رخص الزراعة في المنطقة لا تزيد عن خمسة دعات الى عشرة للرخصة الواحدة لا تمكن المزارع من نقل الماء لمشتل صغير .

وبما ان المرشدين الزراعيين يزاولون اعمالهم من وراء مكاتبهم ، اقترح

ان ينسب معالي وزير الزراعة جواز زراعة المشاتل في القرى والمزارع حيث يتولى الاشراف عليها وعلى كل النباتات والاشجار المرشدون الزراعيون انفسهم بحيث يصبح دوامهم في المزارع والحقول ليتعرفوا على الامراض واعراضها ومن ثم يرشدون المزارعين على كيفية المقاومة بل ويراقبون الزراعة والنمو والانتاج .

نائب منطقة جنين

محمد كامل الحاج حسن

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

- ٢٨ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذا ايضا اقتراح للسيد محمد كامل الحاج حسن .

اقتراح برغبة رقم (٥٣)

تاريخ - ١٩٦٣/١/١٩

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تقتصر زراعة التبغ على تنسيق الشركات في تحديد المناطق وقابليتها الامر السلي يمكن به تلك

هكذا من اجل

بطوعها ورضاها ليكون ريعها لبناء مساجد وأضرحة الشهداء سيدنا جعفر ورفاقه وضوان الله عليهم ورحمته اجمعين .

والان وقد تم بناء تلك المباني ولعجز الاهلين في هذه السنين الماحلة التي جف بها الزرع والضرع وكثرة الضرائب المترتبة عليهم للبلدية والاقواق والاموال الاميرية وضريبة المعارف وغيرها فاقني اقترح وارجو ان يخفف بدل الايجار للمتر الواحد بفلسين فقط رحمة بالاهالي البائسين .

وختاماً ارجو احالة اقتراحي للحكومة الرشيدة.

وتفضلوا بقبول احترامي

نائب الكرك

عبد الوهاب الطراونة

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون.

—٣٠—

السكرتير العام بالوكالة : وهذا اقتراح للسيد اسماعيل حجازي .

اقتراح برغبة رقم (٥٥)

تاريخ ١٩٦٣/١/٢٢

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

طلبت من الحكومة في جلسة الثقة الغاء نظام الامتحانات الجديد والعمل بموجب النظام القديم ، لان النظام الجديد يشترط لاجتياز الطالب في المرحلة الثانوية ان يتجيد في الدين واللغة العربية واللغة الانجليزية والتاريخ والقضية الفلسطينية ، واذا اصرت وزارة التربية والتعليم على تطبيق النظام الجديد ، اقترح ان لا تكون اللغة الانجليزية شرطاً من شروط النجاح والا فمتكون نسبة الرسوب عالية

جداً في جميع مدارس المملكة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

نائب اواء الخليل

اسماعيل حجازي

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا

الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون.

—٣١—

السكرتير العام بالوكالة : وهذا اقتراح للسيد

ياسر عمرو :

اقتراح برغبة رقم (٥٦)

تاريخ ١٩٦٣/١/٢٩

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

قرر معالي وزير التربية والتعليم اعتبار اللغة الانجليزية اجبارية على الصف الثالث الثانوي (التوجيهي) للقسم الأدبي، وكذلك اعتبار الرياضيات اجبارية للصف الثالث الثانوي قسم علمي .

ان هذين القرارين جاءا في وقت متأخر من العام الدراسي ٦٣/٦٢ .

اني اقترح تأجيل تنفيذ هذين القرارين للعام الدراسي القادم ٦٤/٦٣ لأن في تنفيذها في هذا العام يشكل ارباكاً لدى الطلاب يؤدي الى رسوبهم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

نائب لواء الخليل

ياسر عمرو

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا

الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون.

—٣٢—

السكرتير العام بالوكالة : وهذا اقتراح للسيد

مخايل الحلسا .

اقتراح برغبة رقم (٥٧)

تاريخ ١٩٦٣/١/٢٩

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

لما كان الاستقرار والهدوء والطمأنينة تهم البلاد بفضل الوعي الشعبي وسهر المسؤولين فاقني اقترح على المجلس الكريم توصية الحكومة الموقرة باصدار عفو عام عن جميع المحكومين وغير المحكومين الذين يعيشون خارج البلاد والساح لهم بالعودة وتمكينهم من العيش بين اهليهم وذويهم ابناء الاسرة الاردنية الكريمة واعني بذلك السياسيين منهم واعادة الجنسية على الذين فقدوها .

اما الذين يعتنقون المبادئ الهدامة أو المشبهة بهم ان تسعى الحكومة الى اقتناعهم بالتخلي عن هذه المبادئ والتمسك باهداف ومثل بلادهم وتبينة سبل العيش لهم حتى يشعروا بان تخليهم عن تلك المبادئ اصبح عن ايمان وعقيدة .

واستناداً الى المادة (٤١) من النظام الداخلي ارجو ان يتكرم المجلس بتوصية الحكومة بقبول هذا الاقتراح .

وتفضلوا بقبول الاحترام.

نائب الكرك

مخايل الحلسا

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا

الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون.

—٣٣—

السكرتير العام بالوكالة : وهذا اقتراح للسيد

صديقي الجعبري .

اقتراح برغبة رقم (٥٨)

تاريخ ١٩٦٣/١/٢٩

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

أقدم باقتراحي هذا الى المجلس الكريم راجياً التوصية باحالة الى الحكومة .

بضرورة العمل على منسح استيراد الكاليات والسيارات لانه يوجد في المملكة من السيارات ما يكفيها على الاقل لمدة خمس سنوات ولان في امكان الشعب ان يستغني عن الكاليات ويجب ان تسلك طريق التقشف في هذه المرحلة الاقتصادية الحرجة .

نائب لواء الخليل

صديقي الجعبري

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا

الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون.

—٣٤—

السكرتير العام بالوكالة : وهذا اقتراح للسيد

صديقي الجعبري ايضاً .

اقتراح برغبة رقم (٥٩)

تاريخ ١٩٦٣/١/٢٣

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ان لواء الخليل زراعي من الطراز الاول في المملكة، ولتشجيع هذا النشاط الزراعي اطلب انشاء مدرسة زراعية في اللواء لتدريب الطلاب نظرياً وعملياً على اصول الزراعة الحديثة لاستغلال الارض استغلالاً على الوجه الصحيح ولان المملكة تعتمد في الدرجة الاولى على الزراعة والاستفادة من الطلاب في هذا المجال وخصوصاً وان الموازنة على الايواب .

نائب لواء الخليل

صديقي الجعبري

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا

الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون.

—٣٥—

السكرتير العام بالوكالة : الاقتراح الاخير

مقدم ايضاً من السيد صديقي الجعبري .

مكونا من اربعة

القرار برغبة رقم (٦٠)

تاريخ ١٩٦٣/١/٢٩

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ان لواء الخليل في حاجة ماسة الى انشاء مدرسة صناعية لتشجيع الصناعة المحلية على جميع انواعها الموجودة حالياً في اللواء لاستغلال الابدني العاملة العاملة عن العمل مع العلم بأن الصناعات الموجودة بدائية، فلو توفر التدريب الفني الصناعي لكان الانتاج أكثر اتقاناً وتكثر الصناعة في أنحاء المملكة. وخصوصاً وان الموازنة على الابواب.

نائب لواء الخليل

صادق الجمري

الرئيس: هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة؟

الجميع: موافقون.

٥ - الأسئلة والأجوبة

الرئيس: تلى الأسئلة وما ورد عليها من اجوبة. السكرتير العام بالوكالة: هذا سؤال مقدم من السيد يوسف العظم.

الرقم - ٤٦/٤٣

التاريخ - ١٩٦٣/١/١٢

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتاب معاليكم رقم ٧٧٥/٤/١٦/٣ تاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢.

ابن ادناه اسماء ورواتب الملاحين الجويين المستخدمين في شركة اردنية (الخطوط الجوية الاردنية).

الاسم	الوظيفة	الراتب	تاريخ التعيين
السيد حكيم مصطفى استيتية	طيار	٢٠٠	١٩٦١/١٠/١
السيد غالب حموده	مساعد طيار	١٢٠	١٩٦١/١٠/١
السيد امين ابراهيم حسيني	مساعد طيار	١٢٠	١٩٦٢/٣/١٩
السيد حنا أري	مساعد طيار	١٠٠	١٩٦١/١٠/١
السيد فؤاد سليم	مساعد طيار	٥٠	١٩٦٢/٢/١٢

(تحت التدريب)

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام:

عن وزير المواصلات / الطيران المدني

- ١ -

سؤال رقم (٢)

تاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد، ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير المواصلات المحترم.

ما هو السبب الذي يدفع بعض شركات الطيران المحلية ان تدفع للطيار الاردني الجنسية اجوراً شهرية لارتداد عن اجور سائق سيارة حمولة على خط عمان - معان - العقبة وتدفع للذين يحملون جنسية اخرى اثني عشر ديناراً للساعة الواحدة وبساعات معينة كحد ادنى مما يعمل راتب الواحد منهم شهرياً ما لا يقل عن ثلاثمائة دينار. ارجو توضيح ذلك؟

يوسف العظم

نائب لواء معان

وهذا جواب معالي وزير المواصلات - الطيران المدني.

- ٢ -

السكرتير العام بالوكالة: وهذا سؤال للسيد يوسف العظم ايضاً.

سؤال رقم (٣)

تاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير الاقتصاد الوطني.

ما هو السر الذي يكمن وراء الارتفاع المفاجيء لاسعار السكر في البلد؟ اهو احتكار بضعة نفر من التجار لهذه المادة اللازمة؟ وماذا فعلت الحكومة من

اجل تأمين هذه المادة الضرورية للمواطنين باسعار بسيطة؟ وشكراً

١٩٦٢/١٢/٢١

يوسف العظم

نائب لواء معان

وهذا جواب معالي وزير الاقتصاد الوطني

الرقم - ٨١٠/١/٣١٩

التاريخ - ١٩٦٣/١/٢٠

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

اشير الى كتاب معاليكم رقم ٧٧٤/٤/١٦/٣

تاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ومع السؤال رقم (٣)

المقدم من النائب المحترم السيد يوسف العظم حول ارتفاع اسعار السكر.

ان ارتفاع اسعار السكر في المملكة كان نتيجة لارتفاع اسعار هذه المادة في امساكن انتاجها وتصديرها، اذ ان طن السكر كان يعرض على التاجر الاردني باسعار تتراوح ما بين ٢٢ و ٢٤ ديناراً سيف العقبة بينما هو يعرض الان باسعار تتراوح بين ٣٦ و ٤٠ - ديناراً سيف العقبة وذلك لاسباب عدة منها نقص محصول السكر في أمريكا هذا العام وموجة الصقيع التي اجتاحت أوروبا هذا الشتاء وأثرت في محصول الشوندر واحتفاظ بعض الدول المصدرة بكميات احتياطية من السكر.

ومع كل ما تقدم فقد اتخذت هذه الوزارة الاجراءات اللازمة للتخفيف من حدة هذا الارتفاع المفاجيء فعدلت الى تحديد سعر الطن بالجملة يسبعة واربين ديناراً كما حاولت ان تشتري الف طن من هذه المادة من المنطقة الحرة في بيروت وعرضها في الاسواق ولكنها لم توفق لعدم توفر ذلك من جهة

مكتبة عبد الوحد

ولارتفاع السعر من جهة أخرى . هذا وستسابع الحكومة جهودها الرامية الى توفير هذه المادة في الاسواق بأقل اسعار ممكنة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

عن وزير الاقتصاد الوطني

رئيس الوزراء : معالي الرئيس اذا سمحتم لهذا الكلام تمة ، اجراءات اخرى تمت بعد تاريخ هذا الكتاب ولأمانع ان يطلع عليها الاخ النائب والمجلس الكريم وسيشرحها معالي وزير الاقتصاد

الرئيس : ليفضل

وزير الاقتصاد الوطني : معالي الرئيس

قال الكتاب بان الحكومة ووزارة الاقتصاد ستوالي دراستها للموضوع وبعد تحديد السعر بـ ٤٧ ديناراً للطن الواحد وكانت الاسعار قد بدأت ترتفع كثيراً لم تمكن من ضبط ومراقبة هذا البيع فاصبح بعض التجار وبدوا يبيعون بأسعار اغلى وحدث ان بعض التجار ايضا كانوا يفرضون على الشاري ان يشري بعض المواد الاخرى كالشاي والسردين والمعلبات وبذلك كانوا يتقاضون ثمناً للسكر اكثر من السعر المحدد ، وحاولت وزارة الاقتصاد ان تفاهم مع هؤلاء التجار كثيراً على انه كان يدخل في الصورة ايضا الوسيط - التاجر الوسيط - الذي يشري من تاجر الجملة ويبيع لتاجر المرق وهؤلاء عددهم كثير بحيث لم يمكن للوزارة قطعاً ان تضبط عمليات البيع فكانت النتيجة ان قسماً كبيراً منهم بدأ يشري السكر بسعر ٤٧ ديناراً للطن ولكنه لا يبيعه في الاسواق وإنما يخزنه ايضا طمعا في الارتفاع العالي للمتوقع لاسعار السكر .

جريت وزارة الاقتصاد ان تنزل الى السوق . بان تشري كيات من السكر من الخارج فكانت الاسعار عالية ايضا واسعار الربط اكثر مما كنا نتوقع والكميات المعروضة اقل من الحاجة التي لا بد

من ان تشتريها وزارة الاقتصاد في ظرف من هذا النوع ، واخيرا نجحت وزارة الاقتصاد بكسر الطوق الذي كان يفرضه التجار المستوردون فاستطاعت ان تتفق مع احد التجار على شراء اربعة الاف طن من السكر وهو ما يحتاجه البلدي مدة ٥٠ يوم بسعر ٤٣ معفى من الرسوم الجمركية ، بعد معرفة التجار الاخرين بهذه العملية التجارية احبوا ايضا ان يبيعوا بعض كمياتهم فاشترت الوزارة ايضا ثلاثة الاف طن وبذلك اصبح لدى وزارة الاقتصاد - دائرة التموين ما يزيد على سبعة آلاف طن من السكر يضاف الى ذلك اننا حجزنا من التجار بسعر ٤٧ ديناراً ١٠٪ من مستورداتهم واصلح دولة رئيس الوزراء امر دفاع بمجز ٢٠٪ مما سيصل او وصل الى الممالة منذ الخامس والعشرين من الشهر الماضي ، بذلك اجتمع لدى دائرة التموين من السكر ما يكفي حاجة السكان لمدة لا تقل عن اربعة اشهر وبذلك ايضا اصبح التجار مستعدين مادامت الحكومة او دائرة التموين ستزول الى السوق وتبيع بسعر ٤٧ ديناراً للطن الواحد اي بواقع خمسة قروش للكيلو تقريبا اصبح التجار هم ايضا على استعداد ان يبيعوا الكميات التي كانوا يتخزينها .

وفي النتيجة علمت اليوم ان السكر الآن يباع بأربعة عشر قرشاً للطل الواحد اي بأقل من السعر الذي كان مقروراً .

ضجة

الآن سمعت وبالطوفونات من السوق بان السكر يباع بأربعة عشر قرشاً للطل ، على كل الاحوال أحب ان اطمئن المجلس الكريم انه عندنا من السكر ما يكفي حاجة البلد برمتها - على فرض ان جميع التجار لن يبيعوا - لمدة اربعة اشهر ، سنبيع هذا السكر الى تجار المرق وسيوزع في القرى والمدن على السواء وسيوزع تحت اشراف دائرة التموين ما

هل في نية وزارة المواصلات فتح شعب بريدية في كل من القرى الآتية : جفين - كفر عوان - كفر ايل - عنبه - جنين - زمال - تينة وذلك نظراً لأهمية ربط هذه القرى هاتفياً بمركز قضاء الكسورة .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

نائب اربد

عبد الحميد الشريدة

وهذا جواب معالي وزير المواصلات - اليرق

والبريد

الرقم - ١٤٨٢/٢/٢٦

التاريخ - ١٩٦٣/١/٢٠

معالي رئيس مجلس النواب

بالاشارة لكتاب معاليكم رقم ١١٢/٤/١٦/٣

تاريخ ١٩٦٣/١/١٧ .

أرجو أن أعلم معاليكم بأن هذه الوزارة تدرس بعناية واهتمام بالغين جميع الخدمات البريدية والهاتفية والبرقية على مختلف مدن وقرى المملكة باعتبار هذا المشروع هو عصب البلد الحساس ، وسوف تدرج في موازنتها للعام المالي القادم المبالغ اللازمة لفتح أكبر عدد ممكن من الشعب البريدية في قرى المملكة ، غير أن تحقيق هذه الرغبة سيقتضي معلقاً على مقدار ما سيرصد في الموازنة القادمة .

مع تحياتي

وزير المواصلات

السيد الشريدة نائب اربد : اكتبني بهذا الجواب

وشكراً .

- ٤ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذا سؤال للسيد

سامي حداد .

امكنها الاشراف وسبياع الرطل بخمسة عشر قرشاً او خمسة قروش للكيلو الواحد ونأمل ان يتعاون معنا الجميع .

السيد حداد نائب اربد : مثل هذا الظرف الطارئ الذي تحدث عنه معالي وزير الاقتصاد ، هو في الواقع . .

الرئيس : يا سامي بك صاحب السؤال هو الاستاذ يوسف العظم والسائل وحده حق الكلام .

السيد حداد نائب اربد : عدم المؤاخذه

السيد العظم نائب معان : معالي الرئيس :

تقدمت بهذا السؤال منذ خمسين يوماً ويبدو ان طريقة الرحف البطيء وتنفيذ وطبع الجريدة الرسمية وتقديم الاسئلة الى الحكومة ما زالت واضحة جداً في اعمالنا فاذا ما تقدم النائب بسؤال منذ خمسين يوماً كنت انتظر الاجابة قبل هذه الفترة بكثير مع قناعتي التامة ان التصرفات والاجراءات التي اتخذتها الحكومة في المدة الاخيرة لا شك ادخلت السرور على نفوس الناس عندما بدأوا يشعرون بان هناك دائرة اسمها دائرة مراقبة الاسعار ، لذلك ارجو الا تكفي هذه الدائرة بانبات وجودها لمدة اربعة اشهر فقط وإنما تظل دائماً مسيطرة على السوق ثلاثين للمحتكرين ان يمتصوا دم الناس ، واقول هذا حقيقة لا مجازاً وشكراً .

- ٣ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذا سؤال للسيد عبد الحميد الشريدة .

سؤال رقم (١١)

تاريخ ١٩٦٣/١/١٦

معالي رئيس المجلس النيابي المحترم

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير المواصلات للاجابة عليه .

هكذا عند السيد

سؤال رقم (١٥)

١٩٦٣/١/١٧

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

أرجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير

الانشاء والتعمير .

هل صحيح أن وكالة الغوث لا تسجل أسماء المواليد الذين ولدوا بعد شهر أيار عام ١٩٥١ على بطاقات ذوبهم ، وهل صحيح أن وكالة الغوث ترفض صرف مؤن الاعاشة لمولود المواليد في الاردن بينما تصرفها لهم في غزة ولبنان ، وإذا صح ذلك فأرجو من معالي الوزير أن يطلب من الوكالة العدول عن اتباع هذه الطريقة ومساواة اللاجئين في الاردن مع غيره في الاقطار المضيئة . كما وأرجو ابلاغ المجلس بنتائج ذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب اربد

سامي حداد

وهذا جواب معالي وزير الانشاء والتعمير

الرقم - ٣٤٣/٣/١١

التاريخ - ١٩٦٣/١/٢٢

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

اشارة لكتاب معاليكم رقم ١١٦/٤/١٦/٣ تاريخ ١٩٦٣/١/١٩ بشأن الاجابة على سؤال رقم (١٥) المورخ في ١٩٦٣/١/١٧ والمقدم من النائب السيد سامي حداد .

ارفق لمعاليكم طياً جواب الوزارة على هذا السؤال وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الانشاء والتعمير

كانت الحكومة قد اتفقت مع وكالة الغوث على عدم اقتاص مجموع حصص اعاشة اللاجئين البالغة ٤٣٠ الف حصّة في المملكة الأردنية الهاشمية

وبالفعل فان وزارة الانشاء والتعمير ساهرة على تنفيذ ذلك ومراقبة الوكالة في هذه الناحية .

اما بالنسبة للمواليد من الأطفال فقد تعاوت هذه الوزارة ووزارتي الداخلية والصحة مع الوكالة في تسجيل ٢٦٨٤٠ طفلاً جديداً من مواليد السنوات التي تلت ١٩٥١ على قوائم الاعاشة بدل ٢٣٧٦٧ وفاة أي زيادة ٣٠٧٣ حصّة اعاشة لاطفال اللاجئين . السيد حداد نائب اربد : اكتفي بهذا الجواب وشكراً .

السيد الفايز نائب بدو الوسط : معالي الرئيس بعد الاستئذان من معالي الرئيس وحضرات النواب المحترمين ، في موضوع مهم جداً يتعلق بالجفاف ، يحتاج المنطقة موجة من الجفاف فأرجو من دولة الرئيس ان يشرح للمجلس الكريم ما هي الاجراءات التي اتخذت بالنسبة لهذا الموضوع .

رئيس الوزراء : اشكر معالي الاخ ابا فيصل في الواقع انا كنت انوي ان استاذن من هذا المجلس للتحدث عن هذه النقطة بالذات .

مع ان اماننا كبير برحمة الله وما زال اماننا وقت ولكن احتياطياتنا على الاسوأ ، المشكلة التي تواجهنا اولاً هي مشكلة العلف للحيوانات ، هذه هي المشكلة الاولى ، الدفعة الاولى بدأت بتوزيعها في بعض المناطق وهناك دفعة اخرى بعد شهر ونصف ايضاً ستوزعها ، العلف والحبوب الناقصة للموسم اوصينا عليها من الشهر الخامس من العام الماضي وسنوصي على كميات من الحبوب والعلف بما يمدد موسمنا كاملاً والاجراءات متخذة لهذا الخصوص لتأمين كل ما يقتضيه من العلف والحبوب .

فيما يتعلق بالمياه ايضاً استعددتنا كاملة لمعالجة أزمة المياه اقصى معالجة ممكنة ، كل بر عندنا ممكن ان ينتج ماء مستعدين له أو في سبيل الاستعداد لعمل

مضخة وانابيب وخلافه . مشاريع المياه المستعجلة مثل الازرق ومثل عين سامية ومثل عين فجار وخلافه ستعمل بها في سرعة اكبر فكل شيء ممكن بطاقة الحكومة حسب اعتقادنا سيبدل في سبيل مواجهة هذا الظرف الطارئ اماننا الصعوبات التالية التي ارجو من هذا المجلس ان يساعد الحكومة في إيجاد طرق للتغلب عليها ، فنلا هناك بعض الشكاوى من قضية توزيع العلف ، القواعد التي اتبعت كما يلي :

اتبعتنا احدى القواعد وهي قاعدة كوشان التعداد ، نحن نعرف انه لا يوجد صاحب غنم يعطي رقماً صحيحاً للتعداد وهذه وبكل أسف وضعية عامة فقررتنا اعتبار كوشان التعداد زائداً ١٥٪ الى ٢٥٪ فالذي اخفى من غنمه اكثر من ذلك فانه سيتضرر حتماً ، وهذا ليس ذنبنا ، النتائج الآخر في بعض المناطق ربما تضطر الى اجراء العد فيها ويوزع العلف فيها حسب التعداد ، على اي حال للتوزيعة التي صارت مؤخراً كل العلف المتيسر لدينا وزعناه على المناطق ، لا تقدر ان تنقص حصته ، مثلاً الخليل طناً واحداً او زبدها طناً واحداً ، احصائياتنا كانت مبنية على التعداد الذي تبين لنا الآن انه ليس دقيقاً ، المهم في هذه العملية - وفي وسع الاخوان في هذا المجلس معاونة معاونة كلية - اولا المساعدة ، مساعدة السلطات ما امكن في ضبط هذه العملية ، نحن نحاول جهلنا الضبط هذه العملية ، لكني بصراحة غير مطمئن للارقام التي تعطي ، قد تظلم الحكومة وقد تظلم الناس فاذا كان لدى احد من الاخوان اسلوباً او نصيحة احسن مما نعمل به فنحن له شاكرون ومستعدون للاستماع .

النقطة الثانية هناك بكل اسف انكالية اكثر من التزوم بين المواطنين على ان الحكومة ستعالج كل مشكلة من هذه المشاكل ، والحكومة اولا طاقاتها العقلية والجسدية محدودة وطاقاتها المالية محدودة اكثر فعملية مكافحة شيء مثل الجفاف عملية عامة يجب ان نتعاون بها كلنا وهناك مجال كبير للتخمين ولكن حتى

الآن وبكل اسف هناك في بعض القرى كان يذهب اهلها للسقاية على بعد كيلو مترين ، الآن يتقدمون بشكوى طويلة عريضة لأن صهرج الماء وقف على بعد خمسة مئة متر عن الحارة هذه اشياء اعتقد اننا كلنا مجبورون ان نتعاون بها لانه في الحقيقة جهد الحكومة وامكانياتها مهما كانت متقنة مع انه لا يستبعد ان تكون هناك هنات واختطاء كثيرة حتى ولو كان متقناً وكاملاً لا يمكن ان يواجه المشكلة وحده وانما هذه مشكلة يجب ان نتعاون عليها على اساس شامل للمواطنين والمسؤولين على نطاق واسع ، على اي حال انا شخصياً انطباعي - طبعاً امل برحمة الله كبير - لكن انطباعي ان كل شيء ممكن من حيث الاحتياط لمواجهة الاسوأ تقوم بعمله سواء في سلطة المياه او في مساعدات الحبوب والعلف وغير ذلك من المشاكل طبعاً لا يعني ان مانعله هو كل الاجراءات الممكنة ، هناك نواح ربما لم ننتبه لها ، واهلاً وسهلاً بكم .

السيد المعايطة نائب الكرك : المسألة تتكرر كل سنة او كل سنتين ، فهلنا علاج لا يمكن ان يحل المشكلة ، الغنم تموت ، المهم ان توضع اسس المستقبل على اساس ان بلادنا معرضة دائماً لمشكلة المياه ، ساء بين محب المياه او تأمين المياه الى القرى لكن المشكلة الرئيسية هي الغنم .

رئيس الوزراء : نحن نعمل في حدود امكانيات ، يعني في السنة الماضية لم يكن بإمكاننا ان نسحب ماء اكثر مما سحبنا ، يجوز ان الكمية ضئيلة ولكن امكانياتنا المالية لم تمكننا اكثر ، ما في شك هذه مشكلة ، مشكلة قائمة ، لما لم تعالج قضايا المياه نهائياً صعب علينا ، ميزانية سلطة المياه في العام الماضي كانت حوالي ٣٠٠.٠٠٠ دينار برأيي كان يجب ان تكون ستة ملايين دينار ولكنها غير ميسرة عندنا : السيد المعايطة نائب الكرك : ١٥٠.٠٠٠ صرفوا من اين ٣٠٠.٠٠٠

هكذا عند السيد

رئيس الوزراء : لا يا اخي ، صرفت هذا المبلغ وارجو ان يلجأ الى القيود والى البحث العلمي وليس ما يقوله الناس ، صرفوها كلها ، اذهب لترى ان كل مشاريع المياه الموجودة في سلطة المياه ستنتهي في نهاية هذا الشهر وهي ما قررنا ان نقوم بها وهي التي كان لها فلوس عندنا واؤكد لك انهم اخذوا عدة سلفات فارجو عندما نتناقش ان نتناقش رقيقا لانه ما في عندي اسرار ولا اسرار عليك ، المهم وما في شك الجهد في حل مشكلة المياه جنوريا شيء اساسي وان شاء الله سترون في الموازنة القادمة اكثر وهمة اكثر في الموضوع ، هذا صحيح .

الشيء الثاني ، من جملة استعداداتنا ان شاء الله مستودعات للعلف بصورة خاصة تكفي للفترة الحرجية اي لمدة اربعة اشهر من نهاية الحريف .

السيد احميس نائب الطفيلة : بالنسبة للعلف يا دولة الرئيس ، انتم صرفتم للمواشي والاغنام لكن في جهات وعرة وليس لدى اهله آلات للحراثة عندهم ابقار وبغال وحمبر ، ليست هذه محسوبة وبجاجة الى العلف ؟

رئيس الوزراء : بالكيفية المتيسرة عندنا ، يجب ان يفهم هذا لا يعني ان العلف الذي ستقدمه الحكومة سيكفي كل شيء ، هذا عبارة عن مساهمة جزئية في الموضوع .

السيد الفايز نائب بدو الوسط : قضية العلف وحدها غير كافية ، يمكن ان نرجو دولة الرئيس ، حسالة الجفاف هذه اوجدت نوعا من البطالة فنرجو ان يكون هناك مشاريعا للتشغيل بأسرع ما يمكن .

رئيس الوزراء : بالتأكيد ، هذا هو العلاج الاساسي ، بالتأكيد ، في العام الماضي عالجنا بعض المناطق التي اصيبت بالجفاف بهذا الاسلوب .

السيد ابو دلبوح نائب جرش : اشكر دولة الرئيس على تجاوبه . . .

السيد اللبيب نائب بيت لحم : نشكركه قبل ان يكمل . . . ؟

« ضجة »

السيد ابو دلبوح نائب جرش : معالي الرئيس . . . نقطة نظام ، لا يجوز مقاطعة النائب اثناء الكلام ، لدي نقاط اريد الكلام عنها .

الرئيس : تفصل

السيد ابو دلبوح نائب جرش : يا سيدي بالنسبة للعلف ، العلف بقضائنا ، قضاء جرش والمفرق والزرقاء ، العملية غير ناجحة ، الكواشين التي عندنا فعلا غير مضبوطة وغير صحيحة ، عبارة عن انه كان عندنا عادة وهذه علمتنا عليها الحكومات السابقة والمسؤولين في هذا البلد ما كانوا يهتمون فالزرور او الاخفاء من كان عنده خمسين يضعها خمسة وعشرين اما الآن فالطريقة المجيدة ، الحكومة المحلية لكل لواء تعين لكل قرية مكانا معيناً ومحصى الموجود لانه ثبت ان الشاة قد تلد توأما والتوأم قد لا يعيش اربعة اشهر .

ثانيا بالنسبة للمياه ، المياه ازمة متكررة كل خمس سنين وقضية التناكث التي تنتقل الى القرى لو احصينا كيف ان التناكث يعطل وكيف ان الموتور يغرب لوجدناها شغلة شاقة على الموازنة وعلى الدولة وعلى الجيش ، هذه النفقات لو ان الحكومة وعت وحفرت آبارا بكل مكان لكانت هذه النفقات قد سددت هذه الناحية .

كل سنة نسعى على اساس الامكانيات ، الامكانيات تنوء وهذا صحيح ، ولكن المسألة يجب ان تكون في العام الماضي ممنا في السنة الماضية عن ٣٠٠٠٠٠ للآبار الارتوازية ولكن سلطة المياه

المركزية نجدها تحفر حفرة ولا تردها فتقع الماشية فيها ، هذا علاج غير كاف ، سلطة المياه تريد حثا وتريد منها انتاجا غير هذا الانتاج .

رئيس الوزراء : ابشر ، ابشر . . .

الدكتور خريس نائب اربد : يقال ان الامكانيات مهياة للعمل في مشرو الأزرق ، الامكانيات قليلة والتقدم بطيء جدا وهناك اشاعات تصدر عن الحكومة بأن المشروع سيتبي خلال اشهر لا تتعدى الاربعة او الخمسة اشهر القادمة واشاعات متناقضة ايضا تقول بان المشروع سوف لا ينتهي قبل عام على الاقل وانا شخصيا اعتقد بأن الوضع غير جلي تماما فارجو من دولة الرئيس ان يوضح الامر لنا .

رئيس الوزراء : المشروع يجب تقديرنا وتيسير وتوفيق من ربنا ، ان شاء الله سيتبي في مدة اقصاها الخامس عشر من تموز واقلها الخامس عشر من مارس .

الدكتور خريس نائب اربد : القسرى او البلديات التي تستفيد من هذا المشروع لم تباشر حتى الان في انشاء الخزانات الضرورية .

رئيس الوزراء : يا سيدي ، المهم اننا نريد ان نوصل المياه ونمررها بهذا الخط بالدرجة الاولى كهدف مستعجل ، لا نريد ان نبصر جهودنا بخلافه الدراسة تقوم بها شركة مسؤولة عن هذا الموضوع اما المشروع الاساسي الذي نحن الان مهتمون به هو تمشية المياه من الأزرق الى خط الانابيب حتى اربد حتى يتبي ويوزع بالتوزيع المرتب وخلافه ما عندي فكرة عن الموعد لكن توصيل الماء او خط الانابيب هذا حتى تسير به المياه هذا هو المقياس الذي اعطيته لك الان ، والعمل جيد جدا وسألت عنه ، وبهذه المناسبة جامعي احد الاخوان وشكى من هذا

الموضوع ، الشيء الوحيد الذي يمكن ان يعطلنا قليلا هو المضخات وان هذه سيوصى عليها خلال ايام وان شاء الله هذا التارخ الذي وعدته به سيكون دقيقا .

فيها يتعلق بعين سامية مقياسنا حوالي تموز وآب عين فجار اقرب من ذلك ، اوصينا - وفي الطريق اليها - على كيات كبيرة من المواسير لمعالجة مشاريع المياه الاخرى ، ولا اعتقد ان سلطة المياه مقصرة في هذا الموضوع وانا الاحقهم بكل يوم تقريبا . هذه الحسابات كانت في السابق سبق ان كان التوقيت تصدق فيه سلطة المياه وليس لدى سببا يجعلني ان لا اصدق توقيتها هذه المرة .

السيد اللبيب نائب بيت لحم : سيدي الرئيس اذا تفصلتم ،

١٥٪ للنعم قليل لان اكثر الناس اشتروا غنما وفي ناس ما عدوا ، وكذلك عشائرتنا والجنوب كلهم نزحوا الى جبل نابلس لان القحط الذي حل بنا فوق احوال الناس .

رئيس الوزراء : اي ترتيب تعتقدون انه عادل وتجبرونا به نحن حاضرون ، اذا سمعتم اي ترتيب تعتقدون انه صحيح يجب اتباعه ناقشنا به ونحن حاضرون .

السيد كزيشان نائب معان : دولة الرئيس . البحث عن إيجاد عمل في البلد الذي لا يوجد فيه لا زرع ولا خضر وبصورة خاصة (لواء معان) كما هو معلوم لدى العموم لما هي الطريقة المنتجة في سبيل الحد من أزمة البطالة عندنا الآن او الاجراءات التي في ذمة الحكومة لمعالجة هذه القضية ؟

رئيس الوزراء : لدينا طرق عديدة من صندوق من طرق ، من تجنيد ، هذه تبحث في الموازنة . السيد كزيشان نائب معان : وكذلك المساه

هكذا عندنا

عندنا بصورة خاصة في معان جفت وليس لدينا أي أثر ظاهر أن هنالك مساع أرسلت للتقييب .

رئيس الوزراء : في العام الماضي حفر في معان ستة أو سبعة آبار فاشلة لا تقدر أن تقول أن سلطة المياه لم تهتم ، ستصير محاولة ، والقصة أن معان لم تهمل من عمل سلطة المياه ، كون سلطة المياه تعمل فوق طاقتها هذا يدر بنا ، أما لاستطيع أن تقول أن سلطة المياه لم تعمل في الماضي .

السيد كريشان نائب معان : يا سيدي أكيد أن المياه متوفرة في ذلك اللواء .

رئيس الوزراء : هذا من اختصاص سلطة المياه ، أناس فنيون جيولوجيون يقولون هنا توجد مياه أو لا توجد ، أنا لا أستطيع أن أناقشهم ولا أنت .

السيد الفايز نائب بدو الوسط : دولة الرئيس كلمة أخيرة ، هذه الحالات تمر على البلاد في كل سنة فانا الذي أرجوه من دولة الرئيس أن يصدر أوامره المشددة إلى سلطة المياه لدراسة المنطقة دراسة صحيحة ليس لحفر آبار ارتوازية بل لتعمير سدود ، لأنه في كثير من المناطق زرت منطقة في اميركا يأتيا مائة مليون ماء في السنة لكن هذه المنطقة تفيض كلها على السدود فاذا أمكن أن تأمروا دولكم بشكل صارم حتى يضعوا دراسات صحيحة لبناء سدود في المناطق التي من الممكن أن تستفيد منها . رئيس الوزراء : ان شاء الله .

السيد القاضي نائب بدو الشمال : نحن نطلب من الحكومة أن تتخبر مع سوريا ، الأراضي التي فيها مراعي نرسل الأغنام إليها حسب العوائد . رئيس الوزراء : أرسلنا وملا امس بالليل ليناوض الحكومة السورية لتسمح لنا بالمراعي .

السيد القاضي نائب بدو الشمال : واجب أن نرسل حلالنا إلى سوريا للرعي حسب العوائد .

السيد العظم نائب معان : أربع نقاط ، كل نقطة دقيقة .

أولا ، أرجو أن تعمل الحكومة على إلغاء فكرة تحويل وزارة الأشغال العامة إلى جهاز تخليط ، أثناء معالجة حالة الجفاف خرج ١٢٥٠٠٠ و نرميهم بالشارع الفكرة قائمة يا دولة الرئيس ، الفكرة ما زالت قائمة والثبة قائمة ، الرجاء أن يفكر في هذا الموضوع ليظل العمال في أعمالهم في نية افتتاح مشاريع أخرى .

ثم بالنسبة لعمال سكة الحديد أرجو من دولة الرئيس تأجيل ترميمهم حتى تنتهي الأزمة التي يعيشونها . وبالنسبة لسكة حديد المدينة أرجو أن نعرف في المستقبل المرحلة التي وصلت إليها لأن هذا المشروع سيثقل اليد عاملة كثيرة من معان إلى المدينة المنورة .

رئيس الوزراء : المرحلة التي وصلت إليها الآن ما زالت متعيرة بكل أسف ، المتعهدون مختلفون بين بعضهم البعض ، كل ما علينا نحن الحكومة الأردنية من التزامات قنا به ، لا تقدر أن توسط بهذا الموضوع كل ما علينا من التزامات مالية وقفية وشكلية قنا بها الاختلاف الآن اظن بين أحسد الشقيقات العربيات وبين أحد المتهمدين .

السيد العظم نائب معان : أخيراً فتبح باب التجنيد إذا تكرمتم لعدد كبير من أبناء اللواء الجنوبي .

رئيس الوزراء : ان شاء الله .

السيد السلواي نائب القدس : معالي الرئيس

قبل أن نباشر بتلاوة مقررات اللجنة القانونية أرجو أن أعلم ماذا تم بالذكرة التي قدمناها لمناقشة دولة رئيس الوزراء .

الرئيس : المذكرة موجودة سينظر بها في جلسات قادمة .

السيد الرشيدات نائب أريه : جلسات أم الجلسة المقبلة يا معالي الرئيس .

الرئيس : جلسة مقبلة سأعيناها في وقت آخر .

السيد المعاينة نائب الكرك : معالي الرئيس

أرجو أن يبت بهذا الموضوع فوراً حتى تعطى الحكومة وقتاً معيناً ويغلق الموضوع نهائياً لأنه يؤثر على المجلس وعلى الحكومة معاً .

الرئيس : ليس هذا وقت بحث الآن .

السيد المعاينة نائب الكرك : هذه نقطة مهمة .

الرئيس : سنكمل الآن بحث الأمور الواردة على جدول الأعمال .

٦ - مقررات اللجنة القانونية

الرئيس : تتلى مقررات اللجنة القانونية وأرجو أن يتفضل المقرر نلى المنصة لتلاوتها :

- أ -

رئيس اللجنة كقرو :

قرار رقم (٨)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بتصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٤ برئاسة السيد نجيب الرشيدات وحضور السادة سام البخيت ، عبدالحيد الشريدة ، ادريس التسل ، مختار الهلسا ، يوسف العظم ، وخليل السلواي . ونظرت في القوانين الآتية وقررت الموافقة عليها كما وردت من الحكومة وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها :

١ - قانون رقم (٣٦) قانون موقت بتصديق

الامتياز الممنوح لشركة اتحاد باصات العاصمة المساهمة المحدودة .

٢ - قانون الزراعة العام الموقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٢ .

٣ - قانون مؤقت رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٢ قانون التعدين .

٤ - مشروع قانون الجنسية الأردنية المعدل لسنة ١٩٦٢ .

٥ - قانون الانتخاب الموقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ .

٦ - قانون الانتخاب الموقت المعدل رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٠ .

٧ - قانون الانتخاب الموقت المعدل رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٠ .

٨ - قانون الانتخاب الموقت المعدل رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٢ .

- ١ -

الرئيس : هل لأخذ ملاحظات على القانون الأول وهو قانون تصديق الامتياز الممنوح لشركة اتحاد باصات العاصمة ؟

السيد المعاينة نائب الكرك : اترح تأميم شركات الباصات لأنه في العراق اموها .

الرئيس : هذه الشركة لامتيازها تعتبر كقومة .

السيد المعاينة نائب الكرك : اترح تأجيل البحث بهذا القانون .

الرئيس : يتلى القانون مادة مادة للموافقة عليه .

السيد المعاينة نائب الكرك : أنا مخالف .

« فتلاه رئيس اللجنة مادة مادة ووافق المجلس عليه وعلى الاضاقية المرفقة به وهذا نصه بالصيغة التي سيرفع بها إلى مجلس الاعيان » .

هكذا عند الفصل

الاسباب الموجبة

وضع هذا القانون لتنفيذ الاتفاقية الموقعة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة اتحاد باصات العاصمة المساهمة المحدودة لتحقيق الغاية المبينة في مستهلها .

قانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٦٢

قانون موقت بتصديق الامتياز

المنوح لشركة اتحاد باصات العاصمة المساهمة المحدودة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون الموقت بتصديق الامتياز المنوح لشركة اتحاد باصات العاصمة المساهمة المحدودة لسنة ١٩٦٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر اتفاقية الامتياز الموقعة بين الحكومة وشركة اتحاد باصات العاصمة المساهمة المحدودة الملحق بها القانون صحيحة وناقذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ هذا القانون .

اتفاقية امتياز

موقعة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة اتحاد باصات العاصمة المساهمة المحدودة في عمان

ما بين دولة رئيس الوزراء بالنيابة عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية المعروفة بما يلي (بالحكومة) بموجب تفويض مجلس الوزراء العالي بقراره رقم (١٣٨١) تاريخ ١٩٦٢/٩/٨ .

واعضاء مجلس ادارة الشركة السادة رجب خشيان وعبد الحليم العلي وجميل الصالح بالنيابة عن مجلس ادارة شركة اتحاد باصات العاصمة المساهمة المحدودة في عمان المعروفة فيما يلي (بالشركة) بموجب تفويض مجلس الادارة بقراره رقم (٢٤) تاريخ ١٩٦٢/٩/١٥ .

بالنظر لما تقتضيه مصلحة البلاد من حصر وتوحيد جهاز تسيير الباصات على كافة الخطوط ضمن حدود امانة العاصمة وتنظيمها وتحسين وسائل النقل عليها بصورة تؤمن راحة المواطنين وحاجاتهم وتضمن اقتصاد البلاد وشرائنها .

وبالنظر لما يستجنيه البلاد من فوائد باحداث هذا المشروع ، فقد اتفق على ما يلي :-

المادة ١ - تعني الكلمات والعبارات المدرجة ادناه كل ما جرى استعمالها في هذه الاتفاقية ما يلي . -
تعني كلمة (المشروع) القيام بحصر وتوحيد جهاز تشغيل وتسيير الباصات على كافة الخطوط الواقعة ضمن حدود امانة العاصمة واقتناء الباصات الكافية لاغراض هذا الامتياز والاحتفاظ بها بحالة جيدة على الدوام ، وامتلاك الاموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لذلك ، والقيام بالاعمال والتصرفات المتعلقة بنقل الركاب بالباصات او اللازمة لهذا النقل ضمن منطقة الامتياز باستثناء سيارات الباص الخاصة كما عرفت بقانون النقل على الطرق .
تعني كلمة (الحكومة) رئيس الوزراء او من ينييه من الوزراء .
تعني كلمة (العاصمة) مدينة عمان .

تعني عبارة (منطقة الامتياز) الاراضي الواقعة ضمن حدود امانة العاصمة .
تعني عبارة (سلطة الترخيص) سلطة الترخيص بمقتضى قانون النقل على الطرق
تعني عبارة (القوة القاهرة) القضاء والقدر والعصيان والحرب والحريق والاضطرابات والثورات والعواصف والفيضانات والمد والصواعق والانفجارات والزلازل واني حدث اخر لا يمكن بصورة معقولة منعه او السيطرة عليه وتعني عبارة (ستة) ستة شمسية .

المادة ٢ - تمنح الحكومة الشركة امتيازاً لمدة خمسين عاماً تبدأ من تاريخ نشر هذه الاتفاقية في الجريدة الرسمية ويتناول الحقوق التالية . -

أ - حق تشغيل وتسيير الباصات على كافة الخطوط الواقعة ضمن منطقة الامتياز بما لا يتعارض مع قانون النقل على الطرق .

ب - حق امتلاك الاموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لعمال الشركة وصيانة سياراتها وتشغيلها .

ج - حق القيام بكافة التصرفات والاعمال المتعلقة بنقل الركاب بالباصات واللازمة لقلهم ضمن منطقة الامتياز .

المادة ٣ - يحصر في الشركة وحدها طول مدة الامتياز بهذا المشروع وحق تشغيل وتسيير الباصات على كافة الخطوط الواقعة ضمن منطقة الامتياز وامتلاك الاموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لها ولصياقتها وتشغيلها ، ولا تسمح الحكومة خلال سريان مدة الامتياز ومع مراعاة جميع احكامه لاي شخص اخر طبيعي او معنوي بخلاف الشركة صاحبة الامتياز بالقيام باعمال هذا المشروع او جزء منه على انه اذا ادخلت منطقة ما ضمن حدود امانة العاصمة وكانت عليها خطوط باصات فيحق لاصحاب هذه الخطوط ان يصبحوا مساهمين في الشركة بقيمة هذه الباصات والخطوط حسبما تقرره لجنة مكونة من ثلاثة اشخاص يعين كل من اصحاب هذه الخطوط والشركة واحد منهم وتعين الحكومة الشخص الثالث ويؤاد رأيه بالشركة بهذا القدر من الرأسمال كما انه يحق للشركة واصحاب هذه الخطوط ان يتفقا بحيث تشتري الشركة هذه الخطوط والباصات التي يملكها اصحاب هذه الخطوط بالسعر الذي تقرره اللجنة المشار اليها اعلاه .

مكونة من ثلاثة اشخاص

المادة ٤ - ١ - تضمن الشركة تشغيل المشروع بكفاءة وعلى احسن وجه وبشكل يكفل تلبية حاجة سكان العاصمة باستمرار طوال مدة هذا الامتياز والقيام بصورة منتظمة ومرضية بتسيير الباصات الجيدة والمرحمة والكافية الى كافة جهات العاصمة التي تعينها سلطة الترخيص . كما تضمن صيانة تلك الباصات واستبدال . ايصيح غير صالح للعمل منها بباصات جديدة حالاً . وتتقيد الشركة بشروط هذا الامتياز وقانون النقل على الطرق وبساية تعديلات تطرأ عليه وبلائقطة والتعليقات الصادرة بموجبه

٢ - لا يجوز للشركة تسيير اية باصات على خطوطها مالم تكن قد حصلت على موافقة مسبقة من سلطة الترخيص على نوع ومواصفات هذه الباصات وبحيث تكون خاضعة لكافة الشروط الواجب توفرها فيها بموجب قانون النقل على الطرق .

المادة ٥ - تقوم الشركة باثشاء المحطات والمواقف للباصات على نفقتها وبناء على طلب سلطة الترخيص وامانة العاصمة وفق النماذج التي تقررها امانة العاصمة .

المادة ٦ - تمنح الحكومة الشركة رخص الاستيراد واذون العملة لاجل استيراد جميع السيارات والادوات وما تحتاج لاستيراده لاجل اعمال المشروع ، على انه لا يمكن للشركة ترخيص باصات جديدة الا بموافقة مسبقة من سلطة الترخيص .

المادة ٧ - ١ - تتقيد الشركة بما ورد في نظامها الداخلي واي تعديل يطرا عليه بموجب القانون وطبقا لاحكام قانون الشركات ويكون لوزير الاقتصاد الوطني ووزير الداخلية وممثليها حق الاطلاع والكشف على دفاترها وحساباتها وعلى الشركة ان تحتفظ في جميع الاوقات طسوال مدة الامتياز في مكتبها الرئيسي بدفاتر وحسابات مرتبة بصورة اصولية يبين فيها جميع الواردات والنفقات الناتجة عن اعمالها وجميع موجوداتها والتزاماتها ومطلوباتها . ويكون الكشف والاطلاع على حسابات الشركة ودفاترها مباحا في جميع الاوقات لوزير الاقتصاد الوطني او وزير الداخلية وممثليها المعينين خطيا لهذا الغرض وعلى الشركة ان تقدم للحكومة كل ما تطلبه من معلومات وتقارير واصحاصات تتعلق بالمشروع .

والوزيرين اتخاذ اي اجراء يراه مناسبا للتأكد من ان المشروع يسير طبقا لنصوص هذه الاتفاقية.

٢ - تعين الشركة مدققي حسابات يوافق عليهم وزير الاقتصاد الوطني لتدقيق وفحص حسابات الشركة وعلى مدققي الحسابات ان يقوموا بجميع الامور المترتبة عليهم بشأن تدقيق وفحص حسابات الشركة وان ينظموا مرة واحدة في كل سنة على الاقل الميزانية العامة مع لوائح الاربعين والخسائر . وعلى الشركة ان تقدم الى وزير الاقتصاد الوطني نسخة من هذه البيانات مصدقا عليها من مدققي الحسابات .

٣ - تدفع الشركة خمسة بالمائة من ارباحها الصافية لامانة العاصمة مقابل منحها هذا الامتياز وتدفع

هذه النسبة الى امانة العاصمة حال مصادرة الهيئة العامة على الميزانية السنوية للشركة وتدخل هذه القيمة كواردات للامانة .

المادة ٨ - يتم تحديد تعريف نقل الركاب على خطوط الشركة بموافقة وزارة الاقتصاد الوطني وسلطة الترخيص وبالتشاور مع الشركة . وينظر في تعديل تلك التعريف بين وقت وآخر حسب مقتضيه الاوضاع . والحكومة حق مراقبة تطبيق تلك التعريف . ويجب ان لا تتجاوز نسبة الربح الموزعة على المساهمين قبل اقتطاع ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية او اية ضريبة تحمل محلها او محل اي منها (١٦٪) من القيمة الاسمية للاسهام مقيدا على اساس وحدات زمنية مدة كل منها خمس سنوات تبدأ الوحدة الاولى من تاريخ بداية اول سنة مالية للشركة . ولا تدخل اية نفقات رأسمالية ضمن النفقات التي يجري تنزيلها من الدخل القائم حين حساب نسبة الارباح .

المادة ٩ - لا يجوز للشركة ان تنقل او تزجر هذا الامتياز كله او جزء منه او ان تصرف باي حق مخول اليها بموجبه دون ان تحصل على موافقة مجلس الوزراء .

المادة ١٠ - يجوز للحكومة مع مراعاة احكام القوة القاهرة واجراء التحكيم الوارد في المادة الثانية عشرة من هذا الاتفاق ان تفسخ الامتياز بعد اخطار الشركة بذلك محرراً لمدة ثلاثة اشهر ، وذلك عند وقوع احد الامور الآتية : -

أ - اذا صدر قرار قطعي بتصفية الشركة او فسخها .

ب - اذا وقع من الشركة اهمال او تهاون او مخالفة او تقصير في مراعاة نصوص هذا الاتفاق فعلى الحكومة ان تحظر الشركة اخطاراً تطلب فيه ازالة اسباب الاهمال او التهاون او المخالفة او التقصير في الامر والامور التي تعينها خلال مدة لا تتجاوز الستة اشهر فاذا تخلفت الشركة عن اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ ما تطلب منها في الاخطار خلال تلك المدة ولم تستطع الشركة ان تنقح الحكومة ان ذلك التخلف كان لاسباب مشروعة وانه لم يكن بإمكانها تلافيها فيحق للحكومة عندئذ ان تبلغ الشركة فوراً فسخ الامتياز ولا يحق للشركة ان تطالب بأي تعويض عن اى عطل او ضرر او خسارة تكبدتها او يحتمل ان تكبدتها من جراء ذلك .

ج - اذا رهن المشروع دون موافقة مجلس الوزراء .

المادة ١١ - اذا قررت الحكومة بمقتضى احكام هذه الاتفاقية فسخ الامتياز تبقى الشركة مسؤولة عن السير باعمال المشروع بشكل مرض الى ان يبت في مصير المشروع . والحكومة الحق في هذه الحال ان تتخذ جميع الاجراءات التي تراها ضرورية وان تستعمل جميع اشغال الشركة ومبانيها وتستخدم موظفيها او تعين موظفين آخرين من اجل تأمين اغراض المشروع وذلك على نفقة الشركة وبالنيابة عنها

اتمام الاتفاق على الشراء . وتم عملية الشراء باتفاق الطرفين . واذا نشأ خلاف بين الطرفين حول تامين قيمة المشروع او اى جزء منه فتطبق نصوص التحكيم الواردة في هذه الاتفاقية .

المادة ١٢- توخيا للفائدة المرجوة من هذا الامتياز يجب ترجيح بيع اية اسهم جديدة تعرضها الشركة للبيع الى غير المساهمين السابقين في الشركة . وذلك بعرضها على الجمهور لمدة لا تقل عن شهرين كاملين من تاريخ اعلان الاكتتاب بتلك الاسهم في الصحف المحلية . ويجب في تلك الحال تعيين عدد الاسهم وقيمتها الاسمية وفي حالة عدم تغطية هذه الاسهم من قبل غير المساهمين السابقين خلال المدة المذكورة فيحق عندئذ للمساهمين السابقين الاشتراك في تغطيتها .

المادة ١٣- عندما تنقضي مدة الامتياز يحق للشركة بموافقة الحكومة متابعة او تصفية اعمالها على الصورة التي تنفق واياها مع الحكومة . وعندما تقرر الحكومة فسخ هذا الامتياز للأسباب الواردة في هذه الاتفاقية فيحق للشركة ايضا بموافقة الحكومة متابعة او تصفية اعمالها على الصورة التي تنفق واياها مع الحكومة او بمقتضى قانون الشركات .

المادة ١٤- يجوز تبليغ كل اخطار او اشعار او اعلان تنقضي هذه الاتفاقية تبليغه للشركة بارساله بالبريد المسجل الى عنوان مكتبها الرئيسي . ويعتبر كل اخطار او اشعار او اعلان ارسل بهذه الطريقة انه بلغ للشركة .

المادة ١٥- تخضع الشركة وموظفوها لقانون النقل على الطرق من حيث المخالفات وباقي احكام ذلك القانون .

المادة ١٦- اذا وقع خلاف بين الفريقين بشأن تفسير او تطبيق اى نص من نصوص هذا الاتفاق او فيما يتعلق بأي قرار او اجراء يتخذه بمقتضاه ولم يكن من المستطاع تسويته بالاتفاق بين الفريقين ، يحال الخلاف الى محكم واحد يتفق عليه الفريقان او الى هيئة تحكيم ينتخب فيها كل فريق محكما واحدا مع محكم ثالث يتفق المحكمان على تعيينه ، واذا اختلف المحكمان في تعيين المحكم الثالث او اذا لم يعين احد الفريقين محكما عنه وعندها تعين المحكمة المختصة المحكم بمقتضى قانون التحكيم ويجري التحكيم وفقا لاحكام هذا القانون .

٢ -

الرئيس : القانون الثاني الذي اقرته اللجنة هو قانون الزراعة العام المؤقت رقم ٣٧ - لسنة ١٩٦٢ هل لاجل ملاحظات عليه ؟

السيد جراد نائب جنين : معالي الرئيس ،

واقسح القانون لا بأس به لكن لاحظت انه لم يتعرض الى ناحية مهمة جداً بالنسبة الزراعة وهي انشاء مركز الحجير الزراعي للخضار والفواكه والحيوانات .

الرئيس : هناك قانون البيطرة وقانون وقاية النباتات .

رئيس اللجنة : كقانون : هذا قانون عام يعطي صلاحيات عامة التفاصيل في قوانين اخرى .

الرئيس : يتلى القانون كما وافقت عليه اللجنة للموافقة عليه .

وقد تلاه رئيس اللجنة مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا نصه بالصيغة التي سيرفع بها الى مجلس الاعيان :

الاسباب الموجبة

ان الغاية من سن هذا القانون هي تمكين وزير الزراعة من اتخاذ كافة الوسائل المؤدية الى زيادة الانتاج الزراعي والحيواني وحسن تسويقه مما يؤدي الى زيادة دخل المزارعين وتحسين احوالهم والافادة من المواد الطبيعية الزراعية والمحافظة عليها وتنميتها ، فضلا عما يكون له من الاثر في تنظيم الانتاج الزراعي وحمايته .

قانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٢

قانون الزراعة العام المؤقت

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الزراعة العام لسنة ١٩٦٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تتولى وزارة الزراعة الشؤون التالية :-

أ - الدراسة الفنية للاراضي وتصنيف التربة وتحضير الخرائط العامة والتفصيلية لاصداف الاراضي المختلفة بالاستناد الى التحاليل الطبيعية والكياوية للتربة وطوبوغرافية الارض والمناخ وذلك من اجل ارشاد المزارعين الى افضل الطرق للاستفادة من اراضيهم .

ب - ارشاد المزارعين وحملهم على اتباع الطرق الصحيحة لحفظ التربة من الانجراف ومنع ضياع المياه واقامة السلاسل والكثوف الترابية والحراثة على خطوط الارتفاعات المتساوية والزراعات المتبادلة من المحاصيل وزراعة الاراضي الشديدة الانحدار بالاعشاب وغيرها .

ج - ارشاد القرويين والمزارعين الى اتباع الطرق المحسنة في الزراعة بمختلف فروعها .

د - المساهمة مع غيرها من المؤسسات العامة لزيادة الدخل الفردي ورفع مستوى الحياة الريفية بكافة الوسائل ومن ذلك :-

- ١ - تأسيس النوادي الريفية لتعويد المزارعين على التعاون واتباع الطرق المحسنة في الزراعة عن طريق المشاريع الفردية الصغيرة .
- ٢ - تشكيل لجان ارشادية قروية للتعاون مع المرشدين في كل ما من شأنه خدمة القرويين ورفع مستواهم واصلاح الريف الاردني بمجهودهم المشتركة .
- ٣ - اقامة المعارض الزراعية والاجتماعات الريفية والمسابقات بين المزارعين ومنح المكافآت المادية والعينية .

هـ - اجراء التجارب والابحاث العلمية لتخديد احسن انواع النباتات والحيوانات واصنافها وانسبها للبلاد ، وتحقيقا لهذه الغاية اجراء ما يلي :-

- ١ - تعيين الفنين والاختصاصيين في مختلف الفروع الزراعية وتدريبهم .

هكذا عند الاصل

- ٢ - إنشاء وتجهيز المختبرات ومحطات التجارب الرئيسية والفرعية.
- ٣ - إنشاء مراكز حكومية للبحوث الزراعية والعلمية المتعلقة بها.
- ٤ - تأسيس مكتبات علمية تحتوي على المراجع والكتب والمجلات العلمية الضرورية للبحث العلمي والثقافة الزراعية العامة.
- ٥ - تشكيل مجلس للبحوث العلمية الزراعية لتنسيق الابحاث العلمية الزراعية ودراسة طرق تمويلها والتعاون مع الهيئات والوزارات الاخرى المعنية بالتنمية الزراعية والاقتصادية لتطبيق نتائج البحث العلمي وتبادل المعلومات مع الهيئات المائلة في الدول الاخرى.
- و - نشر الثقافة الزراعية الفنية والعملية بكافة الوسائل ومن ضمنها عقد الدورات التدريبية في المحطات والمستنبات ونشر المجلات العلمية والزراعية والنشرات الفنية والارشادية.
- ز - التعاون مع السلطات المختصة في مراقبة الصناعات الزراعية والزيتية والمعلبات والمخففات والالبان والمواد الغذائية والعلف والاسمدة والعلاجات الزراعية.
- ح - دراسة انسب الطرق لاستغلال موارد المياه المتوفرة زراعياً.
- ط - حماية الثروة النباتية والحيوانية من الوبئة والامراض والحشرات والمحافظة عليها واجراء التجارب للحصول على احسن طرق المحافظة وانسب المواد لحماية وارشاد المزارعين الى ذلك.
- ي - حماية الثروة الحرجية وتنظيم استئجارها وتخرج المناطق المناسبة لها.
- ك - تزويد المزارعين والمؤسسات العامة بالفراس والبذور والتاج الحيواني مجاناً او بمقابل.
- المادة ٣ - لوزير الزراعة ان يضع قرارات تنشر في الجريدة الرسمية ينظم فيها الشؤون التالية :-
 - أ - تحديد وتعيين المساحات التي تزرع بالاشجار المثمرة والخضر والمحاصيل الحقلية والحرجيات وغيرها بعلاً او تحت الري وذلك بالنسبة للمناخ ولسقوط الامطار وطوبوغرافية الارض وصلاحيه الموقع وطبيعة التربة وملائمتها لنوع الزراعة وتبعاً لظروف التسويق الداخلي والخارجي للمحاصيل ولسد حاجة البلاد عند الطوارئ ولاغراض التنظيم الاقتصادي للدخل القومي.
 - ب - تعيين الاصناف الملائمة للمناطق المختلفة من الحبوب والمحاصيل العلفية والصناعية والخضر والاشجار المثمرة واصولها وغيرها من المزروعات وينظم طرق اكثارها ومراقبة انتاجها ووضع المواصفات اللازمة لكل صنف وكذلك اصدار الشهادات المقررة لمتبجي البذار الحسن.
 - ج - تشجيع المزارعين على استيراد انواع الآلات الزراعية الصالحة للعمل تحت الظروف المحلية.
 - د - اخضاع التلقيح الاصطناعي للرقابة الفنية والبيطرية ضمن الشروط اللازمة.

- هـ - منع او تحديد ذبح اناث الاغنام وصغارها قبل بلوغها سناً ووزناً معينين.
 - و - تعيين نماذج سجلات الانتاج الفردي للمواشي المحسنة والزام اصحابها باستعمالها.
 - ز - اخضاع المواشي المحسنة ومتنجاتها للفحوص البيطرية والكبائية.
 - ح - منح الشهادات المتعلقة بالمواشي المحسنة وتعيين نماذجها بالاستناد الى تقارير خبراء وزارته.
 - ط - التعاون مع الدوائر المختصة في تنظيم تسويق المحاصيل الزراعية من الناحية الفنية.
 - ي - تنظيم تربية الحيوان وتعيين مواعيد زراعة المحاصيل الزراعية وطرق حصاها وجنيها.
 - المادة ٤ - يتقيد المزارعون من اجل زيادة دخلهم بالدورة الزراعية التي يقررها لهم وزير الزراعة بالنسبة لطبيعة الارض وموقعها ومعدل سقوط الامطار وملائمة خواص التربة واحتمال اصابة المحاصيل بالامراض والحشرات.
 - المادة ٥ - لوزير الزراعة ان ينشئ الاجهزة الفنية والادارية اللازمة لتنفيذ اغراض هذا القانون.
 - المادة ٦ - يحق لوزير الزراعة تحديد اسعار المنتجات الزراعية والحيوانية الناتجة من محطات ومستنبات الوزاره وكذلك تحديد فئات الاجور المتعلقة بالتحاليل المختبرية والتلقيح الاصطناعي وغيرها من الخدمات الزراعية.
 - المادة ٧ - على الدوائر المختصة ان تراعي الشروط التي تقرها وزارة الزراعة لاستيراد الاسمدة والبذور الزراعية والعلاجات الاولى الزراعية والبيطرية.
 - المادة ٨ - تؤسس المشائل الزراعية بترخيص من وزارة الزراعة وحسب المواصفات التي تقررها.
 - المادة ٩ - مع مراعاة ما ورد في المادة (٣) لمجلس الوزراء بتشيب من وزير الزراعة ان يضع الانظمة الضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون.
 - المادة ١٠ - يعاقب من يخالف احكام هذا القانون والانظمة والقرارات الصادرة بمقتضاها بالحبس حتى ثلاثة اشهر او بالغرامة حتى مائة دينار والمحكمة ان تقرر مصادرة المواد المشوشة والغاء الرخصة.
 - المادة ١١ - رئيس الوزراء ووزيرا العدلية والزراعة مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.
- مصدق جداً فيجب توضيح الاسباب .
- رئيس اللجنة كلفور : تطور الذي حدث في المملكة يقتضي تعديل قانون التعدين وازالة التعديلات ، واذا اردت فانا مستعد لتلاوة الاسباب الموجبة .
- وزير التربية والتعليم : معالي الرئيس .
- احب ان اعطي فكرة عن هذا الموضوع .
- الرئيس : تفضل .
- الرئيس : القانون الثالث الذي اقتره اللجنة هو قانون موقت رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ قانون التعدين هل لاحد ملاحظات عليه ؟
- السيد الخشمان نائب السلط : يريد الاطلاع على الاسباب الموجبة .
- الرئيس : موجودة مع القانون .
- السيد الخشمان نائب السلط : القانون القديم

وزير التربية والتعليم : قانون التعدين السابق كان قد وضع منذ سنة ١٩٢٧ ، قانون معقد جداً وكان هذا القانون مأخوذاً عن قوانين فلسطين في عهد الانتداب فكانت الغاية من وجوده عدم تمكين الناس من اكتشاف المعادن ومن ثم الحكومة دائماً هي ذات الصلاحية وحدها ، في دراستنا المتواصلة للمعادن في الأردن وجدنا أنه مهما كان لدى الحكومة من رقابة ومن عدد ومن أجهزة لا يمكن أن تكتشف كل ما لدينا من معادن الا بشكل عام ولذلك نريد ان نسير على ما تسير عليه اغلب الدول بأن نرغب المواطنين باكتشاف الاشياء التي يلمسونها ويأثروا بها الى الحكومة لتساعدهم وهذا القانون بالاضافة الى التعقيد الكثير الموجود في الماضي فيه تشجيع للمواطنين كل انسان اذا اكتشف شيئاً ما حتى لا يخفيه ويقول اذا اطلمت عليه الحكومة ستأخذني ، نضع له شيئاً من الربح والمسال الذي يشجع باستمرار على كشف اما كن المعادن عندنا وبالتالي نستطيع استغلالها لمصلحة البلد . هذا اهم ما جاء في القانون واسبابه .

السيد الحشمان نائب السلط : في القانون القديم مادة انه لرئيس الحكومة ان يستأجر الاراضي ويقرر هو دفع الاجرة بدون ان يتصل او يعين لجنة تعين مقدار التعويض فهل هذا الحيف رفع بهذا القانون .

رئيس الوزراء : رفع .

رئيس اللجنة كقرو : رفع ، انا اقرأ لك المادة الرئيس : يا عمديك ، المفروض ان تكون قد قرأت القانون وتقول ان هذا موجود أو غير موجود ، اشر الى المواد التي تعرض عليها ، اشر الى هذه المواد وقل لنا هل هذا الحيف موجود أو غير موجود .

السيد الحشمان نائب السلط : موجود هذا في القانون القديم .

الرئيس : نحن نبحث في القانون الجديد لماذا لم تقرأه .

رئيس الوزراء : تقرأ المادة الخامسة .

السكرتير العام بالوكالة : يتلو : -

المادة ٥ - أ - لا يجوز منح تصريح بالتنقيب او حق التعدين في الاراضي الاميرية والملوكة والموقوفة الا بعد موافقة اصحابها على ذلك .

ب - خلافا لما جاء بالفقرة السابقة ، اذا لم يوافق مالك الأرض (حامل سند التسجيل) على التنقيب او التعدين بارضه يحق للوزير اعطاء تصريح بالتنقيب او حق التعدين اذا وجد ان المصلحة العامة تقتضي مثل هذا الاجراء .

ج - في كلتا الحالتين المذكورتين اعلاه اذا لم يوافق مالك الأرض على بيع ارضه لصاحب حق التنقيب او التعدين مقابل تعويض عادل يتفق عليه فيما بينها ، يقرر الوزير اعطاء تعويضاً لا يقل عن (٥٪) من قيمة رأس مال مشروع التعدين ويعتبر مساهمة له بالمشروع .

رئيس اللجنة كقرو : هذا حل ممتاز جداً ، السيد الحشمان نائب السلط : شكراً .

الرئيس : اذن يتلى القانون الموقت رقم ٤٤ لسنة ٦٢ مادة مادة للموافقة عليه .

وفتلاه رئيس اللجنة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه مجموعه وهذا نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان .

الاسباب الموجبة

ان قانون التعدين لسنة ١٩٢٦ المطبق حالياً في الأردن لم يعد ينفي بالفرض المرجو من وجوده بالنظر الى غرضه والى ما ينطوى عليه من تعقيد الى جانب انه يستند في الاساس الى نظريات واساليب قديمة في حق التعدين لم تعد متبعة في الوقت الحاضر ولقد اصبح من العسير الاستمرار في تطبيق احكامه لعدم اتفاقها ومقتضيات المصلحة العامة .

ونظراً الى ان صناعة التعدين تعتبر من الصناعات النامية نسبياً في الأردن كما ان المستقبل يبشر بانها ستحتل مركزاً مهماً في اقتصادنا الوطني فلقد راينا من الضروري استبدال قانون ١٩٢٦ بقانون جديد يتمشى مع ما طرأ من تطور على صناعة التعدين منذ عام ١٩٢٦ للأن ويستند في الاساس الى تجربتنا الحية وظروفنا البيئية الخاصة في هذا الميدان .

ولقد راعت الحكومة عند وضع مشروع هذا القانون الامور التي من شأنها توثيق عرى التعاون بين المواطنين والحكومة وبعث روح الثقة والاطمئنان لدى المهتمين بشؤون التنقيب عن المعادن في المملكة وازالة العقبات والخاوف من طريقهم بان تضمن الحكومة لهم الحقوق وتقدم لهم الخدمات الحامية مقابل الكشف عما يتوصلوا اليه من معلومات يمكن ان تساعد في تنمية مصادر الثروة المعدنية لدينا ، كما راعت الحكومة في مشروعها هذا ان تضع اسساً جديدة لرقابة وتفتيش مرافق التعدين تستند الى احداث الاساليب الفنية لوقاية العاملين في المناجم خاصة وحقل التعدين عامة من الكوارث والاضطرابات التي يمكن ان يتعرضوا لها اثناء العمل .

وبشكل عام وضع هذا القانون ليأتي مطابقاً لسياسة التنمية الاقتصادية العامة للدولة وليتمشى مع المستلزمات الحديثة لصناعة التعدين وما يترتب عليها من امور فنية وإدارية .

قانون مؤقت رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢

قانون التعدين

•••••

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون التعدين لسنة ١٩٦٢) ويعمل به من بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للعبارات والالفاظ التالية ايها وردت في هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه المعاني الاتية الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

أ - (حامل تصريح التنقيب او صاحب حق التعدين) الشخص الذي منح له ذلك التصريح او الحق وتشمل هذه العبارة ايضاً كل من ملك تصريحاً او حقاً أما بكامله او قسماً منه بطريق الارث او التحويل او التنازل او بآية طريقة اخرى .

هكذا منه لأصل

ب- (الأراضي) جميع أنواع الأراضي المبينة في قوانين وانظمة الأراضي المرعية الاجراء وجميع المياه الساحلية والانهر والبحار الداخلية .

ج- (معادن) جميع المواد الطبيعية الخام ذات القيمة الاقتصادية باستثناء المواد الحجرية او مشتقاتها المستعملة في البناء او رصف الطرق ومواد الديكور كالجرانيت والرخام ... الخ .

د- (عمليات التعدين او مرافق التعدين) اي عمل ضروري لاستخراج ومعالجة المعادن والمواد الحجرية او مشتقاتها او اي عمل يتعلق بذلك وتشمل حفر وبناء الاتفاق وافنية المياه والخزانات والسدود والمصارف والصهاريسج وكذلك انشاء الخطوط الحديدية ومد الانابيب ونصب الآلات وتشبيد المباني سواء اكانت لعمليات استخراج المعادن او لمكن المستخدمين .

هـ - (شخص) اي فرد او مجموعة من الافراد او اي شخص معنوي .

و - (الوزير) وزير الاقتصاد الوطني او اي وزير اخر يربط قسم المناجم بوزارته .

ز - (منجم) اي عملية تعدين تجري تحت سطح الارض بواسطة الاتفاق او الابار بقصد استخراج المواد الطبيعية الخام بغض النظر عن كونها خامات معادن او مواد حجرية او رملية او خلاف ذلك .

ح - (كشف) اي عملية تعدين تجري فوق سطح الارض بقصد استخراج المعادن خلاف المواد الحجرية او مشتقاتها .

ط - (مقلع) اي مكان يجري فيه العمل فوق سطح الارض بقصد قلع الحجارة او مشتقاتها .

المادة ٣ - أ - للوزير ان ينتدب من بين موظفي وزارته الموظفين اللازمين لتنفيذ غايات هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه .

ب- للوزير ان ينحول جميع او بعض الصلاحيات المقررة بموجب هذا القانون الى اي موظف في وزارته يختص في تطبيق احكامه .

ج- لا يجوز منح اي موظف ، مدنيا كان ام عسكريا ، تصريح تنقيب او حق تعدين سواء اكان ذلك مباشرة او بالواسطة .

المادة ٤ - أ - يحق للوزير باعلان صادر عنه ينشر في الجريدة الرسمية ان يحظر التنقيب او التعدين في اية منطقة كانت لمدة معينة او غير معينة .

ب- ان تصريح التنقيب او حق التعدين الممنوع بموجب هذا القانون لا ينحول صاحبه صلاحية

التنقيب او التعدين في المناطق المبينة ادناه الا بعد اخذ موافقة الجهات المعنية بالاشراف عليها :

١ - مناطق الاماكن الآرية والمقدمة

٢ - المناطق الحرجية

٣ - اراضي السكك الحديدية

٤ - مناطق البلديات

٥ - اراضي خزانات وانابيب المياه

المادة ٥ - أ - لا يجوز منح تصريح بالتنقيب او حق التعدين في الأراضي الاميرية والملوكة والموقوفة الا بعد موافقة اصحابها على ذلك .

ب- خلافا لما جاء بالفقرة السابقة ، اذا لم يوافق مالك الارض (حامل سند التسجيل) على التنقيب او التعدين بارضه يحق للوزير اعطاء تصريح التنقيب او حق التعدين اذا وجد ان المصلحة العامة تقتضي مثل هذا الاجراء .

ج- في كلتا الحالتين المذكورتين اعلاه اذا لم يوافق مالك الارض على بيع ارضه لصاحب حق التنقيب او التعدين مقابل تعويض عادل يتفق عليه فيها بينهما ، يقرر الوزير اعطائه تعويضا لا يقل عن (٥٪) من قيمة رأسمال مشروع التعدين ويعتبر مساهمة له بالمشروع .

المادة ٦ - تنحصر الحقوق في معادن اية منطقة من الارض منح فيها تصريح بالتنقيب او حق التعدين في المعادن الموجودة فيها ضمن حدودها العمودية ولا تشمل ما يتبقى من هذه المعادن او عروقها او شعبها في خارج تلك الحدود .

المادة ٧ - يعتبر التعدين منفعة عمومية ضمن المعنى المقصود باي قانون او تشريع يتعلق باستملاك الأراضي للمنفعة العمومية .

المادة ٨ - تنقسم الاعمال المتعلقة باكتشاف واستغلال المعادن بموجب احكام هذا القانون الى مرحلتين :-
أ - التنقيب ويشمل اعمال الاستطلاع والتجري والتنقيب التفصيلي وكل ما يتعلق بذلك من دراسات اقتصادية وفنية وجيولوجية .

ب- التعدين ويشمل الاعمال المتعلقة باستثمار المعادن وتجهيزها واعدادها للتسويق .

المادة ٩ - تعتبر من املاك الدولة العامة جميع المواد المعدنية التي توجد ضمن حدود اراضي المملكة الاردنية الهاشمية سواء اكانت على سطح الارض ام في باطنها ام في المياه الاقليمية والانهر والبحار الداخلية ولا يجوز استغلالها او نقلها او الاتجار بها الا بعد اخذ موافقة الوزير على ذلك او بعد الحصول على حق تعدين في المنطقة المراد التعدين فيها .

الفصل الثاني / في التنقيب

المادة ١٠- يصرح بالتنقيب عن المعادن لجميع الاردنيين شريطة ان يقوم من يرغب في ذلك بتقديم طلب الى الوزير يعين فيه المنطقة التي ينوي اجراء التنقيب فيها . ويعطى الطالب اذا وافق الوزير على طلبه تصريحاً مجانيًا بخوله حق التنقيب في تلك المنطقة وطلب المشورة الفنية من قسم المناجم بالوزارة .

المادة ١١- أ - كل من قام بالتنقيب بصريح او بدون تصريح واكتشف معدناً بكميات تجارية وسجل اكتشافه لدى الوزير تكون له الاولوية في استغلال ذلك المعدن اذا ثبت للوزير ان لدى المكتشف جميع الامكانيات اللازمة لاستغلاله .

ب- اذا رغب مكتشف المعدن ان يتنازل عن حق الاكتشاف او اذا رأى الوزير انه غير قادر على استغلال ذلك المعدن بما يتناسب والمصلحة العامة يقرر الوزير اعطائه تعويضاً لا يقل عن (٥ ٪) من ارباح مشروع التعدين في حالة استغلال المعدن كساحمة له بالمشروع .

المادة ١٢- كل من قدم معلومات الى الوزير تساعد على اكتشاف معدن او معادن بكميات تجارية ولم يكن يحمل تصريحاً بالتنقيب يكافأ على عمله باعطائه ما لا يزيد عن (١ ٪) من ارباح اي مشروع يقام لاستغلال ذلك المعدن بحسب ما يراه الوزير مناسباً .

المادة ١٣- تمنح تصاريح التنقيب عن المعادن او حقوق التعدين للاجانب بموجب اتفاقيات خاصة يعقدها الوزير معهم وفق القوانين والانظمة المرعية .

المادة ١٤- تمنح حقوق التحري والتنقيب عن الزيت والغاز الطبيعي او حقوق استئجارها بموجب اتفاقيات خاصة يعقدها الوزير مع الطالب وفق القوانين والانظمة المرعية .

المادة ١٥- يكون لحامل تصريح التنقيب الحق المطلق بالتنقيب في الاراضي الواقعة ضمن المنطقة المعينة في تصريحه ويجوز له استكمال ذلك اجراء ما يلي :-

- أ - دخول هذه الاراضي مع وكلائه وعماله للتأكد من وجود معادن فيها او عدمه او لاغراض المسح التوبوغرافي او الجيولوجي للمنطقة .
- ب - القيام بالحفريات اللازمة فيها من اجل غايات التنقيب .
- ج - اخذ العينات اللازمة لاغراض التحليل والاختبار .
- د - نصب الالات التي تتطلبها اعمال التنقيب .
- هـ - فتح الطرق الضرورية لعمليات التنقيب .

الفصل الثالث - حقوق التعدين

المادة ١٦- يمنح الوزير حق التعدين لطالبه مجاناً وفق الشروط التالية :-

- أ - ان لا تزيد مساحة المنطقة الممنوحة اجراء التعدين فيها عن اربعة وعشرين كيلومتراً مربعاً وان تكون هذه المنطقة قطعة واحدة على شكل مربع او مستطيل .

ب - ان لا تزيد مدة حق التعدين على ثلاثين سنة . ويعطى صاحب هذا الحق الانفضالية في تجديده بالشروط التي يراها الوزير مناسبة .

ج - تقديم خارطة فوتوغرافية مقياس ٥٠٠٠/١ تبين المنطقة المراد الحصول على حق التعدين فيها .

د - تقديم خارطة جيولوجية تفصيلية مقياس ٥٠٠٠/١ للمنطقة ذاتها .

هـ - بيان تقدير دقيق لكميات الاحياطي من الخام الثابت وجوده في المنطقة بواسطة التنقيب التفصيلي .

و - تقديم تقرير يبين الجدوى الاقتصادية للمعدن المراد استغلاله .

ز - اثبات المقدرة الفنية والمالية لدى الطالب .

المادة ١٧- أ - يجوز لصاحب حق التعدين الحق المطلق في استغلال المعادن الموجودة في منطقته .

ب - بالإضافة الى الحقوق المقررة لحامل التصريح بالتنقيب المبينة بالمادة (١٥) من هذا القانون يعطى صاحب حق التعدين الحق في اجراء ما يلي :-

- ١ - اقامة وانشاء وصيانة المنازل والمباني اللازمة لاستعماله واستعمال وكلائه ومستخدميه .
- ٢ - تكويم الردم المستخرج من عمليات التعدين .
- ٣ - مد انابيب الماء وانشاء المجاري والاحواض والصهاريج واقامة وصيانة وسائل النقل والمواصلات الضرورية .

المادة ١٨- للوزير بموافقة مجلس الوزراء ان يصدر من وقت لآخر الانظمة الخاصة لتحديد قيمة الرسوم والعوائد على انتاج المعادن بحسب ما يراه مناسباً .

الفصل الرابع / المراقبة والتفتيش

المادة ١٩- يجب على صاحب حق التعدين ان يقدم الى الوزير خلال شهر كانون الثاني من كل سنة كشفاً واضحاً يبين فيه ما يلي :-

- أ - مقدار وقيمة المواد المعدنية التي استخرجها في خلال السنة السابقة .
- ب - عدد العمال والمستخدمين الفنيين والاداريين الذين يعملون لديه .
- ج - تقريراً ومياً عن خطة وبرنامج العمل للسنة القادمة .

المادة ٢٠- يجب على صاحب حق التعدين ان يقدم الى الوزير مرة كل سنة وذلك في خلال شهر من اعلان التقرير السنوي نسخة من التقرير المالي عن السنة المالية السابقة يتضمن حساب الارباح والخسائر وسعر الكلفة التفصيلي والاجمالي لوجليدة الانتاج ، ويحق للوزير انتداب احد موظفيه لتدقيق السجلات والدفاتر المتعلقة بالنواحي الفنية والادارية والمالية للمشروع .

المادة ٢١- أ - يجب على صاحب حق التعدين تقديم المخططات والرسوم والمقاطع التي تبين طريقة العمل من الوجهة الفنية الى الوزير قبل المباشرة في فتح أي منجم او كشف .

ب - وإذا كان الأمر يتعلق بمنجم فيجب أن توضع في المخططات بشكل خاص الأمور التالية :

- ١ - التخطيط العام للمنجم .
 - ٢ - طريقة التعدين .
 - ٣ - كيفية تدعيم السقفيات ونوع الدعام التي تستعمل .
 - ٤ - طريقة تهوية المنجم (على لوحة مفصلة) .
 - ٥ - وسائل النقل الداخلي وكيفية توزيع شبكته .
 - ٦ - عرض الاتفاق وحجم الركب وطرق صيانتها .
 - ٧ - نوع الآلات والمعدات التي تستعمل تحت الأرض .
 - ٨ - المخططات والمقاطع العمودية للأقسام الرئيسية في المنجم .
 - ٩ - لائحة خاصة بتعليمات الوقاية والصيانة التي يتطلبها العمل في كل قسم من أقسام ذلك المنجم والتي يجب وضعها بما يتفق واحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .
- المادة ٢٢ - للوزير أن يتدب الموظفين اللازمين لتنفيذ اغراض هذا القانون لقيام باعمال المراقبة والتفتيش .
- المادة ٢٣ - لكل موظف خوله الوزير الصلاحيات المقررة له في هذا القانون او انتدبه بموجب احكامه لتنفيذ غاياته ، الحق في القيام بالاعمال المبينة ادناه في جميع الاوقات المعقولة ليلا او نهارا :-
- أ - الدخول الى اي مكان يشغل او يستعمل لاشغال تتعلق بالتعدين لمراقبته وتفتيشه .
 - ب - فحص واجراء التحقيقات اللازمة عن حالة المناجم وتهويتها وجميع الامور التي تتعلق بسلامة وصحة الاشخاص الذين يشتغلون فيها .
 - ج - معاينة الاقسام الخارجية للآلات المستعملة في مرافق التعدين وحالة جميع الاشغال والطرق .
 - د - معاينة عازن المرفوعات واصدار الاوامر بشأن كيفية تخزينها واستعمالها .
 - هـ - تدقيق الدفاتر والحسابات والخراطم والاوراق المختصة بعمليات التعدين واخذ نسخ منها او خلاصات عنها .
 - و - ممارسة جميع السلطات الضرورية لتنفيذ غايات هذا القانون .
- المادة ٢٤ - اذا وجد الموظف المنصوص عليه في المادة السابقة خلافا في منجم او كشف او مقلع وجب عليه ان يبلغ ذلك كتابة الى صاحب اعمال التعدين او وكيله او مديره مبيئا له الامور التي يعتبرها ناقصة ويطلب منه اصلاحها في مدة معقولة تتناسب مع طبيعة هذه الامور .
- المادة ٢٥ - اذا امتنع صاحب اعمال التعدين او وكيله او مديره عن القيام بما يطلب منه ولم يقدم اعتراضا بذلك الى الوزير خلال (٧) ايام من تاريخ تبليغه التعليمات ، يحق للوزير ان يفرض عليه غرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على المائتي دينار .

- المادة ٢٦ - أ - اذا وقع حادث في منجم او كشف او مقلع او حوله فوق سطح الأرض او تحتها وسبب خسارة في النفوس او اصابات جسيمة خطيرة وجب على صاحب اعمال التعدين او وكيله او مديره خلال (٢٤) ساعة من وقوع ذلك الحادث ان يعلم الوزير كتابه بالحادث وبخسارة النفوس او الاصابات الجسيمة المسببة عنه .
- ب - اذا نتج موت عن الاصابة الجسيمة الواجب الاعلام بها بمقتضى هذه المادة يجب ابلاغ الوزير بذلك خلال (٢٤) ساعة من اطلاق صاحب اعمال التعدين او وكيله او مديره على الوفاة .
- ج - للوزير ان يتدب احد موظفيه لاجراء التحقيق في الحادث وتقديم تقرير مفصل بذلك ليتخذ الوزير ما يراه مناسباً بشأنه .
- المادة ٢٧ - مع مراعاة المادة (٢٥) من هذا القانون ، يعاقب كل من يخالف احكامه او الانظمة الصادرة بمقتضاه بالحبس مدة لا تزيد على ستين او بغرامة لا تزيد على مائة دينار او بكلا العقوبتين .
- المادة ٢٨ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير ان يصدر من وقت لآخر الانظمة الضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون .
- المادة ٢٩ - جميع نصوص هذا الفصل من القانون تسري على عمليات التقيب بالكيفية نفسها التي تسري بها على عمليات التعدين .

الفصل الخامس / المقالع

- المادة ٣٠ - يباح لجميع الاردنيين فتح المقالع ونقل المواد الحجرية على الطرق دون الحاجة الى الحصول على رخصة بذلك شريطة مراعاة الامور التالية
- أ - اذا كانت الأرض التي يراد قلع الحجارة منها ملكاً لغيره فعلى صاحب المقلع اخذ موافقة صاحب تلك الأرض قبل مباشرة عمله فيها ؛
 - ب - اذا كانت المنطقة المراد فتح المقلع فيها من المناطق المستثناة بموجب المادة الرابعة من هذا القانون او من الاراضي الحكومية فعلى صاحب المقلع اخذ موافقة الجهة المعنية قبل مباشرة عمله فيها .
- المادة ٣١ - تعتبر المقالع من مرافق التعدين وتخضع للمراقبة والتفتيش شأنها شأن المناجم والكشوفات ، وعلى صاحب كل مقلع التقيّد بما يتعلق بشؤون الوقاية باحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه .

الفصل السادس / متفرقات

- المادة ٣٢ - أ - اذا اخذ صاحب حق التعدين بأي شرط من الشروط التي يتضمنها الحق ، يبلغ خطياً من قبل الوزير لاصلاح الخطأ خلال مدة معينة وإذا لم يشجّر الاصلاح المطلوب منه ضمن هذه المدة ، يجوز للوزير عندئذ وبعد موافقة مجلس الوزراء ، إلغاء حق التعدين المعطى له .

هكذا عند الاصل

ب - إذا ألقى الوزير حقاً بالتعدين وجب نشر إعلان بذلك في الجريدة الرسمية ، ويعتبر هذا الإعلان بينة قطعية على الإلغاء . وللوزير عندئذ الحق المطلق في التصرف بمنطقة حق التعدين على الوجه الذي يراه .

ج - في حالة إلغاء أي حق بالتعدين لا يجوز لأصاحبه أن ينقل أو يتصرف بأي من موجودات المنجم أو الكشف أو أن يجري أي تعديل على حالتها ، خاصة فيما يتعلق بإجراءات وقاية وصيانة مرافق العمل إلا بأذن من الوزير .

المادة ٣٣ - لا يحق لأصاحب تصريح التنقيب أو حق التعدين ، أن يمتلك أو يأخذ مياه أي نهر أو جدول أو بحيرة أو مسلك مائي أو قناة ملاصقة لأي بقعة مبيته في ذلك التصريح . أو الحق أو مارة بها ، أو أن يحولها عن مجراها إلا بأذن من الوزير .

المادة ٣٤ - لأصاحب حق التعدين أن يتصرف بهذا الحق أو يحوله أو يرهنه وفق القواعد المقررة في القوانين والأنظمة المرعية الإجراء ، شريطة اخذ موافقة الوزير المسبقة ونشر إعلان بذلك في الجريدة الرسمية .

المادة ٣٥ - يفصل في كل خلاف ، ينشأ بين الوزير وأصاحب تصريح التنقيب أو حق التعدين بما لم ينص عليه في هذا القانون بالتحكيم . وبما لم ينص عليه في هذا القانون إلى لجنة مؤلفة من ثلاثة عكسين يعين كل من الطرفين واحداً منهم فيعين الثالث وزير المدليسة . ويجري التحكيم وفقاً لنصوص قانون التحكيم الساري المفعول .

المادة ٣٦ - يلغى هذا القانون والقوانين والأنظمة التالية - .

أ - قانون التعدين لسنة ١٩٢٦ وجميع الأنظمة الصادرة بمقتضاه .

ب - قانون المقالع رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٣ .

ج - أحكام أي قانون أو نظام آخر تتعارض مع نصوص هذا القانون .

المادة ٣٧ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

سكرتير مجلس الأمة بالوكالة

رئيس مجلس النواب

نزار الرفاعي

صلاح طوقان

- ٤ -

الرئيس : القانون الرابع الذي أقرته اللجنة القانونية هو مشروع قانون الجنسية الأردنية المعدل

فتمتلى أولاً المواد الأصلية ثم التعديلات التي طرأت عليها .
« فتلاها المقرر وهذا نصها »

ملحوظات حول مشروع القانون المعدل لقانون الجنسية الأردنية

أجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة للممول بها الآن
١٩٦٣/١/٢٤ المؤرخ (٨) الترخيص (٤) البند (٤) .	يلغى ما جاء في المادة الثالثة من القانون الأصلي ويستعاض به بما يلي : يعتبر أردني الجنسية : ١ - كل شخص حصل على الجنسية الأردنية أو جواز سفر أردني بمقتضى قانون الجنسية الأردنية لسنة ١٩٢٨ وتغييره والقانون رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وهذا القانون . ٢ - كل من كان يحمل الجنسية الفلسطينية من غير اليهود قبل تاريخ ١٩٤٨/٥/١٥ ويقع عادة في الملكية الأردنية الهاشمية بحلول المادة الواقعة مسانين ١٩٤٩/١٢/٢٠ لسنة ١٩٥٤/٢/١٦ . ٣ - من ولد لأب متزوج بالجنسية الأردنية . ٤ - من ولد في الملكية الأردنية الهاشمية من أم تحمل الجنسية الأردنية وأب يحمل الجنسية الأردنية أو لا جنسية له أو لم يثبت له الجنسية الأردنية في الجواز . ٥ - من ولد في الملكية الأردنية الهاشمية من والدين يحملين ويعتبر الأردني في الملكية مولوداً فيها ما لم يثبت العكس .	يعتبر أردني الجنسية : ١ - كل من أحرز الجنسية الأردنية بمقتضى قانون الجنسية الأردنية لسنة ١٩٢٨ وتعديله . ٢ - كل من أحرز الجنسية الأردنية بمقتضى القانون رقم (٥٦) لسنة ١٩٤٩ . ٣ - كل من كان يحمل الجنسية الفلسطينية من غير اليهود قبل تاريخ ١٩٤٨/٥/١٥ ويقع عادة في صدور هذا القانون في الملكية الأردنية الهاشمية .

مكتبة من الأدب

المادة (٤) - (٤)	المادة (٨) - (٨)	المادة (٨) - (٨)
ينص كل عربي يتم عند صدور هذا القانون في المملكة الأردنية وفي أي أقاليم فيها مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة متتالية أن يحصل على الجنسية الأردنية إذا تولى عن جنسيته الأصلية بأثر إخطار ، وكانت قوانين بلاده تجيز له ذلك وبشرط : ١ - أن يكون حسن السيرة والسلوك وغير معكوم بذمة جريمة ماسة بالشرف والأخلاق . ٢ - أن يكون له وسيلة مشروعة للكسب . ٣ - أن يكون سليم العقل وغير مصاب بعاهة تجعله عالة على المجتمع . ٤ - أن يقسم بين الولاء والانحياز لبلاده الملك أمام قاضي صلح .	المادة (٨) - (٨) ١ - زوجة الأردني أردنية وزوجة الأجنبي أجنبية إلا أنه : ١ - يجوز للأردني التي تزوج من غير أردني الاحتفاظ بجنسيتها إلى أن تحصل على الجنسية الأردنية بطلبها من قاضي صلح .	المادة (٨) - (٨) ١ - زوجة الأردني أردنية وزوجة الأجنبي أجنبية إلا أنه : ١ - يجوز للأردني التي تزوج من غير أردني لا تحصل على الجنسية الأردنية بطلبها من قاضي صلح .

تبع

المادة (٨) - (٨)	المادة (٨) - (٨)	المادة (٨) - (٨)
المادة (٨) - (٨) ١ - زوجة الأردني أردنية وزوجة الأجنبي أجنبية إلا أنه : ١ - يجوز للأردني التي تزوج من غير أردني لا تحصل على الجنسية الأردنية بطلبها من قاضي صلح .	المادة (٨) - (٨) ١ - زوجة الأردني أردنية وزوجة الأجنبي أجنبية إلا أنه : ١ - يجوز للأردني التي تزوج من غير أردني لا تحصل على الجنسية الأردنية بطلبها من قاضي صلح .	المادة (٨) - (٨) ١ - زوجة الأردني أردنية وزوجة الأجنبي أجنبية إلا أنه : ١ - يجوز للأردني التي تزوج من غير أردني لا تحصل على الجنسية الأردنية بطلبها من قاضي صلح .

مكونا منه الأصل

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر القرار رقم (٨) المؤرخ في ١٩٦٣/١/٢٤ البن (٤) .	تعديل المادة الثانية عشرة من القانون الاصيل بالشكل التالي : ١ - تقاضى كلتا قراة وكتابة الى آخر الفقرة الرابعة من المادة المذكورة . ب - تقاضى القريتان القائمتان الى المادة المذكورة . ٦ - ان يكون سليم العقل غير مصاب بغاية تجعله عاجلا على التجميع . ٧ - ان تكون له وسيلة مشروعة للكسب مع مراعاة عدم نزاحمة الاردين في المن التي يزور فيها عدد منهم .	لاي شخص غير اردني يس قاقدا الاجنبية من توفرت فيه القرائط الآتية ان يقدم طلبا الى مجلس الوزراء لمتحة شهادة التجنس بانفسه الاردنية : ١ - ان يكون قد اقتل عمل افاته العادية في المملكة الاردنية الهاشمية لمدة اربع سنوات قبل تاريخ طلبه . ٢ - ان لا يكون محكوما عليه بانه جريمة ماسة بالشرف والاعلاق . ٣ - ان يبري الاتاقسة في المملكة الاردنية الهاشمية . ٤ - ان يبرف اللغة العربية . ٥ - ان يكون حسن السيرة والسمة .

الرئيس : المسألة ليست مسألة رأي ، انا اقول
القوانين متائلة في كل البلاد العربية .

كذلك اقتراحك لم يني عليه فاذا امكن
ارجو ان تجلس .

الدكتور خريس نائب اريد : لم اكمله .

الرئيس : بل اكمله .

الدكتور خريس نائب اريد : اقترح ان تكون
المدة محصورة بعشر سنوات .

السيد حداد نائب اريد : ماهي الاسباب .

الدكتور خريس نائب اريد : باعتبار ان هذه
المدة تنطبق على المواطن العربي ولذلك لاخير على
الاردن ان تكون المدة محصورة بعشر سنوات لا
خمس عشرة سنة .

الرئيس : من يني على هذا الاقتراح .

« اصوات نقي عليه »

الرئيس : اذن اضع اقتراح الدكتور احمد خريس
بالرأي فهل يوافق المجلس عليه ؟

« وهنوافق عليه اربعة عشرة عضوا فقط
وسقط الاقتراح » .

الرئيس : اعلن ان هذا الاقتراح قد سقط .

السيد المعاينة نائب الكرك : المقرر يجب ان
يبين لنا لماذا خمسة عشر سنة ؟

رئيس اللجنة المقرر : لا لزوم لان اين لماذا
خمس عشرة سنة لان الاعراض قدسقط وباعتقادي
ان مدة الخمسة عشر سنة كافية .

الرئيس : يتلى القانون مادة مادة للموافقة عليه .

« فتلاه المقرر مادة مسادة ووافق المجلس على كل
مسادة منه وعليه بمجموعه وهذا نصه بالصيغة التي
سيطلع فيها الى مجلس الاعيان »

الرئيس : هل لاحد ملاحظات على هذا
القانون ؟

الدكتور خريس نائب اريد : جاء في الصفحة
الثانية « يحق لكل عربي يقيم عادة في المملكة الاردنية
الهاشمية مدة لا تقل عن خمسة عشر سنة متتالية ان
يعمل على الجنسية الاردنية . . . الخ » اعتقد تحديد
مدة خمسة عشر سنة للعربي الذي يقيم في المملكة مدة
طويلة واقترح ان تقتصر المدة على عشر سنوات

السيد ابو دلبوح نائب جرش : القوانين
المرعية في البلاد العربية وقانون الجنسية واذكر
القانون العراقي بالذات يحدد بالنسبة للمواطن العربي
الذي يقطن العراق خمس سنوات متتالية يصبح له
الحق ان يكتسب الجنسية العراقية .

رئيس الوزراء : نحن خمس سنوات .

الدكتور خريس نائب اريد : اقترح ان تكون
مدة الحصول على الجنسية عشر سنوات .

الرئيس : لا فرق كبير .

السيد الفارس نائب نابلس : التسهيل الذي مشت
عليه الحكومة والذي يتماق باعطاء جوازات سفر
المغتربين لم يصدر في اي بلد عربي آخر فاذا كان
عشر سنوات ماذا يضر ؟

الرئيس : القوانين كلها متائلة في البلاد العربية ،
ففس الشيء موجود في سوريا .

الدكتور خريس نائب اريد : معالي الرئيس
ارجو عدم التدخل في فصل الاراء ، حضر تلك تمطي
رأيا .

الاسباب الموجبة

لمشروع قانون الجنسية المعدل لسنة ١٩٦٢

المادة الثانية

كانت مديرية الجوازات العامة تواجه صعوبات في تطبيق القانون رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ حيث اشترط بان يثبت الشخص العربي الذي هو من اصل فلسطيني اقامته في المملكة الاردنية الهاشمية بتاريخ ١٦/٢/١٩٥٤ او بتاريخ ٢١/١٢/١٩٤٩ عند صدور قانون الجنسية الاضافي رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٩ وقد وجد تسبيلا لطالبي جوازات السفر ان يفسح المجال امامهم لتمديد مدة اثبات الإقامة خلال المدة الواقعة ما بين ٢١/١٢/٤٩ ولغاية ١٦/٢/١٩٥٤ كما وانه لا يرد نص في القانون الاصلي يعين جنسية من يولد لاب متمتع بـالجنسية الاردنية او المولود في المملكة الاردنية الهاشمية من ام تحمل الجنسية الاردنية واب مجهول الجنسية او لا جنسية له او المولود في المملكة من الدين مجهولين (القيط) ولتتمكن مديرية الجوازات من معالجة قضايا هؤلاء الاشخاص فقد روي وضع نص يميز منحهم الجنسية الاردنية ، طالما وان الدولة ترعاه وتعتبره من رعاياها وليس له اية جنسية اخرى .

المادة الثالثة

وجد ان الضرورة تقضي بتعديل المادة الرابعة من القانون الاصلي بالشكل المقترح في مشروع قانون الجنسية الاردنية المعدل بحيث يكون لطالب الجنسية بموجب هذه المادة وسيلة مشروعة لاكسب وان لا يكون محكوما بجرعة ماسة بالشرف وان يقسم بين الولاء لجلالة الملك .

المادة الرابعة

ان قانون الجنسية الاردنية الاصلي يحدد المرأة الاردنية من جنسيتها فور زواجها من اجني بينا ان قوانين بلاد زوجها في اغلب الحالات لا تكسبها جنسية زوجها الا بعد مضي فترة على زواجها قد تراوح بين سنة وخمس سنوات ، ومن جهة اخرى فان القانون الاردني يمنح المرأة الاجنبية التي تزوج من شخص اردني الجنسية الاردنية فوراً ، الا انه لا يرد فيه نص يخص بالاجنبية التي تريد الاحتفاظ بجنسيتها فعملت وزارة الداخلية على تعديل المادة الثامنة من القانون الاصلي على النحو الوارد في القانون رقم (٣) لسنة ١٩٦٠ - قانون معدل لقانون الجنسية الاردنية - الا ان هذا القانون لم يعالج القضايا المبحوث عنها بالشكل الذي كانت تتوخاه وزارة الداخلية حيث اعتبره المشروع نافذ العمل بعد نشره في الجريدة الرسمية - اي لم يكن له مفعول رجعي - ولما كان كثيراً ما يهاجر مواطنون من الضفة الغربية الى الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الاجنبية طلباً للرزق وبمك اضطرارهم للمعيشة وكسب المزيد من الاموال يضطرون الى الحصول على جنسية البلد الذي يقيمون فيه مع ان زوجاتهم واولادهم يبقون على جنسيتهم الاردنية كموطنين وملاكين ويعود فيا بعد الازواج الى وطنهم الام مهما طال غيابهم مع

ارتباطهم المادي والمعنوي بوطنهم الام ولما كان القانون رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ يحرم الزوجات والاولاد من جنسيتهم الاردنية بمجرد حصول رب العائلة على الجنسية الاردنية التي يعتبرها جنسية مؤقتة لطلب الرزق فقط ، فلذلك وضع النص في المادة الرابعة من تعديل القانون لمعالجة هذه النواحي حفاظاً على حقوق المواطنين والمواطنات الاردنيات الذين لا يتبعون جنسية رب العائلة لان قوانين البلاد التي يقيم فيها ويحصل على جنسيتها لا تعتبرهم تابعين لها ، كما عدلت الفقرة (ب) من المادة نفسها بحيث تجيز للمرأة الاجنبية التي تزوج من اردني ان تحصل على الجنسية الاردنية بعد مضي سنتين على اقامتها في المملكة الاردنية الهاشمية او ان تحتفظ بجنسيتها الاصابة .

المادة الخامسة

وجد ان المصلحة العامة تقضي بوجوب تعديل المادة الثانية عشر بالشكل الوارد في هذه المادة .

مشروع قانون الجنسية الاردنية المعدل

رقم () لسنة ١٩٦٢

المادة -١ يسمى هذا القانون (قانون الجنسية الاردنية المعدل لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع القانون الاصلي رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة -٢ يلغى ما جاء في المادة الثالثة من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
يعتبر اردني الجنسية :-

- ١ - كل من حصل على الجنسية الاردنية او جواز سفر اردني بمقتضى قانون الجنسية الاردنية لسنة ١٩٢٨ وتعديلاته والقانون رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وهذا القانون .
- ٢ - كل من كان يحمل الجنسية الفلسطينية من غير اليهود قبل تاريخ ١٥/٥/١٩٤٨ وقيم عادة في المملكة الاردنية الهاشمية خلال المدة الواقعة ما بين ٢٠/١٢/١٩٤٩ لغاية ١٦/٢/١٩٥٤ .
- ٣ - من ولد لاب متمتع بالجنسية الاردنية .
- ٤ - من ولد في المملكة الاردنية الهاشمية من ام تحمل الجنسية الاردنية واب مجهول الجنسية او لا جنسية له او لم تثبت لسيته الى ابيه قانوناً .
- ٥ - من ولد في المملكة الاردنية الهاشمية من والدين مجهولين ويعتبر القيط في المملكة مولوداً لها ما لم يثبت العكس .

المادة -٣ يلغى ما جاء في المادة الرابعة من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

هكذا من الاصلي

يحق لكل عربي يقيم عادة في المملكة الأردنية الهاشمية مسدة لا تقل عن خمسة عشر سنة، متتالية أن يحصل على الجنسية الأردنية إذا تولى عن جنسيته الأصلية بإقرار خطي، وكانت قوانين بلاده تجيز له ذلك وبشرط :-

- ١ - أن يكون حسن السيرة والسلوك وغير محكوم بآية جريمة ماسة بالشرف والأخلاق.
 - ٢ - أن يكون له وسيلة كسب مشروعة.
 - ٣ - أن يكون سليم العقل غير مصاب بعمالة تجعله عالة على المجتمع.
 - ٤ - أن يقسم بين الولاء والاخلاص لجلالة الملك أمام قاضي صلح.
- المادة ٤ - تلغى المادة الثامنة من القانون الأصلي حسبما عدلت بالقانون رقم (٣) لسنة ١٩٦٠ ويستعاض عنها بما يلي :-

- زوجة الأردني أردنية وزوجة الاجنبي اجنبية الا انه :-
- ١ - يجوز للأردنية التي تزوجت من غير أردني او التي تزوجت من غير أردني الاحتفاظ بجنسيتها الى أن تحصل على جنسية زوجها بمقتضى قوانين بلاده.
 - ٢ - يجوز للاجنبية التي تزوجت أردنياً الاحتفاظ بجنسيتها اذا ارادت وعليها في هذه الحالة ان تعلن عن رغبتها في ذلك خطياً لوزير الداخلية خلال سنتين من تاريخ اقامتها في المملكة الأردنية الهاشمية وعندئذ تعامل وفقاً لمتنصيات قانون الاجانب والانظمة الصادرة بموجبه.
 - ٣ - يجوز للأردنية التي تنجس زوجها بجنسية دولة اخرى بسبب ظروف خاصة ان تبقى محتفظة بجنسيتها الأردنية.

المادة ٥ - يلغى ما جاء في المادة العاشرة من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

يحفظ الأولاد القاصرون الذين تنجس والدهم او يتجنس بجنسية اخرى بسبب ظروف خاصة ولم يدخلوا في جنسية والدهم الجديدة، بجنسيتهم الأردنية وعليهم ان يختاروا جنسية والدهم او الجنسية الأردنية ببيان خطي خلال مدة سنتين من تاريخ بلوغهم من الرشد .

- المادة ٦ - تعدل المادة الثانية عشرة من القانون الأصلي بالشكل التالي :-
- أ - تضاف كلمتا قراءة وكتابة الى آخر الفقرة الرابعة من المادة المذكورة .
 - ب - تضاف الفقرتان التاليتان الى المادة المذكورة .
 - ٦ - أن يكون سليم العقل غير مصاب بعمالة تجعله عالة على المجتمع .
 - ٧ - أن تكون له وسيلة مشروعة للكسب مع مراعاة عدم مزاحمة الأردنيين في المهنة التي يتوفر فيها عدد منهم.

٥ - الرئيس : القانون الخامس الذي وافقت عليه اللجنة هو قانون الانتخاب المؤقت رقم ٢٨ لسنة ٦٠، هل لاحظت اية ملاحظات عليه .

الرئيس : اذن يسلي القانون مسادة مساده كما وافقت عليه اللجنة للموافقة عليه .

وقتله المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة وهذا نصه كما سيرفع الى مجلس الاعيان :-

« فلم يبد احد رغبته بالكلام »

الاسباب الموجبة

لقانون الانتخاب المؤقت لمجلس النواب

رقم « ٢٤ » لسنة ١٩٦٠ وتعديله رقم « ٢٨ » لسنة ١٩٦٠

بالنظر لافتتاح الحكومة بموجب اعادة النظر في قانون الانتخاب لمجلس النواب المعمول به من حيث زيادة عدد النواب وتأمين حرية الانتخاب مع عدم تعكير صفو الامن العام اقتضت المصلحة العامة وضع هذا القانون المؤقت وتعديله .

قانون الانتخاب المؤقت لمجلس النواب

رقم « ٢٤ » لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ١٩٦٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الفصل الاول - تعاريف

المادة ٢ - يكون للعبارات والكلمات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المبينة لها ادناه :-

أ - تعني كلمة (أردني) كل شخص ذكر اكتسب الجنسية الأردنية بمقتضى احكام قانون الجنسية الأردنية .

ب - وتعني كلمة (ناخب) كل أردني له الحق في انتخاب اعضاء مجلس النواب .

ج - وتعني كلمة (مقترح) كل ناخب يمارس حقه الانتخابي .

د - وتعني كلمة (مرشح) كل أردني تقدم للمراجع المختصة بطلب مستكمل الشروط يعلن فيه ترشيح نفسه لعضوية مجلس النواب .

هـ - وتعني كلمة (نائب) كل أردني تم انتخابه لعضوية مجلس النواب .

و - وتعني كلمة (متصرف) المتصرف في الالوية والمحافظة في المحافظات والقائمقام في الاقضية .

ز - وتعني عبارة (الدائرة الانتخابية) كل قسم من المملكة خصص له عدد من المقاعد النيابية بموجب هذا القانون .

هكذا منه الأصل

ح - وتعني عبارة (منطقة الانتخاب القرعية) كل جزء من الدائرة الانتخابية يعين فيه مركز للاقتراع .

ط - وتعني عبارة (مركز الاقتراع) المكان الذي يعينه المرجع المختص ضمن الدائرة الانتخابية لاجراء عملية الاقتراع فيه .

ي - وتعني عبارة (تذكرة الهوية) كل شهادة اثبات شخصية صادرة عن مرجع رسمي .

الفصل الثاني - في حق الانتخاب

المادة ٣ - أ - لكل اردني حق انتخاب اعضاء مجلس النواب -

١ - اذا اكمل عشرين سنة شمسية من عمره .

٢ - اذا كان اسمه مسجلاً في احد جداول الانتخاب النهائية .

ب - ويجرم من حق الانتخاب -

١ - من لم يكن اردنياً .

٢ - من يدعي بجنسية او حياية اجنبية .

٣ - من كان محكوماً عليه بالانكسار ولم يستمد اعتباره قانونياً .

٤ - من كان محجوراً عليه ولم يرفع الحجر عنه .

٥ - من كان محكوماً عليه بالسجن مدة تزيد على سنة واحدة بجريرة غير سياسية ولم يعف عنه .

٦ - من كان مجنوناً او معتوفاً .

٧ - من كان من اقارب الملك في الدرجة المعينة في قانون الاسرة المالكة .

المادة ٤ - لا يجوز للتأخر ان يعطي صوته اكثر من مرة واحدة في الانتخاب الواحد ولا ان يستعمل صوته في غير منطقة الانتخاب المسجل اسمه فيها .

المادة ٥ - يمنع حق الانتخاب عن الضباط وصف الضباط والجنود العاملين في الجيش وقوى الامن والحرس الوطني .

المادة ٦ - أ - حال نفاذ هذا القانون وفي خلال سبعة ايام يجب على المتصرف ان يعين لكل بلدة او قرية او عشيرة لجنة تسمى (لجنة تنظيم جدول الناخبين) تتولى تنظيم جدول يتضمن اسماء الناخبين واعمارهم وصنعتهم وديارهم وعمل اقامتهم .

ب - تقسم العاصمة ومراكز الولاية والانتصية الى احياء وتؤلف لجنة لتنظيم جدول الناخبين في كل حي من هذه الاحياء .

المادة ٧ - تتألف لجنة تنظيم جدول الناخبين من احد موظفي الحكومة رئيساً ومن مختار او مختاري البلدة او القرية او العشيرة او الحي عضواً او اعضاء شريطة ان يعرفوا القراءة والكتابة والا استبدلوا بمن يعرفها من اعضاء الهيئة الاختيارية .

المادة ٨ - ينظم جدول الناخبين من ثلاث نسخ يوقع عليها رئيس وعضو - او اعضاء اللجنة وتدون فيها البيانات الواردة في الفقرة (أ) من المادة (٦) من هذا القانون ولا يجوز ان يسجل في الجدول اسماء الذين تنطبق عليهم احكام الفقرة (ب) من المادة (٣) والمادة (٥) من هذا القانون

المادة ٩ - أ - على لجنة تنظيم جدول الناخبين ان تقدم نسخ الجداول الموقع عليها الى المتصرف خلال عشرة ايام من تاريخ تأليف اللجنة يوقع المتصرف على النسخ المذكورة ويحفظ بوحدة منها لديه ، ولا يجوز تعديل اي نسخة من هذه النسخ الا فيما يتعلق بالتصحيح طبقاً للقرارات التي تصدر بذلك وفق احكام هذا القانون .

ب - يعيد المتصرف خلال ثلاثة ايام من تاريخ تقديم نسخ الجداول اليه نسخي الجدول الآخرين الى مختار القرية او الحي ليحتفظ بوحدة منها وليعلن الاخرى كما سيرد النص عليه .

المادة ١٠ - يعرض مختار جدول الناخبين في كل بلدة او قرية او عشيرة او حي ويقع ضمن دائرة الانتخاب في الاماكن العامة التي يعينها المتصرف وتكون مدة العرض عشرة ايام من تاريخ تسلم المختار نسخة الجدول كما هو منصوص عليه في المادة (٩) من هذا القانون .

وعلى المختار ان يقدم الى المتصرف ورقة ضبط موقعة منه ومن اعضاء الهيئة الاختيارية تثبت عرض الجدول بالصورة المذكورة .

المادة ١١ - لكل من لم يرد اسمه في جدول الانتخاب بغير حق او حصل خطأ في البيانات الخاصة بقبضه ان يطلب دمج اسمه او تصحيح البيانات الخاصة به وله ان يعترض على قيد غيره بمن ليس لهم حق الانتخاب وعلى اغفال قيد اسماء من لهم هذا الحق .

المادة ١٢ - يقدم الاعتراض كتابة ودون طوايع الى لجنة اعادة النظر خلال سبعة ايام من تاريخ اعلان الجداول الانتخابية .

تتألف هذه اللجنة في مركز المتصرفية من المتصرف رئيساً ومن المدعي العام ومحاسب المالية عضوين ، وتتألف في مركز القضاء من القاضى رئيساً وقاضى الصلح ومحاسب المالية عضوين .

المادة ١٣ - أ - تبث هذه اللجنة في الاعتراضات المقدمة لها في غضون ثلاثة ايام من تقديم الاعتراض وتكون قراراتها قابلة للمراجعة بدون اية رسوم امام محكمة بداية المنطقة خلال ثلاثة ايام من تاريخ التبليغ وعلى المحكمة ان تبث في الامر خلال خمسة ايام بصورة قطعية .

ب - تبلغ محكمة البداية لجنة اعادة النظر جميع القرارات التي تصدرها خلال ثلاثة ايام .

المادة ١٤ - أ - تضع لجنة اعادة النظر جداول نهائية لجميع ناخبي الدائرة الانتخابية .

ب - تطبق في وضع الجداول النهائية احكام المواد (١١ ، ١٢ ، ١٣) من هذا القانون .

ج - يبلغ المتصرف هذه الجداول النهائية الى المختار ليعرضها حسبما جاء في المادة (١٠) من هذا القانون .

د - تعتمد الجداول النهائية في الانتخابات النيابية العامة او الفرعية المقررة في خلال السنة وحتى النصف الاول من شهر آب وتجرى عملية الاقتراع بموجبها .

المادة ١٥ - أ - خلال النصف الاول من شهر آب من كل سنة تلي سنة ١٩٦٠ تقوم لجنة اعادة النظر بتنظيم جدول انتخابي للدائرة الانتخابية يتضمن اسماء ناخبي الدائرة .

ب - تعتمد اللجنة في تنظيم الجدول على الجداول النهائية المذكورة في المادة (١٤) من هذا القانون وعلى ما يجري عليه من تعديلات اعتمادا على سجلات دوائر الصحة والبلديات وتقارير الخائير والميثاق الاختيارية .

الفصل الثالث

في الترشيح للنيابة

المادة ١٦ - بعد ان يصدر الملك امره باجراء الانتخابات لمجلس النواب وفق احكام الفقرة (١) من المادة (٣٤) من الدستور يتخذ مجلس الوزراء قرارا بتعيين تاريخ الانتخاب يعلنه رئيس الوزراء وينشر في الجريدة الرسمية .

المادة ١٧ - يشترط في المرشح ان يكون :

- أ - اردنيا منذ خمس سنوات على الاقل .
- ب - ناخبا مقيدا في جدول الانتخابات توفرت فيه جميع شروط الناخب .
- ج - اتم الثلاثين من عمره في اول كانون ثاني من السنة التي يجري فيها الانتخاب .
- د - غير محكوم عليه بجناية او جنحة اخلاقية .
- هـ - ان يرشح نفسه في احدى الدوائر الانتخابية ولا يجوز الترشيح في اكثر من دائرة .

المادة ١٨ - لا يجوز للموظفين الداخليين في الملاكات الدائمة ولا مستخدمي الدولة والادارات والمؤسسات العامة التابعة لاشرفها من يتقاضون راتبا من خزينة الدولة او الصناديق العامة التابعة لها او الخاضعة لاشرفها ولا لموظفي الهيئات الدولية العاملة في الاردن ان يرشحوا انفسهم للنيابة الا اذا استقالوا من وظائفهم خلال عشرة ايام من تاريخ اعلان رئيس الوزراء عن موعد الانتخابات العامة او الفرعية .

المادة ١٩ - أ - على من يريد ترشيح نفسه للنيابة في احدى الدوائر الانتخابية ان يقدم الى المتصرف او القائم مقام تصريحا خطيا على نسختين موقعا منه ومرفقا بالوثائق الثبوتية والبيانات المشروطة بموجب هذا القانون .

ب - يبدأ الترشيح قبل اليوم المعلن لاجراء الانتخاب بخمسة وعشرين يوما ويستمر لمدة خمسة ايام . وكل ترشيح لا يقدم ضمن المدة المذكورة يعتبر باطلا .

ج - على كل من يرشح نفسه للانتخابات ان يودع الخزانة المالية مبلغ (٧٥) ديناراً كأمين يرد اليه اذا نجح في الانتخابات واذا لم ينجح يقيد المبلغ ايرادا للخزينة .

د - يتضمن تصريح الترشيح اسم المرشح واسمته ومحل اقامته وتاريخ ومحل ولادته ومهنته وبيانا بان ترشيحه مطابق لشروط الترشيح وبانه دفع التأمين المنصوص عليه في الفقرة السابقة .

هـ - يحتفظ المتصرف او القائم مقام بنسخة من التصريح ويرسل النسخة الثانية الى وزارة الداخلية فور استلام التصريح .

المادة ٢٠ - أ - على المتصرف او القائم مقام ان يتأكد من مطابقة التصريح ووثائقه لشروط الترشيح الواردة في هذا القانون ثم يعطي المرشح ابصلا نهائيا بتصريحه خلال ثلاثة ايام على الاكثر من ابداع التصريح يلكر فيه يوم تقديمه وساعته .

ب - اذا امتنع المتصرف او القائم مقام من اعطاء ابصال الترشيح النهائي خلال مهلة الايام الثلاثة المذكورة في الفقرة السابقة فلطالب الترشيح خلال يومين ان يعترض على ذلك باستدعاء الى محكمة البداية التي تقع ضمن اختصاصها الدائرة الانتخابية وعلى المحكمة الفصل في اعتراضه خلال ثلاثة ايام ويكون قرارها قطعيا .

المادة ٢١ - أ - على المتصرف او القائم مقام خلال يومين من تاريخ صدور قرار المحكمة ان يقيد الترشيحات في سجل خاص بحسب تاريخ ورودها وعليه ان يعرض سجلولا باسماء المرشحين في مركز الدائرة وفي مراكز جميع مناطق الانتخاب الفرعية .

ب - لكل مرشح اغفل ذكر اسمه في جدول المرشحين ان يطلب الى المتصرف ادخاله في غضون ثلاثة ايام من تاريخ عرض الجدول .

المادة ٢٢ - أ - لكل ناخب خلال ثلاثة ايام من تاريخ عرض الجدول ان يعترض على صحة الترشيح باستدعاء الى محكمة العدل العليا التي لها وحدها حق الفصل في الاعتراض بصورة نهائية خلال خمسة ايام من تاريخ تقديمه .

ب - على المتصرف ان يعلن حالا جميع التعديلات الواقعة في جدول المرشحين بموجب قرارات واحكام محكمة العدل وينفس الطريقة التي اعلن بها الجدول المذكور .

المادة ٢٣ - لا يجوز انتخاب احد لعضوية مجلس النواب من غير الاشخاص المبيته اسماءهم في جدول المرشحين وتعديلاته .

المادة ٢٤ - تعفى جميع الاعتراضات والاستدعاءات والطعون المقدمة بموجب هذا القانون وكذلك جميع القرارات الصادرة عن المحاكم والاشخاص والهيئات بشأنها من جميع الرسوم والطابع .

الفصل الرابع

الدوائر الانتخابية والمقاعد النيابية

المادة ٢٥ - إلى أن تتم عملية الإحصاء الرسمي العام لسكان المملكة الأردنية الهاشمية تقسم المملكة إلى الدوائر الانتخابية التالية ويخصص لكل منها المقاعد النيابية المبينة تجاهها -

أ - عن قضاء عمان بما في ذلك قصبتها جرش ومادبا - ثمانية نواب منهم ستة مسلمون على أن يكون اثنان من هؤلاء الستة من الشراكسة والشيشان واثنان من المسيحيين .

ب - عن قضاء السلط - ثلاثة نواب اثنان مسلمان وواحد مسيحي .

ج - عن قضاء مادبا باستثناء قصبة مادبا - نائب واحد مسلم .

د - عن قضاء اردب بما في ذلك قصبة عجلون - ستة نواب منهم خمسة مسلمون وواحد مسيحي .

هـ - عن قضاء عجلون باستثناء قصبة عجلون - نائب واحد مسلم .

و - عن قضاء جرش باستثناء قصبة جرش - نائب واحد مسلم .

ز - عن قضاء الكرك - أربعة نواب منهم ثلاثة مسلمون وواحد مسيحي .

ح - عن قضاء الطفيلة - نائب واحد مسلم .

ط - عن لواء معان - نائبان مسلمان .

ي - عن البندوب - ثلاثة نواب واحد عن كل من بدو الشمال والوسط والجنوب .

ويقصد ببندو الشمال المشار التالية :-

- | | |
|--------------|--------------|
| ١ - بئر خالد | ٥ - المساعيد |
| ١ - السرحان | ٦ - الشرفات |
| ٣ - العيسى | ٧ - العظلمات |
| ٤ - السردية | ٨ - الطوافشة |

ويقصد ببندو الوسط عشر بني صخر وهي :-

- | | |
|--------------|-------------|
| ١ - الغنين | ٥ - المقيش |
| ٢ - الزين | ٦ - الحرشان |
| ٣ - الكمانية | ٧ - الجبور |
| ٤ - سليط | ٨ - الشرعة |

ويقصد ببندو الجنوب عشر الحروبطة وهي :-

- | | |
|----------------|---------------|
| ١ - المطالقة | ٦ - المراعي |
| ٢ - الترابية | ٧ - الزوايدة |
| ٣ - السليانيين | ٨ - المنايعين |
| ٤ - التجذبات | ٩ - الحجابيا |

٥ - بنات النعمان

٦ - بني عطية

ك - عن قضاء القدس مع اريحا - خمسة نواب ثلاثة مسلمون واثنان مسيحيان .

ل - عن قضاء بيت لحم - أربعة نواب اثنان مسلمان واثنان مسيحيان .

م - عن قضاء الخليل - خمسة نواب مسلمون .

ن - عن قضاء نابلس - ستة نواب مسلمون .

س - عن قضاء جنين - ثلاثة نواب مسلمون .

ع - عن قضاء طولكرم - ثلاثة نواب مسلمون .

ف - عن قضاء رام الله - أربعة نواب، ثلاثة مسلمون وواحد مسيحي .

الفصل الخامس

العمليات الانتخابية

المادة ٢٦ - يتخبط النواب على درجة واحدة ويكون التصويت مرئياً .

المادة ٢٧ - تسهيلات لعمليات الانتخاب يجب تقسيم الدائرة الانتخابية الواحدة إلى مناطق انتخاب فرعية معين لكل منها مركز اقتراع على أن يراعى في ذلك عدد السكان وسهولة المواصلات وتسهيل مهمة الناخبين بحيث لا يزيد عدد الناخبين في أي مركز اقتراع عن ألفي ناخب .

المادة ٢٨ - الأحياء في العاصمة وفي مراكز الألوية والأقفية في المدن والقصبات تعتبر مراكز اقتراع على أن لا يتجاوز عدد الناخبين في كل مركز ثمانمائة ناخب .

إذا كان أحد مراكز الاقتراع يتجاوز العدد المذكور بأكثر من مائتي ناخب على الأقل فيقسم إلى مراكز لاقتراع لا يقل عدد الناخبين فيها عن الخمسمائة .

المادة ٢٩ - إذا كان عدد الناخبين في قرية أو أكثر دون الخمسمائة وكانت المسافة التي تفصلها عن أقرب مركز اقتراع تتجاوز العشرة كيلو مترات أو كان انتقال الناخبين غير متيسر لصعوبة المواصلات أو لاتعدام وسائل النقل جاز أن يقام فيها مركز مستقل للاقتراع .

المادة ٣٠ - تحدد مناطق الانتخاب الفرعية وتعلن أسماء القرى الداخلة ضمنها وتعلن جداول الناخبين في كل منها وتعين مراكز الاقتراع فيها بقرار من المتصرف أو القائم مقام كل ضمن اختصاصه قبل تاريخ الانتخاب بخمسة عشر يوماً على الأقل .

ب - للمرشحين حق الاعتراض على قرارات القائم مقام وقرارات المتصرف بهذا الشأن لدى وزير الداخلية وتكون قرارات وزير الداخلية باختياره مرجعاً استئنافياً قطعية وغير قابلة لأي طريق من طرق المراجعة .

المادة ٣١ - يتولى الإشراف على كل من مراكز الاقتراع هيئة اقتراع مؤلفة من رئيس وعضوين يسميهم المتصرف أو القائم مقام بشرط أن يكون الرئيس موظفاً من الصفات الأولى على الأقل والعضوين

من ذوي السمعة الحسنة ومن يحسنون القراءة والكتابة من الهيئات الاختيارية او من الاهلين في المنطقة الانتخابية الفرعية.

ب - يحلف رئيس هيئة الاقتراع امام اللجنة المركزية للدائرة الانتخابية اليمين بأن يقوم بمهمته بصدق وامانة وحياد مطلق ويحلف العضوان اليمين ذاتها امام الرئيس والحاضرين في مركز الاقتراع .

ج - اذا غاب احد اعضاء هيئة الاقتراع اكملها الرئيس في الحال من الناخبين الحاضرين الذين يحسنون القراءة والكتابة واذا غاب الرئيس او الهيئة بأكملها وجب على المتصرف او القائم مقام كل ضمن اختصاصه ان يعين فوراً رئيساً او هيئة جديدة.

د - يحلف الاعضاء المعينون مجدداً فور تعيينهم اليمين القانونية امام المتصرف او القائم مقام بحضور المرشحين او وكلائهم في مركز الاقتراع واذا كان المتصرف او القائم مقام غائباً يحلف الاعضاء المعينون مجدداً اليمين علناً امام الحاضرين في مركز الاقتراع .

المادة - ٣٢ لا يجوز ان يكون بين هيئة الاقتراع او احد اعضائها وبين احد المرشحين في الدائرة الانتخابية قرابة حتى الدرجة الرابعة.

المادة - ٣٣ لكل مرشح او من يمثله بكتاب خطي منه ان يحضر ويراقب عملية الاقتراع ولا يجوز ان يكون للمرشح في المركز الواحد أكثر من ممثل واحد.

المادة - ٣٤ تجري عملية الاقتراع في يوم واحد من الساعة السابعة صباحاً حتى الساعة السابعة مساءً ويجوز لرئيس هيئة الاقتراع ان يمدد المدة المذكورة حتى الساعة التاسعة مساءً اذ تعتبر متبعية حكماً.

المادة - ٣٥ على رئيس هيئة الاقتراع ان يمنع منعاً باتاً كل محاولة يقوم بها اي من الحاضرين في المركز للتأثير على حرية الناخب في اختيار النواب.

المادة - ٣٦ تكون صناديق الانتخاب على شكل موحد يعينه وزير الداخلية ويكون لكل صندوق قفلان مختلفان وفوهة واحدة لادخال اوراق الاقتراع .

المادة - ٣٧ أ - تهيأ اوراق للتصويت على نمط واحد وبلون واحد.

ب - يخصص لكل دائرة انتخابية عدد من اوراق التصويت يزيد (١٠٪) عن عدد الناخبين في تلك الدائرة وترسل هذه الاوراق الى الدوائر الانتخابية وهيئات الاقتراع ضمن لفائف مخومة مكتوب عليها عدد الاوراق التي تحتويها.

المادة - ٣٨ أ - قبل الشروع في الانتخاب يفتح رئيس هيئة الاقتراع صندوق الانتخاب امام اعضاء الهيئة ويمثل المرشحين الحاضرين وبعد ان تتحقق الهيئة من خلوها تماماً يقفل الرئيس القفلين ويحفظ بمفتاح احدهما لديه ويسلم الثاني الى اكبر اعضاء الهيئة سناً وينظم بذلك ضبطاً منه ومن العضوين ويمثل المرشحين الحاضرين .

ب - يفتح رئيس هيئة الاقتراع لفائف اوراق التصويت وبعد عد الموجود في كل منها ينظم محضراً بالواقع يوقعه هو وعضوا اللجنة ويمثلو المرشحين الحاضرين .

المادة - ٣٩ يحضر كل ناخب الى مركز الاقتراع المدرج اسمه في جدولته وبعد ان يتثبت رئيس الهيئة من وجود اسمه في الجدول ومن هويته يسلمه ورقة التصويت مخومة بخاتم المتصرف او القائم مقام وموقعا عليها من رئيس الهيئة ، وبعد ان يتسلم الناخب الورقة يتوجه الى المكان المنعزل لممارسة حقه الانتخابي .

المادة - ٤٠ أ - لرئيس الهيئة اذا لم يقتنع من هوية الناخب ان يطلب اليه ابراز تذكرة هوية فاذا اقتنع بها يؤشر عليها ويسلمه ورقة التصويت لممارسة حقه الانتخابي حسبما جاء في المادة السابقة

ب - عند وجود اختلاف بين تذكرة الهوية والبيانات الواردة في الجداول الانتخابية وكان هذا الاختلاف لا يوجد التباس او وجدت دلالات في تذكرة الهوية كافية لازالة كسل التباس حول هوية الناخب يقبل اقتراعه .

المادة - ٤١ خلافاً لما ورد في هذا القانون يحق لاهضاء هيئة الاقتراع في المراكز المعنية لمسم والمرشحين او تمثيلهم في هذا المركز ان يمارسوا حق الانتخاب فيه وفي هذه الحالة تسجل اسماء هؤلاء الناخبين ويؤشر عليها في قائمة اضافية يذكر فيها سبب الاقتراع في غير المركز المسجلة فيه اسمائهم .

المادة - ٤٢ يضع الناخب ورقة التصويت بعد طيها في الصندوق بصورة علنية .

المادة - ٤٣ تبث هيئة الاقتراع في جميع الاعراضات المقلدة لها بشأن سير عملية التصويت وتكون قراراتها بهذا الشأن قطعية .

الفصل السادس

فرز الاوراق الانتخابية واعلان النتائج

المادة - ٤٤ أ - بعد الانتهاء من عملية الاقتراع تنظم هيئة الاقتراع ضبطاً موقعاً منها ومن ممثلي المرشحين يتضمن الامور التالية -

١ - عدد الناخبين المسجلين .

٢ - عدد الناخبين الذين مارسوا حق الانتخاب .

٣ - عدد اوراق التصويت التي سلمت للهيئة .

٤ - عدد اوراق التصويت التي استعملت والتي لم تستعمل والتي اُلقيت وسبب اتلافها .

ب - يوضع الضبط وجدول الناخبين واوراق التصويت الزائدة فوق فوهة صندوق الانتخاب ويلف الصندوق بقطعة قماش ويربط ويختم الرباط بخاتم هيئة الاقتراع .

ج - ينقل رئيس واكبر عضوي هيئة الاقتراع صندوق الانتخاب ومفتاحه وختم الهيئة الى مركز الدائرة الانتخابية ويسلمانه بموجب ايصال الى اللجنة المركزية للدائرة الانتخابية ولعضو الهيئة الثالث ويمثل المرشحين حتى الاشراف في عملية النقل والتسليم .

المادة ٤٥- أ - تجرى عملية فرز الاصوات بعد الانتهاء من عملية الاقتراع مباشرة من قبل لجنة خاصة تدعى باللجنة المركزية للدائرة الانتخابية .

ب - تتألف اللجنة المركزية للدائرة الانتخابية -

١- في التصرفية - من المتصرف رئيساً ورئيس المحكمة وموظف من الصنف الاول يسميه وزير الداخلية عضوين وفي حالة غياب رئيس المحكمة يعل محل القاضي الاقدم .
٢- في التصرفيات التي ليس بها محكمة بداية - تتألف اللجنة المركزية من المتصرف رئيساً ومن قاضي الصلح والقاضي الشرعي عضوين وفي حالة غياب احد العضوين يسمي وزير الداخلية احد اعضاء المجلس البلدي ممن يحسنون القراءة والكتابة عضواً في اللجنة بدلا منه .

٣- في القضاء - من القائمقام رئيساً ومن قاضي الصلح والقاضي الشرعي عضوين واذا تعذر وجود احد العضوين فيسمى وزير الداخلية احد اعضاء المجلس البلدي ممن يحسنون القراءة والكتابة عضواً في اللجنة بدلا منه .

ج - يجوز للجنة المركزية ان تؤلف لجاناً فرعية لمساعدتها في فرز الاصوات بشرط ان تؤلف من احد قضاة المحاكم النظامية او الشرعية او المدعين العامين او مدرء المدارس او الموظفين من الدرجة السابعة فما فوق رئيساً ومن عضوين ممن ذكروا في هذه الفقرة او من ذوي السمعة الحسنة ممن يجيدون القراءة والكتابة .

المادة ٤٦- تبين اللجنة المركزية للدائرة الانتخابية كائنين او اكثر لها ولكل لجنة فرعية لمساعدتها في احصاء الاصوات التي نالها كل مرشح .

المادة ٤٧- يحلف اعضاء اللجنة المركزية واللجان الفرعية والكتاب البيين علناً بان يقوموا بمهمتهم بامانة وحياد .

المادة ٤٨- أ - يحق لكل مرشح او لمن يمثله بكتاب خطي مصدق من المتصرف او القائمقام ان يحضر ويراقب عمليات الفرز ولا يحق لاحد غيرهم ممارسة هذا الحق .

ب - تتم عملية الفرز علناً ويشكل ويتبع للجنة الفرز والحاضرين من المرشحين او ممثلهم الاطلاع على اوراق الاقتراع اثناء قراءتها .

المادة ٤٩- يقدم كل اعتراض يرد على تأليف اللجنة المركزية او اللجان الفرعية او على تعيين الكاتب الرئيس للجنة المركزية للدائرة الانتخابية ويبت فيه من قبل اللجنة المركزية وقرار اللجنة الصادر بالايجاب او بالاكثرية قطعي لا يخضع لاي طريق من طرق المراجعة .

المادة ٥٠- تفرز اللجنة اوراق كل صندوق على حدة وبعد الانتهاء من فرزها تنظم ضبطاً بنتيجته وتعلنها للمرشحين او ممثلهم في مركز اللجنة .

المادة ٥١- اذا تبين للجنة الفرز ان عدد الاوراق في صندوق ما يزيد او ينقص عن عدد المقرعين باكثر من خمسة بالمائة يعثر الاقتراع الخاص بذلك الصندوق لاغياً ويعاد في اليوم التالي او الذي بعده .

المادة ٥٢- تعد باطلة ولا تدخل في حساب الاصوات -

أ - الورقة البيضاء

ب - الورقة التي لا يمكن قراءة اي اسم من اسماء المرشحين المدونة فيها .

ج - ورقة التصويت التي لا تحمل خاتم هيئة الاقتراع بالاضافة الى خاتم التصرفية او القضاء .

المادة ٥٣- أ - اذا تضمنت ورقة الانتخاب عدداً زائداً عن المطلوب انتخابهم حسباً هو مقرر بخلاف الزيادة من ادنى الورقة بالنسبة لكل فئة من نواب الدائرة الانتخابية وتعتبر بقية الاسماء .

ب - اذا تضمنت ورقة الانتخاب عدداً اقل من العدد المطلوب انتخابهم تعتبر اسماء المنتخبين الواردة فيها فقط .

ج - اذا تضمنت ورقة الانتخاب اسم شخص غير مرشح او اسم مرشح مرتين يحذف الاسم الزائد وتبقى بقية الاسماء معتبرة .

د - الورقة التي لا تتضمن اسم احد المرشحين بوضوح ولكنها تحتوي على دلالات كافية عليه مانعة للاتياس تكون معتبرة بالنسبة لذلك الاسم .

المادة ٥٤- أ - تجرى عملية الفرز بصورة متواصلة في مركز الدائرة الانتخابية حتى ظهور النتيجة .

ب - على اللجنة المركزية او اللجان الفرعية عند الانتهاء من عملية فرز الاصوات ان تنظم محضراً على نسختين يتضمن النتائج النهائية ويختلف مراحل الفرز والاعتراضات الواردة عليه وقرارات اللجنة بخصوص تلك الاعتراضات ويوقع كل صفحاته رئيس الهيئة واعضاؤها ويعلن بحضور اللجنة والمرشحين او ممثلهم .

ج - يجب ان يتضمن هذا المحضر الامور التالية -

١ - مجموع عدد الناخبين في الدائرة الانتخابية .

٢ - مجموع عدد المقرعين .

٣ - اسماء المرشحين وفئاتهم .

٤ - ما ناله كل مرشح من الاصوات .

٥ - الاعتراضات المقتمة وقرارات اللجنة فيها .

المادة ٥٥- يعتبر جميع المرشحين نواباً بالتركية اذا كان عددهم لا يتجاوز عدد النواب الذين يجب انتخابهم في المنطقة الانتخابية وفي هذه الحالة لا يجري التصويت .

المادة ٥٦- أ - يصنف المرشحون بحسب عدد الاصوات التي حصلوا عليها .

ب - يفوز بالنيابة من نال العدد الاكبر من اصوات المقتريين الصحيحة .

ج - إذا تساوت الاصوات بين مرشحين أو أكثر من الحائزين على أقل الاصوات من قائمة الفائزين تم اختيار واحد من المتساوية اصواتهم بحضورهم أو بحضور من يمثلهم عن طريق القرعة يجريها رئيس اللجنة المركزية للدائرة الانتخابية امام اعضاء هذه اللجنة والحاضرين .

المادة ٥٧ - تعلن من قبل رئيس الوزراء نتائج الانتخابات كما ظهرت في محاضر الانتخابات المنظمة من اللجان المركزية للدوائر الانتخابية في خلال يومين على الأكثر من تاريخ وصول نسخ المحاضر الى وزير الداخلية و يرسل رئيس الوزراء الى كل شخص انتخب نائباً شهادة بانتخابه وينشر ذلك في الجريدة الرسمية .

المادة ٥٨ - أ - لكل مرشح ان يطمئن في صحة الانتخاب .

ب - يقدم هذا الطعن الى مجلس النواب وفقاً للاحكام الواردة في الدستور .

الفصل السابع

في الدعاية الانتخابية

المادة ٥٩ - أ - تكون الدعاية الانتخابية حرة وفق احكام هذا القانون من تاريخ ابتداء الترشيح وحتى اليوم المعين لاجراء الانتخاب .

ب - تشمل الدعاية الانتخابية على تنظيم الاجتماعات الانتخابية والقاء الخطب وتوزيع النشرات والصاق الاعلانات .

المادة ٦٠ - يمنع منعاً باتاً عقد الاجتماعات الانتخابية في الميادين والمعاهد العلمية والابتية التي تشغلها الادارات العامة او المؤسسات الخاضعة لاشرف الدولة .

المادة ٦١ - أ - المرشحين ان يذيعوا النشرات باعلان ترشيحاتهم وبيان خططهم واهدافهم وكل ما يتعلق بمحتاج عملهم شريطة ان تشمل اسماؤهم الصريحة .

ب - تعفى النشرات الانتخابية من رسوم الطوابع .

ج - يمنع استعمال شعار الدولة الرسمي في النشرات والاعلانات وسائر انواع الكتابات والرسوم والصور الانتخابية .

المادة ٦٢ - لا يجوز في سبيل الدعاية الانتخابية القيام بأي من الاعمال التالية -

أ - ان يصطحب المرشح معه في جولاته الانتخابية اكثر من خمسة اشخاص .

ب - ان يتفق المرشح اثناء الحملة الانتخابية وفي سبيلها مباشرة او بالواسطة مبلغاً من المال يزيد في مجموعه عن ثلاثة دينار .

ج - ان تتضمن الخطابات او النشرات او الاعلانات التي يصدرها المرشح اي تعريض او طعن بالمرشح او المرشحين الآخرين .

د - إثارة العداوات القبلية او العائلية او الطائفية بين فئات المواطنين .

الفصل الثامن

في جرائم الانتخابات

المادة ٦٣ - كل من ارتكب احد الافعال التالية :-

أ - تعمد ادخال اسم في جدول الناخبين او حذف اسماً منها خلافاً لاحكام هذا القانون او تعمد اهمال ادخال اسم او اهمال حذفه .

ب - اورد اي بيان كاذب وهو عالم بذلك في طلب الترشيح او اعلانه وتاريخه او تاريخ تقديمه او في تنظيم المحاضر بموجب هذا القانون او في الاعتراض المقدم على جدول الناخبين او على طلبات الترشح او اعلاتها .

ج - زور ورقة ترشيح او شوهها او مزقها او اخفاها او زور جدول الناخبين او شوهه او اخفاها او اخفى قسماً منه او زور اعتراضاً او شوهه او اخفاها .

د - عطل قصداً اي ناخب او تعرض له بالتهديد او الشدة اثناء ذهابه للتصويت او اثناء وجوده في مركز الانتخاب لئلا يمتنع من استعمال حق التصويت او الاكراه على التصويت على وجه خاص او لان ذلك الناخب استعمل حق التصويت او امتنع عنه .

هـ - حجب حرية ناخب بأي صورة كانت او وقع به ضرراً او اذى او خسارة مادية او معنوية او هدده بذلك .

و - استعمل الغش او الخداع او التفرير لتفضيل ناخب في استعمال حقه المطلق في التصويت او منعه من ذلك الحق .

ز - اعطى ناخباً مباشرة او بالواسطة او اقضه او عرض عليه او تعهد بان يعطيه نقوداً او منفعة او اي شيء آخر كرمي يجعله على التصويت على وجه خاص او على الامتناع عن التصويت .

ح - منع او اعاق اجراء لانتخاب قصداً .

ط - اخذ صندوق الاقتراع او فتحه او تدخل به بأي وجه آخر بلا تفويض .

ي - قبل او طلب مباشرة او بالواسطة نقوداً او عرضاً او منفعة او اي شيء آخر لنفسه او لغيره بقصد ان يستعمل صوته على وجه خاص او ان يمتنع عن التصويت او ليؤثر على غيره .

ك - اتحل شخصية او اسم غيره بقصد التصويت واستعمل حقه في الانتخاب اكثر من مرة واحدة .

ل - قام بأي عمل من الاعمال الواردة في المادة (٦٢) من هذا القانون . يعتبر انه ارتكب جرماً ويعاقب بعد ادانته من قبل محكمة البداية بالحبس مدة لا تقل عن شهر واحداً ولا تزيد على السنة او بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مئة وخمسين ديناراً او دنياً او بكليتيهما .

المادة ٦٤ - في جميع الحالات المذكورة في المادة السابقة اذا كان المحكوم عليه موظفاً ترفع العقوبة بحيث لا تقل عن الحبس لمدة سنة.

المادة ٦٥ - كل من ارتكب من اعضاء اللجنة المركزية للانتخابات او من اعضاء هيئة الاقتراع او من الأشخاص المعيّنين لاجراء عملية الاقتراع او الفرز بموجب احكام هذا القانون احد الافعال التالية: أ - أخر بده عملية الاقتراع عن وقتها المحدد او وقفها قبل ميعادها المحدد او تباطأ في سيرها بقصد منع او اعاقه سيرها.

ب - ارتكب او سهل عن علم ارتكاب الافعال المبينة في المادة (٦٣) او بعضها.

ج - اهل او تفاض عن ختم اوراق الاقتراع او فتح صندوق الانتخاب قبل المباشرة بعملية الاقتراع او اغلقه حسبما هو وارد في القانون او عن نقله والحفاظة عليه او عن تنفيذ احكام القانون الخاصة بعمليات الاقتراع والفرز.

د - ادخل او سمح بادخال اوراق انتخاب غير صحيحة بموجب احكام هذا القانون الى صندوق الاقتراع.

هـ - زور او امر بالزور او سمح بوقوعه في ورقة انتخاب اي ناخب او في مجموع اوراق الصندوق او بعضها.

و - قرأ ورقة الانتخاب على غير حقيقتها.

ز - غير في نتيجة الانتخاب او فرز.

ح - سجل اسم مرشح على غير حقيقته.

ط - خالف او اهل او تفاض عن تنفيذ اي حكم من احكام هذا القانون المتعلقة بعمليات الانتخاب والفرز بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب.

يعتبر انه ارتكب جرماً ويعاقب عليه بالحبس لمدة لا تقل عن سنة او بغرامة لا تقل عن مائتي دينار اردني او بكلتا العقوبتين.

المادة ٦٦ - يعاقب على المحاولة في جرائم الانتخاب حسب القاعدة المنصوص عليها في قانون العقوبات.

المادة ٦٧ - كل مخالفة لاحكام هذا القانون لم ينص على معاقبتها يعاقب مرتكبها بغرامة تتراوح بين العشرة دنانير الى الخمسين ديناراً او بالحبس من شهر واحد الى ثلاثة اشهر او بكلتا هاتين العقوبتين.

المادة ٦٨ - تسقط بالتقادم جميع جرائم الانتخابات بعد مرور ستة اشهر على اعلان نتائج الانتخابات.

الفصل التاسع

ضمانات خاصة بمهمة النائب

المادة ٦٩ - أ - لا يجوز الجمع بين النيابة وبين الوظائف العامة او اية مهمة من المهات او اي عمل من الاعمال التي تسلف رواتبها او اجورها من خزانة الدولة او البلديات او الادارات او المؤسسات العامة الخاضعة لاشراف الدولة.

وكذلك لا يجوز الجمع بين النيابة وعضوية المجالس الادارية والبلدية والهيئات الاختيارية.

ب - حين يتولى النائب منصبه لا يحق له بصورة مباشرة ان يدخل في التعهدات والمناقصات التي تعقدها الادارات العامة او المؤسسات العامة التابعة لادارة الدولة او الخاضعة لرقابتها او الشركات ذوات الامتياز او التعاقد مع الدولة بالقيام بتعهدات او خدمات او لتقديم لوازم.

ج - يعتبر مستقبلاً من النيابة النائب الذي يقبل وظيفة او عملاً لا يجوز الجمع بينه وبين النيابة ويصبح محله شاغراً بقرار من المجلس.

المادة ٧٠ - تسقط صفة النيابة عن النائب لاي سبب يجعله غير حائز على شروط المرشح للنيابة المنصوص عليها في المادة (١٧) من هذا القانون او يجعله فاقد الاهلية لاية حالة من حالات عدم الاهلية المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة (٧٥) من الدستور سواء عرضت له اثناء عضويته ام انها لم تعلم الا بعد انتخاب ويتم اسقاط هذه الصفة بقرار من ثلثي اعضاء مجلس النواب.

المادة ٧١ - أ - اذا توفي عضو مجلس النواب او تغيب عن جلسات المجلس اكثر من شهر خلال اية دورة عادية او اكثر من ثلث المدة خلال اية دورة استثنائية دون ان يحصل على اذن بذلك من المجلس ودون ان يكون تغيبه لمصلحة مشروعة او

ب - اذا التحق بدولة اجنبية او اثبت اقراراً او اعترافاً بالانحلال والطاعة لها او قام بعمل قد يصبح موجه احد رعايا تلك الدولة أو اشترك في ذلك العمل او ايده تسقط عضويته ويصبح محله شاغراً ويتم اسقاط هذه الصفة بقرار من ثلثي اعضاء مجلس النواب.

المادة ٧٢ - يجوز لاي من اعضاء مجلس النواب ان يستقيل بكتاب يقدمه الى رئيس مجلس النواب وتعتبر الاستقالة نهائية من تاريخ صدور قرار المجلس بقبولها ويصبح مقعد النائب شاغراً.

المادة ٧٣ - أ - عند شغور مقعد من مقاعد مجلس النواب يعلن رئيس الوزراء تاريخ وميعاد اجراء الانتخابات للمقعد النيابي الشاغر على ان لا يتجاوز تاريخ هذا الاعلان مدة شهر واحد من تاريخ شغور المقعد.

ب - تجري عملية الانتخاب للمقعد الشاغر وفق احكام هذا القانون.

المادة ٧٤ - لمجلس الوزراء ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ هذا القانون.

المادة ٧٥ - لوزير الداخلية ان يصدر التعليمات لتنفيذ احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه.

المادة ٧٦ - يلغى قانون الانتخابات لمجلس النواب لسنة ١٩٤٧ وتعديلاته والقانون الاضافي رقم (٥٥) لسنة ١٩٤٩ والانظمة الصادرة بموجبها ويلغى كل تشريع اردني او فلسطيني صادر قبل هذا القانون الى المدى الذي يتعارض معه.

المادة ٧٧ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

سكرتير مجلس الأمة بالوكالة
نزار الرامي

رئيس مجلس النواب
صلاح طوقان

هكذا منذ الأصل

- ٦ -

الرئيس : القانون السادس هو القانون المؤقت رقم ٢٨ وهو قانون معدل لقانون الانتخاب الذي اقره المجلس قبل قليل فيتل للموافقة عليه .
« فتلاه المقرر ووافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة وهذا نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان »

قانون الانتخاب المؤقت لمجلس النواب المعدل
رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٠

المادة (١) - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الانتخاب لمجلس النواب المعدل لسنة ١٩٦٠) ويقرأ مع القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون الاصلي .

المادة (٢) - تعدل المادة ٨ من القانون الاصلي بشطب عبارة (والمادة ٥) التي وردت فيها .

- ٧ -

الرئيس : القانون السابع الذي اقرته اللجنة هو القانون المؤقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٠ وهو قانون معدل لقانون الانتخاب ايضا فيتل للموافقة عليه .
« فتلاه المقرر ووافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة وهذا نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان المقرر »

الاسباب الموجبة

بالنظر لان المادة (٢٥) من قانون الانتخاب المؤقت لمجلس النواب رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ نصت على وجود دائرة انتخابية واحدة في قضاء عسان بما في ذلك قضيتا جرش ومادبا ودائرة انتخابية اخرى واحدة في قضاء القدس مع اريحا ، وحيث

ان نظام التشكيلات الادارية رقم (٨) لسنة ١٩٥٧ نص على وجود محافظ في العاصمة ومتصرف في لواء عمان وهما يشكلان دائرة انتخابية واحدة كما نص النظام المشار اليه ايضا على وجود محافظ في المدينة المقدسة ومتصرف في لواء القدس وخشية من التعارض في الصلاحيات وببيلة العمل بالنسبة لتصوص قانون الانتخاب الاتف الذكر وبعد دراسة الموضوع من جميع نواحيه فقد وجد من الضروري وضع هذا التعديل .

قانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٦١

قانون مؤقت معدل لقانون الانتخاب المؤقت لمجلس النواب رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (القانون المعدل لقانون الانتخاب المؤقت لمجلس النواب) ويقرأ مع القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ الذي يشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الثانية من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى اخر الفقرة (و) منها . -

« الا فيما يختص بالصلاحيات المناطة بالمتصرف في الفصل الخامس وما بعده من هذا القانون فيقوم بها محافظ العاصمة في الدائرة الانتخابية لقضاء عمان بما في ذلك قضيتا جرش ومادبا ومحافظ القدس في الدائرة الانتخابية لقضاء القدس مع اريحا .

المادة ٣ - تعدل المادة (٣١) من القانون الاصلي باضافة عبارة (حيثما ييسر) بعد عبارة (من الصنف الاول على الاقل) الواردة في الفقرة (أ) منها مباشرة .

- ٨ -

الرئيس : القانون الثامن الذي اقرته اللجنة هو القانون المؤقت رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٢ وهو قانون معدل لقانون الانتخاب ايضا . فيتل للموافقة عليه .
« فتلاه المقرر ووافق عليه المجلس كما ورد من الحكومة وهذا نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان »

الاسباب الموجبة

بالنظر لما تبين من ان الاكثرية من عشار بني حسن تقطن المناطق المجاورة لبلدية جرش وبما ان افراد هذه العشار قد درجوا على مراجعة السلطات الادارية والقضائية في القضاء المذكور . فقد وجد من المصلحة العامة لاغراض الانتخابات التايية فك ارتباطهم من قضائي الزرقاء والمفرق كما هي عليه الحال بمقتضى القانون الحالي وربطهم بقضاء جرش ولذلك فقد وضع هذا القانون لتحقيق هذا الغرض .

قانون مؤقت معدل لقانون

الانتخاب المؤقت لمجلس النواب

رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون مؤقت معدل لقانون الانتخاب المؤقت لمجلس النواب لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع قانون الانتخاب المؤقت لمجلس النواب لسنة ١٩٦٠ والمشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كوحدة واحدة ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرتان (د) و (و) من المادة (٢٥) من القانون الاصلي كما يلي :

د - عن قضاء اربد بما في ذلك قضيتا عجلون باستثناء عشار بني حسن ستنة قواب منهم خمسة مسلمون وواحد مسيحي .

و - عن قضاء جرش بما في ذلك عشار بني حسن في قضائي المفرق والزرقاء باستثناء قضيتا جرش نائب واحد مسلم .

المادة ٣ - تنقل جداول الانتخابات المتعلقة بعشار بني حسن سواء اكانت في قضاء اربد او قضاء عمان لقضاء جرش وتعتبر بانها صحيحة وقانونية

- ب -

الرئيس : يتلى قرار اللجنة رقم - ٩ -

رئيس اللجنة كقرو :

قرار رقم « ٩ »

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٤ برئاسة السيد نجيب الرشيدات وحضور السادة سليم البخيت ، يوسف العظم ، عاتيل الملسا ، عبد الحميد الشريدة ، خليل السلواني وعالده ابو دلبوح

وبعد دراسة القانون المؤقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٢ قانون تجدير الاراضي المكشوفة داخل مناطق البلديات قررت زده للأسباب الآتية :

ان مثل هذا الاجراء يكبد المواطنين نفقات طائلة غير منتجة ، ويؤدي الى تجميد مبالغ طائلة في اقامة جدران يمكن أن تهدم ويقضى عليها بعد مضي فترة بسيطة من اقامتها فيما لو بيعت الأرض ورغب مشترئها باقامة بناء من هندسة معينة عليها ، أو اقامة مخازن على جانب الشارع ، كما هو المتداول والمتبع حالياً ، هذا مع العلم بان بعض المدن الموجودة فيها مجالس بلدية تضم كثيراً من الساحات التي لا يستطيع اصحابها اقامة جدران عليها كما يتطلبه القانون ، وفي كثير من الاحيان فان ثمن هذه الأرض كلها لا يزيد كثيراً عن نفقات اقامة الجدار .

هكذا عند الاصل

وعليه ولعدم جدوى هذا القانون بالوقت الحاضر فإن اللجنة توصي المجلس الكريم برده وعدم اقراره .

اللجنة القانونية

السيد جرار نائب جنسين : معالي الرئيس ، انا اخالف اللجنة القانونية فيما ذهبت اليه بالرفض باعتقادي ان بقاء هذا القانون او الموافقة على مثل هذا القانون شيء ضروري لأن كثيرا من الحالات تتعرض لها البلديات في اتمام عملية في شارع او تنظيم منطقة هي تنفقد الى وجود مثل هذا القانون حتى تستطيع ان تقوم بواجبها ، اما التحفظات التي ابدتها اللجنة القانونية - مع تقديري لها - يمكن تلافيها بالغاء المادة الرابعة واعطاء الصلاحية للبلديات ان تعمل البناء اللازم ثم تحاسب صاحب الملك بالتكاليف .

رئيس اللجنة كقرو : لو اقرنا القانون كنا سنحذف المادة التي اشترت البسا ، لانه لا موجب لتفريم الشخص واقامة الجدار على نفقته الخاصة وتحصلها منه ، نغرمه ونقيم الجدار على نفقته كنا سنحذف هذه المادة التي تفضلت واشترت اليها . ولكن القانون كله من حيث اتي غير وارد ، مش ضروري

رئيس الوزراء : بالمناسبة رأي اللجنة القانونية بهذا الموضوع على العين والرأس ، الحكومة تستطيع تدبير هذا الامر بوسائل اخرى فاذا ارادت اللجنة القانونية رفض هذا القانون ويوافق المجلس على ذلك سوف لا نعارض بهذا الامر ، لكن القضية كما يلي :

هذا القانون محسوب من حيث التكاليف الذي سيبنى جدارا حجارته لا تذهب سدى ، المتر المربع بالكاد ان يكلف عشرة قروش ، نحن حسبناه ، وفي الآخر يمكن ان يستعمل حجارته في ترتيب ارضه .

رئيس اللجنة كقرو : هل يستطيعوا احضار بنائين بعشرة قروش .

رئيس الوزراء : القضية محسوبة ، التكاليف التي تقع على امانة العاصمة بالذات من جراء عدم تطبيق هذا القانون او كذا لكم انها تتجاوز في السنة خمسين الف دينار من التربة - ارجو الله ان يرحمنا بالمطر - تمتلئ الشوارع بالطين ، عادة كل هذه الاراضي غير المحددة سيسيل ترابها الى الشوارع ، يسد المجاري ، يعقد التنظيفات ، يتلف الاسفلت .. الخ وكما ذكرت قبل قليل للمجلس الكريم اذا المجلس يريد ان يرفض هذا القانون نحن سوف لا نعارضه .

رئيس اللجنة كقرو : بالنسبة لعمان وارد .

رئيس الوزراء : كذلك في نقطة اخرى لا يطبق هذا القانون الا باعلان مسبق يعني لما يأتي رئيس بلدية القرية كسلا يريد ان يعمل القصعة نحن ننتبه له .

رئيس اللجنة كقرو : كيف ننتبه له ، اذا قال لك انا انسب اقامة جدران على المناطق كلها وكذا .

رئيس الوزراء : وزارة الداخلية وقسم البلديات يناقشاه . حتى في عمان لن يبلغ احدا الا الناس الذين يمكن ان ينزل تراب من اراضيهم على الشارع . الناس الذين يملكون ارضا مستوية او بعيدا عن الشارع لا نصلهم على اي حال كما قلت اذا المجلس الكريم يريد ان يرد هذا القانون ، الحكومة ليس لديها مانع .

السيد ابو الراغب نائب عمان : معالي الرئيس بالنسبة لهذا القانون بالذات اعتقد ان من الافضل ان نحدث بعض التعديلات عليه ، مثلا مدينة عمان خاصة فالاراضي القسرية من مناطق السكن ومن المناطق التجارية يسرى عليها هذا القانون اما طرق مراكا جبل عمان ، المناطق اليعبدية لا يسرى عليها هذا القانون فنرجو تجديد هذا بالنسبة لمدينة القدس وعمان واريد وتستثنى القرى .

رئيس اللجنة كقرو : هذا عام لكل المملكة ، لا يجوز ان تستثنى منطقة عن اخرى

السيد حداد نائب اردب : مناطق البلديات التي هي مدن فقط .

رئيس اللجنة كقرو : لا يجوز .

وزير العدلية : هذا لا يطبق الا على المواقع التي تبين باعلان مسبق ، هذا لم تنتهوا له كفاية .

رئيس اللجنة كقرو : لا ، بل انتبهنا له قبل اي شيء ..

وزير العدلية : يعني لما يأتي رئيس بلدية ويقول ، هنا منطقة ممتدة فيها انهار اترية وكذلك النظارة ايضا ، منطقة من اجمل شوارع البلد ويكون فيها حاكورة عاملين عليها مجمع قامة .

رئيس اللجنة كقرو : بيان ما في مانع اما المناطق الاخرى تريد ان تأتي بمسواطين فقير وقدفعه خمسين دينار ليقم الجدار على ارضه . . .

الرئيس : هل من مانع ان يؤجل ويوصع بشكل اخر بالاتفاق مع وزارة العدلية .

رئيس اللجنة كقرو : خصاص لا يجوز لانه يشمل الجميع .

رئيس الوزراء : اذا امكن تأجيله حتى ناقش اللجنة القانونية قليلا مع العلم مرة اخرى اذا هذا المجلس الكريم يجب ان يرفضه نحن نعالج شؤوننا بهذا الموضوع بقانون الدفاع .

- ضجة -

رئيس اللجنة كقرو : لا مانع يؤجل ولكن مستقدم بسؤال حول ممارسة قانون الدفاع مع المناقشة ، اللجنة اوصت برده والامر متروك لكم ايها الاعضاء الكرام .

- ضجة -

السيد جرار نائب جنين : اعود واقول ليس الخطر بالقانون ، والتحفظات التي ابدتها اللجنة القانونية ، الخطر من ينفذون القانون ، القانون لا لوم عليه ابدا ، اعتقد جرد القانون فعلا امر حسن .

رئيس اللجنة كقرو : دائما الخطر من الذين يطبقون القانون .

السيد البخيت نائب عمان : معالي الرئيس : فكرة اللجنة القانونية معقدة لا من بعيد ولا من قريب فيما يتعلق بدراسة هذه القوانين وتقديم توصيات بشأنها الى مجلس النواب . والواقع سبق قبل الآن واقرت اللجنة القانونية وافر هذا المجلس بعض القوانين التي بموجبها اعطيت امانة العاصمة لا بل كل البلديات في المملكة صلاحيات واسعة فيما يتعلق بفتح الطرق وفيما يتعلق باقامة اراضي او مواقع الباصات او السيارات اعطيت الصلاحيات لاستيفاء الرسوم اللازمة حتى تتمكن من القيام بهذا العمل ، انما حين درسنا هذا القانون درسناه دراسة وافية كافية وحتى في عمان بموجب اعتقادي ان تطبيق مثل هذا القانون قد يؤدي الى خسارة كبيرة في الاقتصاد العام في هذا البلد وقد أعطي مثلا بسيما جانا على سبيل المثال فلر قلنا وكل واحد من النواب الكرام يعرف الطريق المؤدية من بيت الدكتور مصطفى خليفه مثلا او الدوار الثالث حتى آخر الشارع الذي هو شارع وادي السير فهنا الشارع على الجانبين فيه اراضي لم يتم عليها جدران واراضي معروضة للبيع فلو مثلا اعتبرت امانة العاصمة ان مثل هذه الاراضي يستوجب اقامة جدار عليها وكلفت اصحابها باقامة مثل هذا الجدار اعتقد بعد شهر او شهرين او ثلاثة او اربعة او سنة او سنتين هذه الاراضي معروضة للبيع وحين تنبأ الى زيد او عمرو من الناس في مثل هذا الشارع الرئيسي يريد ان يقيم على واجهة الشارع مخازن فيضطر الى هدم مثل

هكذا حذو الأصل

هذه الجدران أو إذا أراد أن يعمر بيتاً عادياً قد يجوز أن مهندسته تختلف عن هذه الهندسة فيضطر لمدمر الجدار معناه كلفنا الأهلىن ثمن جدار وبناء جدار و ثم كلفناهم في المرة الثانية في هدم هذا الجدار واضعنا مبلغاً كبيراً ربما مئات الألوف تضع على الاقتصاد الوطني في هذا البلد .

هذه هي الأسباب الأساسية للداعية التي جعلت اللجنة للقانونية ترفض هذا القانون .
الرئيس : النتيجة . . ؟

السيد الوزى نائب عمان : معسالي الرئيس الأفضل تأجيله ، وأحب أن أوضح نقطة معينة أن هذا القانون يبين أن الطرف فيه هو البلديات ولا اعتقد أن الحكومة هي طرف فيه ، البلديات هي مؤسسات أهلية وهي التي تشرف وهي التي ترتب وهي التي تنثر وهي التي تقيم ، حرمان هذه المؤسسات في أن يساهم المواطنون معها في تجميلها وأكملها بالعمران الصحيح والتنظيم الصحيح اعتقد أنه خسارة على أي مدينة كعمان أو القدس أو أربد حتى الأفضية وكان كما ذكر معالي الزميل بان هناك صلاحيات لإقامة الأرصفة وسعة الشوارع وهذا شيء مكمل لهذه الأمور باعتقادي تأجيل الموضوع ومناقشة اللجنة القانونية .

رئيس اللجنة كمقرر : من يناقشنا ؟

رئيس الوزراء : أنا

السيد الوزى : الحكومة ، أمين القدس كاد أن يقع في مثل هذه المشكلة . هذا يكون حل صحيح لهذه المشكلة

رئيس الوزراء : جائي رؤساء البلديات وناقشنا ولذلك نقدر أن نمثل وجهة نظرهم .

الرئيس : هل يوافق المجلس على تأجيل البحث في القانون المؤقت رقم ٣٥ لسنة ٦٢ قانون تجدير الأراضي المكشوفة داخل مناطق البلديات .

الجميع : موافقون

— ج —

الرئيس : يتلى قرار اللجنة رقم — ١٠ —

رئيس اللجنة كمقرر

قرار رقم (١٠)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/٢/٢ برئاسة السيد نجيب الرشيدات وحضور السادة سليم البخيت ، غاثيل الملسا ، يوسف العظم ، شكيب الجيوسي ، ياسر عمرو ، عبد الحميد الشريدة ، ونظرت في مشروع قانون الزراعة العام لسنة ١٩٦١ المحال إليها ، ولما كانت اللجنة قد أوصت بقبول القانون المؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٢ قانون الزراعة العام قائماً بالأن توصي المجلس الكريم برد هذا المشروع .
الرئيس : هل يوافق المجلس على رفض هذا المشروع ؟

الجميع : موافقون

وهذا نص القانون بشكله الذي رفضه فيه مجلس النواب بالصيغة التي سيرفع فيها المجلس الاعيان المؤقره

الأسباب الموجبة

ان الغاية من سن هذا القانون هي تمكين وزير الزراعة من اتخاذ كافة الوسائل المؤدية الى زيادة الانتاج الزراعي والحيواني وحسن تسويقه بما يؤدي الى زيادة دخل المزارعين وتحسين احوالهم والافادة من الموارد الطبيعية الزراعية والمحافظة عليها وتنميتها فضلاً عما يكون له من الأثر في تنظيم الانتاج الزراعي وحمايته .

مشروع

قانون الزراعة العام

رقم () لسنة ١٩٦١

المادة ١ — يسمى هذا القانون (قانون الزراعة العام لسنة ١٩٦١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ — تتولى وزارة الزراعة الشؤون التالية : —

- أ — الدراسة الفنية للأراضي وتصنيف التربة وتخضير الخرائط العامة والتفصيلية لأصناف الأراضي المختلفة بالاستناد الى التحاليل الطبيعية والكياوية للتربة وطوبوغرافية الأرض والمناخ وذلك من اجل ارشاد المزارعين الى افضل الطرق للاستفادة من اراضيهم .
- ب — ارشاد المزارعين وحملهم على اتباع الطرق الصحية لحفظ التربة من الانجراف ومنع ضياع المياه واقامة السلاسل والكثوف الترابية والحراثة على خطوط الارتفاعات المتساوية (Contours) والزراعات المتبادلة (Strip Cropping) من المحاصيل وزراعة الأراضي الشديدة الانحدار بالأعشاب وغيرها .
- ج — ارشاد القرويين والمزارعين الى اتباع الطرق المحسنة في الزراعة بمختلف فروعها ورفع مستوى الحياة الريفية بكافة الوسائل ومن ضمنها : —
 - ١ — تأسيس النوادي الريفية للبنين والبنات لتعويدهم على التعاون واتباع الطرق المحسنة في الزراعة والتدبير المنزلي عن طريق المشاريع الفردية الصغيرة .
 - ٢ — تشكيل لجان ارشادية قروية بالتعاون مع المرشدين في كل ما من شأنه خدمة القرويين ورفع مستواهم وأصلاح الريف الأردني (بمجهودهم المشتركة) .
 - ٣ — اقامة المعارض الزراعية والاجتماعات الريفية والمسابقات بين المزارعين ومنح المكافآت العينية والمقدية .
 - د — انشاء دائرة للبحث العلمي تقوم بالتجارب العلمية والحقلية والدراسات والخدمات الفنية في جميع فروع الزراعة وتشجّل ما يلي : —
 - ١ — تعيين الفنيين والاختصاصيين في مختلف الفروع الزراعية وتدريبهم .

هكذا من النص

- ٢ - إنشاء وتجهيز المختبرات ومحطات التجارب الرئيسية والفرعية .
- ٣ - إنشاء مراكز حكومية للبحوث الزراعية والعلمية المتعلقة بها .
- ٤ - تأسيس مكتبة علمية تحتوي على المراجع والكتب والمجلات العلمية الضرورية للبحث العلمي .
- ٥ - تشكيل مجلس قومي للبحوث العلمية الزراعية لتنسيق الأبحاث العلمية الزراعية ودراسة طرق تمويلها والتعاون مع الهيئات والوزارات الأخرى المعنية بالتنمية الزراعية والاقتصادية لتطبيق نتائج البحث العلمي وتبادل المعلومات مع الهيئات المماثلة في الدول الأخرى .
- ٥ - نشر الثقافة الزراعية الفنية والعلمية بكافة الوسائل ومن ضمنها :
 - ١ - إنشاء المدارس الزراعية العلمية والثانوية العالية .
 - ٢ - عقد الدورات الدراسية والتدريبية في المحطات والمستنباتات .
 - ٣ - نشر المحلات العلمية والزراعية والنشرات الفنية والإرشادية .
- و - مراقبة الصناعات الزراعية والزيتية والمعلبات والمخففات والألبان والمواد الغذائية والعلف والأسمدة والمعالجات الزراعية ويشمل ذلك :
 - ١ - تعريف هذه المواد ووضع مواصفاتها .
 - ٢ - إجراء التفتيش على المنتجات المحلية والمستوردة لدى المنتجين وفي المراكز الجمركية وفي محلات البيع .
 - ٣ - اخذ العينات وعمل التحاليل الكيماوية والبكتريولوجية وغيرها لمعرفة تركيبها ومنع الغش والفساد فيها .
 - ٤ - وضع بطاقات تعين اسم المادة ونوعها بالنسبة المثوية لما تحتوي عليه من المواد المفيدة .
 - ٥ - إنشاء المصانع النموذجية لأغراض تدريبية وصناعية .
- المادة ٣ - لوزير الزراعة أن يضع قرارات تنشر في الجريدة الرسمية ينظم فيها الشؤون التالية :
 - أ - تحديد وتعيين المساحات التي تزوع بالأشجار المثمرة والخضر والمحاصيل الحقلية والمحرجات وغيرها بعلا أو تحت الري وذلك بالنسبة للمناخ وسقوط الأمطار وطوبوغرافية الأرض وصلاحيات الموقع وطبيعة التربة وملاءمتها للزراعة وتبعا لظروف التسويق الداخلي والخارجي للمحاصيل ولسد حاجة البلاد عند الطوارئ ولأغراض التنظيم الاقتصادي للدخل القومي .
 - ب - تعيين الأصناف الملائمة للمناطق المختلفة من الحبوب والمحاصيل العلفية والاصطناعية والخضر والأشجار المثمرة وأصولها وغيرها من الزروع وتنظيم طرق اكتنازها ومراقبة إنتاجها واستيرادها ووضع المواصفات اللازمة لكل صنف وكذلك إصدار الشهادات المقررة لمنتجات البذار المحسن .

- ج - تجديد أنواع الآلات الزراعية المستوردة بالنسبة لصلاحياتها للعمل تحت الظروف المحلية وله أن يلزم وكلاء ومستوردي هذه الآلات بالاحتفاظ بكميات كافية من قطع الغيار اللازمة لها وبإنشاء مشاغل ثابتة أو متنقلة لصيانة الآلات الزراعية التي يستوردونها .
- د - اخضاع الفحول المستعملة في التلقيح الاصطناعي للرقابة الفنية والبيطرية ووضع الشروط اللازمة لتحضير السائل المنوي وتخزينه واستعماله وإن يفرض رسوم لقاء تلقيح الحيوانات لدى مؤسسات وزارة الزراعة .
- هـ - منع أو تحديد ذبح أنثى الأغنام أو منع ذبح صغارها قبل بلوغها سنا ووزنا معينين .
- و - تعيين نماذج سجلات الإنتاج الفردي للمواشي المحسة والزام أصحابها باستعمالها .
- ز - اخضاع المواشي المحسة ومتجاتها للفحوص البيطرية والكبائية .
- ح - منح الشهادات المتعلقة بالمواشي المحسة وتعيين نماذجها بالاستناد إلى تقارير خبراء وزارته .
- ط - الإشراف على تسويق المنتجات الزراعية ووضع الدرجات الفنية للخضر والفواكه المختلفة وفقاً للمواصفات الضرورية وتعيين طرق القطف والتعبئة والنقل .
- المادة ٤ - يتقيد المزارعون بالدورة الزراعية التي يقرها لهم وزير الزراعة بالنسبة لطبيعة الأرض وموقعها ومعدل سقوط الأمطار وتحسين خواص التربة ومنع إصابة المحاصيل بالأمراض والحشرات وزيادة دخل المزارع وغيرها من العوامل الأخرى .
- المادة ٥ - لوزير الزراعة أن ينشئ الأجهزة الفنية والإدارية اللازمة لتنفيذ أغراض هذا القانون .
- المادة ٦ - لا يجوز ممارسة التجارة بالآلات والمعالجات والأسمدة والبذور الزراعية إلا بترخيص من وزارة الزراعة .
- المادة ٧ - تخضع كافة الجمعيات الزراعية ونقابات المهنيين الزراعية وكافة المؤسسات والمنظمات والأندية الزراعية إلى رقابة وزير الزراعة .
- المادة ٨ - مع مراعاة ما ورد في المادة (٣) لمجلس الوزراء بتسليم من وزير الزراعة أن يضع أنظمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .
- المادة ٩ - يعاقب من يخالف أحكام هذا القانون والأنظمة والقرارات الصادرة بمقتضاه بالحبس حتى ثلاثة أشهر أو بالغرامة حتى مائة دينار وللمحكمة أن تقرر مصادرة المزايد المغشوشة والغاء الرخصة .
- المادة ١٠ - رئيس الوزراء ووزرا الداخلية والزراعة مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

(٥)

الرئيس : يتلى قرار اللجنة القانونية رقم (١١)
قرار رقم (١١)

اجتمعت اللجنة القانونية بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/٢/٢ برئاسة السيد نجيب الرشيدات وحضور السادة سليم البخت ، ميخائيل الملسا ، يوسف العظم ، شكيب الجيومى ، ياسر عمرو ، عبد الحميد الشريدة ، ونظرت في مشاريع القوانين التالية الحالة اليها وقررت الموافقة على :

- ١ - مشروع قانون الحرف والصناعات المعدل لسنة ١٩٦٢ .
- ٢ - مشروع قانون تعديل قانون ادارة القرى لسنة ١٩٦٢ .

الاسباب الموجبة

استناداً للتجارب التي مر بها قسم الصحة في امانة العاصمة ، وتسهيلاً لتحقيق الغايات التي وضع من جلها قانون الحرف والصناعات ، اقتضت المصلحة العامة وضع هذا التعديل لمنح طبيب البلدية داخل مناطق البلديات الصلاحيات التي كان يتمتع بها اطباء الصحة بمقتضى احكام القانون .

مشروع

قانون الحرف والصناعات المعدل

رقم () لسنة ١٩٦٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الحرف والصناعات المعدل لسنة ١٩٦٢) ، ويقرأ مع القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي باضائة العبارة التالية الى آخر ما جاء في تعريف عبارة سلطة الترخيص - فيها - .

(او طبيب البلدية ضمن منطقة اختصاصه) .

المادة ٣ - تعدل المادة (٤) من القانون الاصلي بشطب عبارة (وزير الدفاع) التي وردت فيها والاستعاضة عنها بعبارة (مدير الامن العام) .

المادة ٤ - تعدل المادة (٦) من القانون الاصلي بشطب عبارة (ووزير الدفاع) التي وردت بها والاستعاضة عنها بعبارة (او طبيب البلدية ضمن منطقة اختصاصه ، ومدير الامن العام) .

المادة ٥ - يلغى نص المادة (٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي . -
١ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر او بغرامة لا تتجاوز الخمسين ديناراً او بكليتا العقوبتين معاً كل من ارتكب في اية منطقة يسري عليها هذا القانون احد الافعال التالية :

- أ - تعاطي حرفة مصنعة دون رخصة
- ب - خالف اي حكم من احكام الفقرتين (٤ و ٣) من المادة (٥) من هذا القانون .
- ج - عرض للبيع اية مادة غذائية قابلة للتلوث مكشوفة او نقل هذه المادة بقصد البيع دون غطاء او دون ان يراعي النظافة او التعليمات الصحية بشأن المحافظة عليها من التلوث .
- د - عرض للبيع اية مادة غذائية تالفة غير صالحة للاكل او فقدت عناصرها الغذائية .
- هـ - عرض للبيع شراً غير صحي ، او عرضه في اوعية غير نظيفة .
- و - لم يراع النظافة التامة في المحلات او المعامل او المؤسسات التي يتعاطى حرفة فيها .
- ز - اتي بالنسبة للحرفة التي يقوم بها اي امر يتنافى مع الامور الصحية العامة ، او ما يخل بالنظام العام او الامن العام .

ح - تخلف عن العمل باي شرط من شروط الرخصة او باي شرط اخر مقرر .

٢ - اذا كانت المخالفة من اجل عدم الحصول على الرخصة فعلى المحكمة ان تحكم باغلاق المحل الذي ارتكبت فيه المخالفة الى ان يحصل مشغله على ترخيص يتعاطى تلك الحرفة اما في الاحوال الاخرى ، فالمحكمة ان تحكم باغلاق المحل مؤقتاً للمدة التي تراها حاسب نوع المخالفة وجسامتها وما حصل او قد يحصل بسببها من ضرر .

٣ - اذا تكررت المخالفة ، تضاعف العقوبة والمحكمة ان تحكم باغلاق المحل الذي تمت فيه المخالفة بصورة دائمة او مؤقتة المدة التي تراها .

المادة ٦ - تعدل المادة (١٤) من القانون الاصلي باضائة العبارة التالية بعد عبارة (في دوائر الصحة) التي وردت في الفقرة (٤) منها : (او في طبابة البلدية ضمن اختصاصها مجاً) .

المادة ٧ - تعدل المادة (١٥) من القانون الاصلي باضائة العبارة التالية بعد عبارة (طبيب الصحة) الواردين فيها :
(او طبيب البلدية)

المادة ٨ - تعدل المادة (١٧) من القانون الاصلي بشطب كلمة (والدفاع) التي وردت فيها .

رئيس مجلس النواب

مخبر

مخبر

سكرتير مجلس الامة بالوكالة

لؤي الرابي

هكذا منه الأصل

- ٢ -

الرئيس : مشروع قانون معدل لقانون ادارة القرى لسنة ١٩٥٤ هل لاجد ملاحظات عليه .

« فلم يبد احد رغبته في الكلام »

الرئيس : اذن يتلى مادة مادة للموافقة عليه .

« فتلاه المقرر مادة ماده ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر »

الاسباب الموجبة

ليس في قانون ادارة القرى رقم (٥) لسنة ١٩٥٤ ما يشير او يوضح بأن المجالس القروية المشكلة بمقتضى هذا القانون تقوم مقام المجالس المحلية التي كانت قائمة زمن الانتداب في فلسطين وانتهت بعد وضع قانون البلديات رقم (١٧) لسنة ١٩٥٤ . وعلى هذا الاساس فان المجالس القروية القائمة في كل من ضفتي المملكة الاردنية الهاشمية لا تستطيع ممارسة حقوق المجالس المحلية بالنسبة لقانوني الحرف والصناعات رقم (١٦) لسنة ١٩٥٣ وتنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٣١) لسنة ١٩٥٥ ، وبالتالي لا تستفيد من الرسوم التي تستوفي بمقتضى القوانين المشار اليها الامر الذي يضر بصالح هذه القرى ويتعارض مع سياسة الادارة البناء الرامية الى تطوير القرى والنهوض بها مما اوجب وضع هذا المشروع .

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٦٢
قانون معدل لقانون ادارة القرى

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل

لقانون ادارة القرى لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وماطرا عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣١) من القانون الاصيل بشطب ما جاء في الفقرة (٤) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

٤ - مجلس القرية او سلطة القرية او مجلس الوجوه او مجلس الاختيارية او السلطة المحلية او المجلس المحلي او الوجوه .

الواردة في اي قانون او تشريع اخر المعاني المختصة لما ادناه على الترتيب الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .

٧ - احاله مشاريع القوانين الواردة على اللجان المختصة

الرئيس : وردت مشاريع القوانين الآتية ووزعت على حضراتكم وهي من اختصاص اللجنة المالية فهل يوافق المجلس على احالتها اليها ؟

١ - مشروع قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦٣ .

ب - مشروع قانون معدل لقانون ضريبة الأبنية والأراضي داخل مناطق البلديات لسنة ١٩٦٣ .

ج - مشروع قانون ضريبة المواشي لسنة ٦٣

د - مشروع قانون معدل لقانون ضريبة الحرس الوطني لسنة ١٩٦٣ .

الاعمال اما الجلسة القادمة فموعدها يوم الثلاثاء القادم الموافق ١٢/٢/١٩٦٣ الساعة الحادية عشرة صباحاً والآن ارفع هذه الجلسة .
ورفعت الجلسة .

٥ - مشروع قانون معدل لقانون ضريبة الأراضي لسنة ١٩٦٣ .
الجميع : موافقون
٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة
الرئيس : انتهت الابحاث الواردة على جدول

سكرتير عام مجلس الامة بالوكالة
نزار الرفاعي

رئيس مجلس النواب
صديق طوقان

هكذا عند الاصل

مجلس الاعيان

مجلس الاعيان

اجتمع المجلس علناً وينصاب قانوني في الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الخميس الواقع في ١٩٦٣/٢/٧ برئاسة دولة السيد سعيد المفتي رئيس المجلس ويحضر سكرتير عام مجلس الامة بالوكالة الاستاذ نزار الرافي ،

تغيب معذراً : الدكتور محمود الدجاني والسيد محمد علي العجلوني .

تغيب بدون معذرة : صاحبها المعالي السيدان فلاح المدادحة وحسن الكاتب .

حضر من الحكومة دولة السيد وصفي التل رئيس الوزراء ووزير الدفاع ، وأصحاب السيادة : المعالي السادة : ابراهيم قطان وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وقاضي القضاة ، عز الدين المفتي وزير المالية والجوارك ، محمد اسماعيل وزير الاشغال العامة ، عبد الوهاب الحجابي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون الرئاسة ، كمال الدجاني وزير الداخلية والشؤون البلدية والقروية ، الدكتور صبحي امين عمرو وزير الصحة ، الدكتور خليل السالم وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة لشؤون الرئاسة ، الدكتور قاسم الرعاوي وزير الزراعة .

افتتاح الجلسة

الرئيس : ينصب قانوني اعلن افتتاح الجلسة بسم الله الرحمن الرحيم

ونبحث الآن في المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الجميع : تصادق على ما جاء فيه ونعفي السكرتير العام بالوكالة من تلاوته .

٢ - الاجازات والاعتذارات

الرئيس : تنلى الاجازات والاعتذارات الواردة

١ -

السكرتير العام بالوكالة : وردت المعذرة التالية من الدكتور الدجاني وهذا نصها :

بروقي

دولة رئيس مجلس الاعيان - عمان

ظروف قاهرة تحول دون حضوري جلسة اليوم ، الرجاء المعذرة ، وشكراً

الدكتور محمود الدجاني

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتي الجميع : موافقون

٢ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذه معذرة اخرى : دولة رئيس مجلس الاعيان الالفهم

اعتذر عن حضور جلسة اليوم لاسباب مرضية واقبلوا احترامي

العين محمد علي العجلوني

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتي الجميع : موافقون .

٣ - لتقسيم القانوني

الرئيس : هناك احد الزملاء الكرام وهو معالي السيد موسى ناصر لأن لم يقسم بين القانوني فليفضل (وهنا وقف جميع من في المجلس)

السيد ناصر : اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصاً للملك والوطن ، وان احافظ على الدستور وان اخدم الامة واقوم بالواجبات الموكولة الي حق القيام .

(وهنا جلس الجميع)

٤ - مقرارات اللجنة القانونية

(أ)

الرئيس : والآن ليتفضل مقرر اللجنة القانونية معالي السيد ضيف الله الحمود لتلاوة مقررات اللجنة

قرار رقم (٥)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٨ وتغيب عن الجلسة معالي السيد حسن الكاتب ، ونطرت في مشاريع القوانين المؤقتة الحالية عليها من قبل دولة رئيس المجلس ، وبعد دراستها قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب الموقر وهي :

١ - مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٦٢ .

٢ - مشروع القانون المعدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٦٣ .

٣ - القانون المؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون مراقبة اشربة السبيا .

٤ - القانون المؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون البلديات .

٥ - القانون المؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون تحويل الاراضي من نوع الميري الى ملك

الرئيس : هل يوافق المجلس على ما جاء بقرار اللجنة القانونية رقم (٥) ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس : اذن تنلى جيلده المشاريع والقوانين واحدا واحدا ومادة مادة للتصويت والموافقة عليها .

١ -

الرئيس : يتلى مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ٦٢ مادة مادة للموافقة عليه

(فتسلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه) وهذا نصه :

قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون التقاعد المدني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعليقات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤) من القانون الاصيل باضافة عبارة (ومؤسسة الاقراض الزراعي) بعد عبارة (المصرف الزراعي) الواردة في الفقرة (ب) منها - ٢ -

الرئيس : يتلى مشروع القانون المعدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٦٣ مادة مادة للموافقة عليه .

(فتسلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه) وهذا نصه :

قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٨ والذي يسمى فيما بعد بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (١) من المادة (٣) من القانون الاصيل باضافة الجملة التالية اليها : - الا اذا كان المطلوب تسجيله وفقاً ذرياً فتستولي عنه رسماً خاصاً مبيتاً في الجندول الملحقتي المشار اليه آنفاً .

هكذا من الاصل

تعديل جدول الرسوم الملحق بقانون تسجيل الأراضي

يعدل البند (٢٥) من الجدول بالشكل التالي :-

الرقم	نوع المعاملة	الرسوم
٢٥	انشاء الوقت	١/ من القيمة المقدرة للوقت الذي بشرط ان لا تقل عن دينارين ولا تزيد عن عشرين دينارا .

- ٣ -

الرئيس : يتلى القانون المؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون مراقبة اشربة السينا مادة موافقة عليه .

(فتلاه المقرر مادة موافقة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه) وهذا نصه :

قانون مؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٦٢
قانون معدل لقانون مراقبة اشربة السينا لسنة ١٩٥١

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون مراقبة اشربة السينا المعدل لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع قانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٥١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تحذف عبارة (وزير الداخلية) ايها وردت في القانون الاصيل ويستعاض عنها بعبارة (رئيس الوزراء - المدير العام للتوجيه والانباء -)

المقرر : وارجو بهذه المناسبة ان يأذن لي دولة رئيس المجلس ان اسأل من دولة رئيس الوزراء الاكرم حول ما جاء في المادة الثانية من هذا القانون

المادة (٢) تحذف عبارة (وزير الداخلية) ايها وردت في القانون الاصيل ويستعاض عنها بعبارة (رئيس الوزراء - المدير العام للتوجيه والانباء -) كلمة رئيس الوزراء يليها كلمة المدير العام للتوجيه والانباء ، هل المقصود بأن المدير العام للتوجيه والانباء هو الذي يعين اعضاء مجلس المراقبة ام ان دولة الرئيس الذي يعين هؤلاء .

رئيس الوزراء ووزير الدفاع : رئيس الوزراء الا اذا خول هذه الصلاحية للرئيس العام للتوجيه والانباء .

- ٤ -

الرئيس : يتلى القانون المؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون البلديات مادة موافقة عليه .

(فتلاه المقرر مادة موافقة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه) وهذا نصه .

قانون رقم () لسنة ١٩٦٣ قانون معدل لقانون البلديات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - تعدل الفقرة (١) من المادة الثامنة من القانون الاصيل على النحو التالي :

١ - مدة دورة المجلس اربع سنوات اعتبارا من تاريخ تسلمه مهامه بمقتضى المادة (٣٢) من هذا القانون ، ويجوز حل المجلس قبل انتهاء مدة دورته وتعيين لجنة تقوم مقام المجلس المتحلل لمدة لا تزيد

وتسجل باسماء اصحاب الحق فيها باعتبارها ملكا ويستثنى من ذلك اية ارض اميرية لم تتم تسويتها وتم تسجيلها بحسب الفريضة الشرعية باسماء اصحاب حق الانتقال بعد العمل بالقانون المذكور .

ب - كل ارض اميرية سواء كانت مسجلة ام غير مسجلة ولم تتم تسويتها تنتقل الى الورثة او المتصرفين بها على اساس التقسيم الشرعي اذا حصلت الوفاة بعد العمل بالقانون المذكور .

(ب)

الرئيس : ارجو ان يتلى القرار رقم (٦) .

المقرر :

قرار رقم (٦)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٨ وتغيب عن الجلسة معالي السيد حسن الكاتب ونظرت في القانون المؤقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٢ ذيل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٤٢ بعد ان استدعت وكيل وزارة الداخلية واستوضحت منه عن الاسباب الموجبة لهذا القانون وحصر العمل بساحكاه بمغتري الأردن في الامريكتين واروبا وبنسبة الدراسة قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب المؤقت .

اللجنة القانونية

الرئيس : هل يوافق المجلس على ما ورد بقرار اللجنة ام هناك من يود المناقشة والكلام ؟

الاستاذ الشيخ الجعبري : لي كلمة .

الرئيس : بفضل .

الاستاذ الشيخ الجعبري : هناك جالية خليلية بمصر ، وقد حُرقت من الجنسية المصرية والجنسية

على مئة يجري خلالها انتخاب المجلس الجديد وذلك بقرار يصدره مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية مع بيان الاسباب الموجبة ، ولا يكون قرار الحل خاضعا لأي طريق من طرق الطعن .

- ٥ -

الرئيس : يتلى القانون المؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون تحويل الأراضي من الميري الى ملك مادة موافقة عليه .

(فتلاه المقرر مادة موافقة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه) وهذا نصه :

القانون المؤقت المعدل لقانون تحويل الأراضي من نوع الميري الى ملك رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (القانون المعدل لقانون تحويل الأراضي من نوع الميري الى ملك لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع القانون رقم (٤١) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤) من القانون الاصيل باعتبار ما جاء فيها قهره (١) واضافة الفقرة التالية اليها :-

٢ - أ - بالرغم مما ورد في الفقرة الاولى من هذه المادة لا تطبق احكام الفريضة الشرعية على اصحاب حق الانتقال والتصرف في الاراضي الاميرية التي لم تتم تسويتها المسجلة منها وغير المسجلة اذا حصلت الوفاة قبل العمل بالقانون الاصيل بل تؤخذ حسب المسألة القانونية

هكذا منه الاصل

الأردنية ، ولهذا لا ارى فرقا بينها وبين من يسكن الأمريكيتين ، فارجو ان يشمل هذا القانون الجالية الأردنية بمصر لانها تريد ان تخرج من هناك لزيارة اهلها واقاربها واصدقائها وذويها وتريد ان تقيم هنا. فارجو تعديل القانون .

رئيس الوزراء ووزير الدفاع : قوانين الجنسية واعطاء الجوازات في الاردن من اسهل القوانين في اي بلد عربي آخر ، ولغاية الآن لا يوجد اي عربي تغلب في اخذ جواز سفر اردني ، هذه عبارة عن وثيقة سفر لمن يجب الاحتفاظ بجواز سفره الاصلي وبفس الوقت التسهيلات المعطاة للاردنيين .

وان كان هنالك احد من الخليل موجود في مصر ويريد الحصول على جنسية فليس بهذا التشريع الجواب على قضيتهم وانما بقوانين الجنسية الاخرى.

الاستاذ الشيخ الجعبري : كثير ما يطلبون.

رئيس الوزراء ووزير الدفاع : المقصود بهذا القانون . الحقيقة انه وثيقة سفر وليس جنسية.

الاستاذ الشيخ الجعبري : هنالك كثير ما يطلبون جوازات سفر ولا يمنحونها لهم.

رئيس الوزراء ووزير الدفاع : ارجو ان نحضر لنا بعض الحوادث ونحن مستعدون لتحقيق رغبتهم. الاستاذ الشيخ الجعبري : لدى وزارة الداخلية الكثير.

رئيس الوزراء ووزير الدفاع : الا اذا كانت قضايا أمن ، على كل حال نحن متساهلين للغاية.

الرئيس : هل يوافق المجلس على القانون رقم ٤٩ ذيل لقانون جوازات السفر كما اقتره اللجنة القانونية بقرارها وكما ورد من مجلس النواب ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس : اذن ينال القانون مادة مادة للموافقة

عليه فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه مجموعه وهذا نصه :

قانون مؤقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٢
ذيل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٤٢
المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (ذيل لقانون جوازات السفر رقم ٥ لسنة ١٩٤٢) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يضاف ما يلي الى قانون جوازات السفر رقم ٥ لسنة ١٩٤٢ :

أ - يجوز لوزير الداخلية او لمن يفوضه ان يمنح جوازات سفر يعمل بها لمدة خمس سنوات للأشخاص المغتربين وزوجاتهم واولادهم المقيمين في الأمريكيتين واوروبا .

ب - تطبق على جوازات السفر المشار اليها في الفقرة (أ) احكام المادتين الثالثة والرابعة من نظام جوازات السفر رقم (١) لسنة ١٩٤٠ .

المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزير الداخلية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

٥ - الاسئلة والاجوبة

الرئيس : ناتي الآن الى بند الاسئلة والاجوبة فارجو من السيد السكرتير تلاوة الاسئلة ثم الاجوبة ، تفضل .

- ١ -

السكرتير العام بالوكالة :

سؤال رقم ١٢

تاريخ ١٩٦٢/١٢/٩

دولة رئيس مجلس الاعيان الالخم

الموضوع / طريق الرصيفة - عين غزال - عمان
ارجو التلطف باحالة السؤال الآتي على معالي

وزير الاشغال العامة : -

لماذا لا تعمل وزارة الاشغال على شق طريق

دولة رئيس مجلس الاعيان

الموضوع - طريق الرصيفة - عين غزال - عمان
اشير الى كتاب دولتكم رقم ٧٣٤/١٨/٩ تاريخ ١٢/١٢/٦٢ والسؤال رقم ١٢ تاريخ ٩/١٢/٦٢ المقدم من العين معالي السيد ضيف الله الحمود .

ان الطريق موضوع البحث يشكل جزءا من مشروع طريق مقترح قامت بدراسته هذه الوزارة ليربط محطة القصر (ام الحيران) بوادي ام الرمم ومنه الى عين غزال فالرصيفة الا ان الصعوبة التي تعترض تنفيذ هذا المشروع تنحصر في القسم الذي يقع ضمن حدود امانة العاصمة وخاصة بين معسكر المحطة ومبنى جمرك عمان ، هذا بالإضافة الى تمويل هذا القسم .

تعمل الوزارة حاليا على انشاء جزء من القسم الحاذي لوادي الرمم بالإضافة الى اكمال انشاء طريق صويلح - الرصيفة الذي يشكل القسم الاخير منه جزءا من المشروع موضوع البحث .

بعد اكمال طريق صويلح - الرصيفة يصبح الجزء المتبقي الذي يقع مسؤولية انشائه على هذه الوزارة من الطريق موضوع البحث خمسة كيلومترات وهو الجزء الذي يقع بين مبنى جمرك عمان وطريق صويلح - الرصيفة ، ستقوم هذه الوزارة بطلب رصد المخصصات اللازمة عند الوصول الى محل مع امانة العامة والقوات المسلحة للمنطقة المنوه عنها في اعلاه التي تقع ضمن حدود امانة واقرار هذا المشروع كليا من قبل المسؤولين .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

وزير الاشغال العامة

محمد اسماعيل

جديدة من الرصيفة الى عين غزال فراكرا العاصمة لتفادي اختطار تصدع الطريق الحسالية المؤدية الى ماركا فالمدينة بسبب اعمال وانشاءات شركة القوسفات علما بأن الدراسات حول هذه الطريق المستوضح عنها جارية منذ مدة طويلة بالتعاون مع امانة العاصمة وقيادة القوات المسلحة وهي اي الطريق موضوع البحث مستخضرة المسافة في حالة فتحها حوالي خمسة كيلو مترات وتجعل لعمان مدخلين من الجهة الشمالية الشرقية وتسهل حركة النقل والسير كما تجعل مدخل العاصمة الرئيسي وتنتشر العمران في المنطقة الممتدة من الرصيفة الى عين غزال وتسهل استئجار الاراضي الزراعية فيها لتوفر وجود المياه وخصب التربة وتيسر معها حركة تسويق الحاصلات الزراعية في وادي الرصيفة عين غزال .

ان المار في الطريق الحالية يشاهد كيات الازربة والانقاض الكبيرة على جانب الطريق ويتصور الخطر المداهم بتصدع وتشقق الطريق المكسورة بالنسبة للاعمال البخارية تحت وفوق سطح الارض في منطقة استخراج القوسفات والمصلحة العامة تقتضي تقديم ايضا من وزارة الاشغال عن هذا الموضوع .
آمل ان يكون من المقرر رصد المخصصات الكافية في مشروع الموازنة القادمة لتحقيق هذه الفكرة مع تقديم اطيب تحياتي وفائق احترامي .

عمان ١٩٦٢/١٢/٧

عضو مجلس الاعيان

ضيف الله الحمود

السكرتير العام بالوكالة : (متابعا) وههنا

الجواب على السؤال .

وزارة الاشغال العامة - عمان .

الرقم ٦٥٤/٣/٨

التاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢

هكذا منه الأصل

السيد الحمود : مع قبولي الوعد الذي تكرمت به وزارة الاشغال العامة ، فاني ارجو ان الفت نظر معالي الوزير الى ان يتبين قد تصدعا على جانب هذا الطريق الذي شكوت منه ، وهو الطريق الحالي ، وعلى الرغم من ان البيتين المشار اليهما قد تصدعا في الاشهر الاخيرة نتيجة لما اشرت اليه في سؤالي ، فان وزارة الاشغال العامة ما زالت معنية بتوسيع الطريق الحالي بجهة البيتين المذكورين ، وكنت زرت وزارة الاشغال قبل سنتين وتدارست الامر مع بعض المهندسين فوجدت بان الطريق الجديدة تختصر هذه المسافة بحوالي ستة كيلو مترات . وفي حينها اصدر دولة رئيس الوزراء في ذلك الحين ايمساراً لبعض المهندسين في دوائر أخرى للاشتراك مع وزارة الاشغال وامانة العاصمة للاطلاع على مخطط هذا الطريق المقترح ، وكانت قيادة الجيش العربي قد اسهمت على الكشف على الطريق هكذا وتم الرأي على ان يصار على شق هذا الطريق ، وطالما ان وزارة الاشغال اعطت وعداً بالاهتمام بهذا الطريق ، فأقدم منها بالامتنان .

- ٢ -

السكرتير العام بالوكالة : وسأتلو السؤال رقم ١٧ وجواب معالي وزير الاشغال عليه :

سؤال رقم ١٧

تاريخ ١٩٦٢/١٢/٩

دولة رئيس مجلس الاعيان الاخفم

الموضوع : طريق سوف - عين جتا - عجلون
منذ حوالي ثمان سنوات واهالي عجلون وعين جتا وبعض اهالي بلدة سوف يطالبون بشق الطريق من سوف بالجساة الغرب الى عجلون مباشرة دون الدوران حول بلدتي حبلين وعين للوصل الى مركز

قضاء جبل عجلون . . والطريق المشار اليها تختصر المسافة حوالي عشرة كيلومترات تقريباً. وقد فهمت من احد مهتممي وزارة الاشغال العامة بأن دراساتها جاهزة.

فهل لي ان ارجو دولتكم احالة السؤال الآتي الى معالي وزير الاشغال للاجابة عليه مشكوراً وهو : لماذ لا تقوم وزارة الاشغال بفتح الطريق المبحوث عنها ، لانها كما ذكرت تختصر المسافة بين جرش وعجلون وهي في اجزاء متعددة منها مفتوحة في الوقت الحاضر ولا تحتاج الا للتسوية والتعبيد وكذلك فانها معبدة من عجلون حتى نهاية عين جتا وتفيد هذا المشروع يساعد على تسويق المحاصيل الزراعية في جبال عجلون ويسهل حركة تنقلات محافظي الحراج في المناطق الحرجية التي ستخترقها الطريق المشار اليها ، في حالة فتحها وبالتالي فان هذه الطريق مفيدة جداً وضرورية جداً ولتطف وزارة الاشغال بالاستجابة الى هذه الرغبة والاهتمام بهذا السؤال يقابله مزيد من الشكر والامتنان .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عمان ١٩٦٢/١٢/٧

عضو مجلس الاعيان

ضيف الله الحمود

السكرتير العام بالوكالة : (متابعاً) وهذا هو الجواب .

وزارة الاشغال العامة

الرقم ٥٨٩/٣/د٨

تاريخ ١٩٦٣/١/٢١

دولة رئيس مجلس الاعيان الاخفم

الموضوع : طريق سوف - عين جتا - عجلون

اشير الى كتاب دولتكم رقم ٣ / ١٨ / ٣٣٤

تاريخ ١٩٦٢/١٢/١٢ والى السؤال رقم (١٧)

تاريخ ١٩٦٢/١٢/٩ المقصود من العين معالي السيد ضيف الله الحمود .

ان وزارة الاشغال العامة لم تقم باعداد المخططات والتصاميم لهذه الطريق كما انها لم تنسب رصد المخصصات اللازمة لفتحها وتعييدها ، وذلك للأسباب التالية :

١ - ان الطريق المقترحة ستربط سوف بعين جتا ولن تمر بآية مدينة او قرية اخرى وعلى ذلك فانها ستستعمل فقط من قبل السيارات المتقلة بين سوف وعجلون وستكون فائدتها محدودة والسير عليها قليلا ، علماً بان سوف مربوطة ادارياً بقضاء جرش حيث تربطها مواصلات حسنة والمتصرفية في اربسليت تربطها طريقين احدهما المارة بعين وعجلون والاخرى المارة بجرش والحصن .

٢ - ان طول الطريق المقترحة تبلغ حوالي ثمانى كيلومترات وتقدر النفقات اللازمة لفتحها وتعييدها وتزفيتا بأكثر من اربعين الف دينار بالاضافة الى ان هذه الطريق تعتبر من الطرق القروية التابعة الى وزارة الداخلية/ الشؤون البلدية والقروية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

وزير الاشغال العامة

محمد اسماعيل

السيد الحمود : جرى بحث هذه الطريق في عهد المرحوم دولة السيد فوزي الملقى ، وأذكر ان وزيرين في ذلك الحين قد اختلفا بشأن هذه الطريق الهامة التي لم يوفق المهندس الذي كتب مثل هذا الكتاب وعرضه على معالي الوزير الحق في بيان هذه الطريق ، هذه الطريق ليست بين سوف وعين جتا ، ان هذه الطريق بين جرش وعين جتا ، وفيها اذا فتحت فانها تسير مع تجمعات السيد رئيس الوزراء والمسؤولين عن السياحة وكذلك مع تجمعات وزارة الزراعة في ان يعنى بالمناطق السياحية والمناطق الحرجية

وخاصة جبل عجلون . وليس من المنطق ان يسافر مسافر من عجلون فينتجه الى الشمال حوالي بضع كيلو مترات ثم ينحرف الى الجهة الجنوبية ثم الى الشرقية طلالوان هذه الطريق كما ذكرت صالحة في معظم اجزائها ولا تحتاج الا ان يتدارسها بعض المهندسين في قضاء جرش وجبل عجلون ولواء عجلون ويقدموا بها مخططاً صالحاً ولذلك فأني غير مقتنع بهذه الاجابة .

وزير الاشغال العامة : اذا كان هدف معالي العين المحترم هو ايجاد قضاء عجلون بقضاء جرش ، فان وزارة الاشغال العامة تقوم ببناء طريق من الدرجة الاولى والمستوى الذي بنيت عليه طريق عمان القدس التي تم افتتاحها منذ ايام قليلة واعتقد ان هذه الطريق ستؤمن اتصال اللواتين ببعضها البعض بالاضافة الى هذا ستربط لواء عجلون بلواء نابلس ، وستربط لواء عجلون بطريق بغداد ، وبذلك ستؤمن المصلحة الزراعية التي نوه اليها ، معالي العين المحترم .

السيد الحمود : على كل حال ارجو من دولة رئيس مجلس الاعيان الموقر ان يأذن لي بهذا الطلب من الحكومة .

الرئيس : تفضل .

السيد الحمود : ان هذا الطريق بنظري مهم جداً واكون شاكرآ لفسيا لو تكرم معالي الوزير او دولة رئيس الوزراء بايجاد احبين المهندسين اما ليقنعني او لا تقنع ذلك المهندس لاهمية ذلك الموضوع .

رئيس الوزراء ووزير الدفاع : يا سيدي هذا الطريق الذي ذكره معالي الحال الواقع انابر تسييراً على الاقدام ولو عندنا مخصصات زيادة لا شك فهو مفيد جداً ومن الضروري تعبيده ، ولكن في حسان الاولوية وفي منطقة عجلون فانها هناك امكنة تلزمها الطرق

أكثر من هذه المنطقة. وما دام سوف ونجملون وجرش عن طريق سوف وعين وعيلين ولعلجون ولعين جينا مؤمنة وبالطبع احسن لو صحت لنا طريق جديدة لو كانت لدينا مخصصات.

السيد الحمود : طالما وان الامر كما اشار اليه دولة رئيس الوزراء فاني ارجع فأقبل على وزارة الاشغال العامة .

الدكتور خليفة : دولة الرئيس : نقطة نظام . لما يوجه عين محترم سؤالاً للحكومة ويؤتى بالجواب الخطي ، العين يجب مرة واحدة ويكتفي اما بقبول الجواب والشكر واما بعدم الاقتناع بالاجابة ، ولا يجوز مطلقاً ان يحول السؤال الى مناقشة ثم بعد الاقتناع او عدم الاقتناع يأتي ويقول اكتفيت ، عليه ان يعيد النظر وان يبحث في الموضوع لان عدم قناعته يمثل هذا الجواب يعمل للزملاء المحترمين الحق في البحث مع الزميل عن عدم القناعة ومن حقهم ان يبنوا رأيهم ان لا يقبلوه .

لذلك هنا تصبح الاسئلة موضع مناقشة .

الرئيس : رمضان كريم يا دكتور

- ضحك -

الرئيس : أقل يا نزار بك

- ٣ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذا جواب معالي وزير الاشغال على السؤال رقم ٢٠ المقدم من معالي السيد ضيف الله الحمود .

سؤال رقم ٢٠

تاريخ - ١٩٦٢/١٢/٩

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم الموضوع - طريق الرمثا - الطرة - الشجرة - عمراوه - الذنبيه -

أرجو أن تفضلوا دولتكم بأحالة السؤال التالي على معالي وزير الاشغال العامة :

حيث كانت الطريق الموصلة ، الرمثا ، بالطرة فالشجرة ، فالذنبيه ، وعمراوه ، قد فتحت منعدمة طويلة ، وسويت من الناحية الفنية ، لذا فأنني ارجو ايضاح ما اذا كان في النية اقتراح رصد المخصصات الكافية ، في مشروع الموازنة القادمة ، لترفيت الطريق المذكورة ، مع العلم بانها هي الطريق الوحيدة في قائمقامية الرمثا ، وترتبط معظم القرى بالمركز وبمدينة اربد مركز اللواء ، وفي فصل الشتاء يحدث ان تتعطل المواصلات ، بين هذه القرى ومدن وقرى اللواء الأخرى ، بالإضافة الى أن تعميدها وترفيتا ، وهي ضمن منطقة قرى واقعة على الحدود ، وعند مدخل الاردن الرئيسي ، من الجهة الشمالية ، يخير دعاية عن الجهود التي تبذل لاعمار البلاد وازدهارها والسؤال عن هذه الطريق يستهدف المساهمة في معالجة الشؤون العامة والاجابة عليه تقابل بمزيد الشكر والامتنان .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

عمان ١٩٦٢/١٢/٧

عضو مجلس الاعيان

ضيف الله الحمود

السكرتير العام بالوكالة (متابعا) : وهذا هو الجواب .

وزارة الاشغال العامة

الرقم ٥٩٥/٣/ ٨

التاريخ ١٩٦٢/١٢/٢١

دولة رئيس مجلس الاعيان

الموضوع - طريق الرمثا - الطرة - الشجرة - عمراوه - الذنبيه -

اشير الى كتاب دولتكم رقم ٧٣٥/١٨/٣ تاريخ ١٩٦٢/١٢/١٢ والى السؤال رقم (٢٠)

المؤرخ في ١٩٦٢/١٢/٩ المقدم من العين معالي السيد ضيف الله الحمود .

ان طريق الرمثا - الطرة - الشجرة - عمراوه الذنبيه تعتبر في الوقت الحاضر من الطرق القروية وقد احيلت عطاءات لتوريد حصصه مخلوطة لقرش وتأمين اماكن الغرز من هذه الطريق بحيث يكون صالحا للسير في موسم الشتاء وتستمر هذه العملية خلال السنة المالية الحاضرة .

ولما كانت هذه الوزارة تقدر اهمية هذا الطريق فانها توصي اعتبار هذه الطريق من الطرق القروية الهامة علما بأن طول هذا الطريق هو (٢٢) كيلومترا والمخصصات اللازمة لتعميدها وترفيتا بعرض (٤) امتار اسفلت تقدر بـ (٦٠٠٠٠) دينار ، وان هذه الطريق في الوقت الحاضر من مسؤولية وزارة الداخلية الشؤون البلدية والقروية .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ،

وزير الاشغال العامة

محمد اسماعيل

السيد الحمود : شكراً ،

- ٤ -

السكرتير العام بالوكالة : وقد ورد الجواب

التالي من معالي وزير الزراعة وهو زد على سؤال

العين المحترم معالي السيد ضيف الله الحمود .

سؤال رقم (٢١)

تاريخ - ١٩٦٢/١٢/٩

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

تروون دولتكم ، والمجلس الكريم ، أن الجراد يغزو البلاد باستمرار ، ومن البلدان المجاورة . وتبذل وزارة الزراعة وقوات الجيش جهوداً متواصلة ، ومشكورة

في مكافحته ، بعد أن تكون الخربة قد انقضت الكثير في هذا السيل ، لا بل ويعتقد ، بأن الأردن ، يأتي في طليعة الدول التي تولى هذا الموضوع اهتماماً بالغاً ويبدل أقصى مال لديه من جهد ومالي أعمال المكافحة في حين تتكاسل بعض البلدان ، ذات العلاقة المشتركة وتضع ثقل الحمل على عاتق الحكومة الأردنية ، ووزارة زراعتها ، راجياً توجيه السؤال التالي الى معالي وزير الزراعة .

ما هي النفقات التي انقضت ، خلال السنوات العشر الاخيرة ، في مكافحة غزوات الجراد الصحراوي ، وما هي الملاحظات ، والمقترحات التي تبذلها وزارة الزراعة في هذا الموضوع ، وما اذا كان لدى الوزارة علم ، نتيجة ابحاث المؤتمرات الدولية ، المتعاقبة ، والتي اشتركت فيها الحكومة الأردنية ، عن مشروع جهد مشترك ، سيبدل في المستقبل القريب تتعاون فيه دول المنطقة ، مع عدد كبير من دول العالم التي يهجمها الامر ، في سبيل مكافحة الجراد في مناطق انطلاقه من افريقيا ، والربع الحالي ؟

ان هذا الموضوع مهم في رأيي ، والاستماع الى اية ايضاحات عنه من معالي الوزير ينير المجلس والرأي العام .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

عمان ١٩٦٢/١٢/٨

عضو مجلس الاعيان

ضيف الله الحمود

السكرتير العام بالوكالة (متابعا) : وهذا هو

الجواب .

الاستاذ الشيخ الجهمري : الجراد شتأكله بدلا

من ان يأكلنا هذه السنة .

- ضحك -

مكتبة من الاصل

السكرتير العام بالوكالة :

وزارة الزراعة

الرقم ٥٩٩/١٧/٢

التاريخ ٦٣/١/٢٣

دولة رئيس مجلس الاعيان

اشير الى كتاب دولتكم رقم ٧٣٣/١٨/٣ تاريخ ١٩٦٢/١٢/١٢ وفيما يلي الاجابة على ما جاء بالسؤال رقم (٢١) تاريخ ٦٢/١٢/٩ الموجه من قبل معالي العين السيد ضيف الله الحمود .

لقد غزا الجراد الصحراوي اراضي الممكة سبع مرات خلال العشر سنوات الماضية وبلغت تكاليف تلك الحملات حوالي سبعمائة ألف دينار .

وتتطور مكافحة نتيجة لما تكشفه الابحاث من استعمال الطعوم السامة الى استعمال وسائل الرش سواء كانت من الارض او من الجو وستقوم الوزارة هذه السنة بشراء اجهزة الرش والسيارات الخاصة بذلك، كما ستوقع اتفاقا مع منظمة الاغذية والزراعة الدولية للاستفادة من القوة الجوية الضاربة التي استنتها المنظمة والتي سيكون مركزها بيروت وبموجب هذه الاتفاقية يستطيع الاردن عندما يحدد خط الجراد ان يعلم المنظمة الدولية التي تقوم بدورها بالاتصال بالمركز لتحريك القسوة الجوية الضاربة لاجراء عمليات المكافحة حسب نصوص الاتفاقية ومن ناحية الجهود المشتركة في مكافحة الجراد الصحراوي فانها قائمة ويشترك كل من الاردن والجمهورية العربية السورية والعراق والكويت والباكستان والمهند والجمهورية العربية المتحدة والسودان في الحملة الدولية لمكافحة الجراد داخل الجزيرة العربية تحت اشراف منظمة الاغذية والزراعة الدولية .

وقد شكلت سنة ١٩٥٠ هيئة فنية استشارية للجراد الصحراوي لتقديم المشورة الفنية الى مديري عام

منظمة الاغذية والزراعة الدولية وتشترك جميع الدول التي يفزوها الجراد في مشروع الصندوق الخاص لمكافحة الجراد الصحراوي والذي مدته ست سنوات وبموجب هذا المشروع تقوم المنظمة بالمسح البيئي في مناطق تكاثر الجراد كما است محطات ابحاث الجراد في بيزان في الجزيرة العربية بالإضافة الى كل ذلك تعقد دورات تدريبية لمكافحة الجراد ويشترك فيها الاردن وباقي الدول التي يفزوها الجراد كما تبذل المنظمة الجهود لتقوية وسائل الاعلام والتنشؤات عن تحركات الجراد .

وقد استهتت اقليمية لمكافحة الجراد لشرق افريقيا كما تبذل المنظمة الجهود لتأسيس هيئات اقليمية في الشرق الاقصى والاطوسط . يتضح لكم من كل هذه الجهود العالمية المشتركة التي تبذل لمكافحة هذه الآفة الخطرة ، ونحن في هذا البلد ساهرون على مكافحتها ولدينا عدد من الخبراء عركتهم التجارب والخبرة فاصبحوا بفضل يقظتهم وسهر الدولة على تجنيب طاقاتها المختلفة في سبيل انجاح اعمال المكافحة بتمتعون باحترام جميع الهيئات المعنية على الصعيدين الدولي والمحلي واننا واثقون انه بفضل تطوير اساليب المكافحة وتنميتها ستجنب البلد ضرور هذا الخطر المالحق .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الزراعة

الدكتور قاسم الريماوي

السيد الحمود : شكر

— ٥ —

السكرتير العام بالوكالة : وقد ورد الجواب على السؤال رقم (٢٥) المقدم من العين معالي السيد ضيف الله الحمود وهذا من نص السؤال

سؤال رقم (٢٥)

تاريخ - ١٩٦٢/١٢/٩

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

الموضوع - سؤال عن حصر زراعة التبغ في البلاد ؟

يشكو، الكثيرون من المزارعين ، وبمزيد المراءة والاسى ، من أن زراعة الدخان الراجحة وقفا على بعض المزارعين ، دون غيرهم ، وان المتجرين بهذه الزراعة في بعض الحالات ، من غير اصحاب الاراضي ، ولا من المزارعين ، مع انهم غير متفرغين ، من جهة ، والاراضي التي يستغلونها ليست اكثرا خصبا ، وجودة من الاراضي الاخرى المحروقة ، والصالحة لهذه الزراعة وحيث كان الموضوع من الأهمية بمكان . لذا ، فاني أرجو احالة السؤال التالي الى دولة رئيس الوزراء الافخم :

هل في النية ، الاعاز بتشكيل لجنة مشتركة ، من وزارات الزراعة ، الجمارك ، الاقتصاد . للدراسة هذا الموضوع ، وتقديم توصي بشأنه الى دولتكم ، واذا كان الامر كذلك فاني امل ايضا عن ذلك في مجلس الاعيان الكريم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عمان ١٩٦٢/١٢/٨

عضو مجلس الاعيان

ضيف الله الحمود

السكرتير العام بالوكالة : (متابعا) وهذا

هو الجواب

الرقم ١٣٣٣/١/٢٨ اعيان

تاريخ ٦٣/١/٢٧

دولة رئيس مجلس الاعيان

ارجو ان الفت نظر دولتكم الى كتاب معالي

وزير الجمارك رقم ١١٧٥/١٢/١٥ تاريخ ١٩٦٣/١/٩

المرسلة اليكم نسخة منه مباشرة والمضمن الاجابة على السؤال رقم (٢٥) المقدم من معالي العين السيد ضيف الله الحمود .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

وصفي التل

وزارة المالية - الجمارك

الرقم ١١٧٥/١٢/١٥

التاريخ ١٩٦٣/١/٩

دولة رئيس الوزراء الافخم

الموضوع - زراعة التبغ

بالاشارة الى كتاب دولتكم ذي الرقم ١١٧٥/١٢/١٧ تاريخ ١٩٥٨/١٢/١٧ والمتعلق بالسؤال رقم (٢٥) المؤرخ في ٦٢/١٢/٩ والموجه من عضو مجلس الاعيان معالي السيد ضيف الله الحمود بشأن التبغ .

ارجو ان ابين لدولتكم بان وكيل وزارة الجمارك السيد سعيد الدرر قد دعى بتاريخ ٦٢/١٠/٩ ممثلين عن شركات التبغ في المملكة وممثلين عن مزارعي التبغ من الضفتين وكلتا مندوبين عن وزارة الزراعة والشؤون الاجتماعية - الاتحاد التعاوني ومجلس الاعمار والتسويق الزراعي ومؤسسة الاقراض الزراعي - واجتمع المذكورون في قاعة المحكمة الجزئية بالتاريخ المذكور ومخروا بعد المداولة والمناقشة في امور التبغ من جميع نواحيها ومن اهمها ما يلي :-

١ - هل يسمح بزراعة التبغ في المملكة بصورة مطلقة وبدون قيد او تحديد للمساحات ؟ ام لا بد من تحديد المساحات والمناطق المسموح بزراعتها ؟ وفي حالة تحديد المساحات ما هي المساحة المسموح بزراعتها .

هكذا عند الاصل

٢ - علاقة الشركات بالمزارعين من حيث
 أ - شراء الناجح وامكانية زيادة الاسعار .
 ب - تصنيف الناجح بصورة عادلة
 ج - المساعدات المالية والفنية التي تقدمها الشركات للمزارعين .
 ٣ - توجيه كتيب للوزارات والمؤسسات الرسمية لتقديم كل وزارة او مؤسسة ما يمكنها تقديمه ضمن اختصاصها من مساعدات للمزارعين .
 ١ - اما عن البند الاول فقد تبين من حديث مندوب وزارة الاقتصاد بان الوزارة تسعى لايحاء اسواق خارجية لتصدير التبغ الاردني اليها . ولذلك فقد اقر المجتمعون ان يصار الى تحديد المساحات التي يسمح بزراعتها في الوقت الحاضر الى ان تنهيا الاسواق الخارجية فتراد عندئذ المساحات التي تكفي للاستهلاك المحلي والتصدير وتناسب مع ما ذكر .
 وحيث ان قانون التبغ لا يسمح ببيع التبغ الا لشركات الدخان او التجار المرخصين - فقد كان من الضروري اخذ رأي الشركات وحاجاتها بعين الاعتبار من حيث تحديد المساحات لانتاج التبغ اللازم للاستهلاك المحلي . وبعد ان ايدت الشركات بلسان ممثلها مقدار ما لديها من التبغ ومقدار حاجتها للتبغ من الموسم الحسالي لسنة ١٩٦٣ وبعد ان تناول المجتمعون بمعدل انتاج الدوم الواحد من التبغ الذي قدر بـ (٥٥) كيلوغراماً كمعدل وسط لمختلف السنين بالنسبة لكثرة وقلة الامطار - تبين ان الحاجة تقضي بالترخيص لزراعة التبغ في مساحات من الاراضي مقدازها بعد الزيادة ٢٣,٠٠٠ دونماً ثلاثة وعشرون الفاً ثم اظهرت الشركات استعدادها لشراء نايح التي دوئم اخرى على ان تخصص مناصفة الى السوائين الشمالي والجنوبي تشجيعاً لها على الزراعة .

٢ - اما عن البند الثاني المتعلق بملاقة شركات التبغ بالمزارعين . فقد سلكت وزارة الجمارك بمعرفة وكيلها سلوكاً معتدلاً بحيث لا يضر جميع الاطراف المعنيين بانهم اسرة واحدة فلا تطفئ الشركات على المزارعين ولا تسلك معهم سلوكاً يضر بهم ، وان تقدم لهم جميع ما يمكنها تقديمه من مساعدات فنية ولارشادات وبذور صالحة . على ان يقوم المزارعون بتطبيق هذه الارشادات المقيدة لتحسن انتاجهم وبذلك يزيد ثمن انتاجهم ويتضاعف دخلهم وان ينظروا الى الشركات نظرة تعاونية بحيث يقوم كل فريق من الفريقين من الفرقاء بواجباته وبذلك يزول سوء التفاهم بين الطرفين ومن ثم تزول الشكاوى . اذ ان تحسين الناجح بمراعاة الاعمال الفنية يؤدي الى زيادة الدخل لدى المزارع كسا يؤدي الى رفع مستوى صناعته لدى الشركات وبالتالي يؤدي الى السمعة الطيبة في الخارج عن صناعة التبغ الاردني .
 ومنعا لاحتمال وقوع احياء من قبل الشركات على المزارعين حين تصنيف تبغهم الى درجات اولى وثانية وثالثة ورابعة فقد شكلت لجنة خيائية من اجل التصنيف وهي تتألف من ثلاثة اعضاء حكوميين ومندوبين احدهما عن المزارعين والاخر عن الشركات للنظر في الخلافات التي قد تنشأ بين المزارعين والشركات حول التصنيف الذي يؤثر على مقدار الثمن والدخل ويكون قرار اللجنة ملزماً للطرفين بحالة صدوره بالايجاب او الاكثريه .
 وللوصول الى التصنيف العادل فقد اقترح بعض المندوبين الحكوميين ان تشكل لجنة لزيادة الشركات والاطلاع على انواع التبغ ثم وضع مواصفات لتحديد صفة كل صنف من اصناف التبغ المذكورة . وقد شكلت هذه اللجنة وهي في سبيل تنفيذ هذه المهمة التي اوكلت اليها وسترفع تقريرها

الى الجمارك لتستند في المستقبل لجنة الخلافات على التصنيف اليه .
 واما بالنسبة لامكانية زيادة اثمان التبغ باضافة فقد استعملت الشركات من اجل دراسة هـــــ الموضوع الذي يتطلب دراسة مالية واسعة وقد يتطلب ايضاً دعوة الهيئة العامة للمساهمين للانتقاد وعرض الموضوع عليهم لتقرير ما يرونه بهذا الشأن .
 ٣ - ولقد ارسلت وزارة الجمارك كتاباً الى الوزارات والمؤسسات التالية :
 أ - وزارة الزراعة من اجل تقديم المساعدات الفنية وتوجيه المزارعين بواسطة الارشاد الزراعي وان يكون ذلك بصورة عملية في الاراضي والمواقع والمشاتل وان تبين المواقع الصالحة وغير الصالحة لزراعة التبغ ليكون المزارعون على علم بذلك . وقد تلقت وزارة الجمارك جواباً حول ما ذكر .
 ب - الى الاتحاد التعاوني ليقدم للمزارعين الاعضاء المساعدات المالية والفنية التي يحتاجها مزارعو التبغ .
 ج - الى الشؤون الاجتماعية لتشجيع الجمعيات التعاونية ومساعدتها على زراعة التبغ بصورة منتجة ومفيدة .
 د - الى مؤسسة الاقراض الزراعي من اجل منح سلفات لمزارعي التبغ كي لا يستدبروا من جهات اخرى وكى لا يقعوا في قبضة للزايين وقد ابدت المؤسسة استعدادها لتقديم القروض للمزارعين المنضمين الى الجمعيات التعاونية .
 هـ - الى مجلس الاعمار للتوسط من اجل ارسال مبعوثين اردنيين فينبين الى اميركا للاطلاع على زراعة التبغ الفرجيني وكيفية تصنيفه ليهود هؤلاء الى الاردن ويقدموا ارشاداتهم الفنية للمزارعين الاردنيين واننا بانتظار جواب مجلس الاعمار على ذلك .

و - الى وزارة الاقتصاد الوطني ومكتب التسويق الزراعي من اجل تأمين اسواق خارجية لتصريف التبغ الاردني لتتمكن من زيادة مساحات الاراضي التي تزرع بالتبغ وليزيد دخلنا القومي من ذلك .
 وقد وردنا جواب بانه حتى الآن لم تتوفر هذه الاسواق .
 اما عن الرخص وكيفية منحها للموسم الزراعي لسنة ١٩٦٣ فقد اعطيت الافضلية للمزارعين الخبيرين القداماء المتفرغين لهذه الزراعة ولكل من يحسن زراعة التبغ سواء كان مالكا او مستأجراً كسا روعي ان لا يكون منح الرخص مقصوراً على اشخاص معينين بل جعل الباب مفتوحاً لجميع المزارعين الذين تتوفر فيهم الشروط الالفة الذكر .
 ومنع الموظفين بالاضافة للشركات من منح رخص اليهم ولم يسمح لهم بالزراعة لهذا الموسم وذلك منعاً للمزاحمة والاتجار والتلاعب والاحتكار . ويتضح بانه للمرة الاولى سمح بزراعة التبغ في الوائين الشمالي والجنوبي تشجيعاً لها على هذه الزراعة .
 هذه يا صاحب الدولة خلاصة ما توصل اليه المجتمعون في اجتماعاتهم المتعددة التي بدأت في ٢٢/١٠/٦٩ وعملت بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٦٢ الى ان انتهت اللجنة من الدراسة بمواصفات التصنيف وتنهي الشركات من تحديد موقفها بالنسبة لزيادة اسعار التبغ التي تدفع للمزارعين وسيتابع وكيل وزارة الجمارك ترأس هذه الاجتماعات الى ان تنتهي جميع الابحاث والمداولات المتعلقة بالتبغ وسيتم قيلول موسم على عقد مثل هذه الاجتماعات والمداولات في المستقبل الطرق التي تؤدي الى رفع مستوى التبغ

هكذا من الاصل

وزيادة انتاجه وتوثيق العلاقات وحسن الصلات بين المزارعين وشركات التبغ بحيث تزول الشكاوى كلها وتسود روح الثقة والتعاون بين الطرفين .
ونفضلوا يا صاحب الدولة بقبول فائق الاحترام .

وزير الجمارك

عز الدين المقي

السيد الحمود : هذه الندوة هي المكان الصالح لمناقشة سائر القضايا الحيوية التي تعود على البلد بالخير والازدهار ، وقضية الدخان هذه وزراعة الدخان وصناعة الدخان قضية حيوية بالنسبة للاقتصاد الاردني ، وارجو من البعض ان يعطي الامثلة كما يعطي الاقتراحات الالهية ، اننا في هذه الندوة مسؤولون تجاه الله وتجاه الملك وتجاه الشعب عن كل لحظة من لحظات حياتنا ، اننا نقاضى رواتب ونتحمل مسؤوليات ، ولذلك فان اي عين يتقدم باي سؤال او يتقدم باي اقتراح انما يقدمه لا للتسلية ولا للظهور بل للمصلحة العامة ، ان قضية الدخان كما يعلم دولة الرئيس الجليل ويعلم السادة الاعضاء المحترمون هي قضية اشغلت الرأي العام سنوات طويلة ولقد اثبتت تحت قبة البرلمان اكثر من مرة وحدثت في بعض الحالات مشاكل وزراعات وخصومات كانت هذه النزاعات تدور حول الكيفية وحول الطرق وحول الاشخاص الذين اُثروا ثراء غير مشروع نتيجة القوانين والانظمة والترتيبات التي لم تكن مدروسة دراسة كافية وافية ، واذا كنت قد سألت هذا السؤال فاني كنت ممنأ أن يتطلف مدير الجمارك فيجتمع في حوالي ثلاث ساعات ونبحث هذا الموضوع ، وهذه الاشياء التي ذكرت الآن امام المجلس الكريم انما سمعت شيئاً منها ، والمهم هنا يا دولة الرئيس هو اني ارجو السيد رئيس الوزراء ومعمالي وزير التجارة -

الجمارك وهيئة الوزارة ان تعطي ماورد في هذا التقرير او هذه التقارير اهمية فتدرسها في مجلس الوزراء ثم تتخذ سياسة واضحة ثابتة في هذا الموضوع تعرضها في المستقبل في مناسبة اخرى على المجلس الكريم ثم تعرضها على الرأي العام وكذلك الامر تصوغها بقوانين وانظمة تكون مرضية قدر الامكان .

فما يتعلق بتوزيع الحصص في هذه السنة فاني قد سمعت بعض المزارعين يتظلمون بان المنطقة الفلانية اخذت اكثر من المنطقة الفلانية ، وفيما يتعلق بتحديد الاسعار فاني سمعت بعض المزارعين يرجون ان تتدخل الحكومة في تحديد الاسعار بحيث تضمن للمزارعين تجاه الشركات اسعار معقولة تتناسب والجهد الذي بذلوا .

وتظل الناحية الهامة ، اننا اذ نعلم ان الحكومة او بالاحرى بان ما اعطته احدى الشركات في هذا البلد الى الحكومة من عائدات خلال السنة الاخيرة يبلغ حوالي ٨٠٠ الف دينار ادر كنا اهمية صناعة الدخان في البلد . واذا نحن قد تأكدنا بأن دخاننا اصبح يشار اليه بالبنان واصبح يصدر الى بعض الدول المجاورة ، فانا نرجو ان تضعف الحكومة والشركات نشاطها في هذا الموضوع بحيث يأتي يوم يصدر الدخان الاردني الى مختلف بلاد العالم . اذن النقطة الهامة هنا هو ان نبيع زراعة الدخان في الاردن وان نحسنه تحسناً بواسطة الخبراء الذين اشار اليهم التقرير لاسيما وان معظم الأراضي في الاردن صالحة لهذه الزراعة و بانتظار بيان في المستقبل من الحكومة عن الاجراءات التي تتخذها فاني اقبل الاجابة التي وودت من وزارة الجمارك .

- ٦ -

السكرتير العام بالوكالة : وهذا هو السؤال رقم (٢٧) وجواب معالي وزير المواصلات عليه .

سؤال رقم ٢٧

تاريخ - ١٩٦٢/١٢/٩

دولة رئيس مجلس الاعيان الالفخم
الموضوع - سؤال عن رسوم اقتناء الهواتف
والراديو ؟

أصبح اقتناء الهاتف ، والراديو ، أمراً ضرورياً ومن واجب الحكومة أن تشجع على اقتنائها ، وتعميمها ، ويكون ذلك ، على اساس تزييل بعض رسوم الاقتناء ، وتخفيض اجور المكالمات التلفونية .
راجيا ، احالة السؤال التالي الى معالي وزير المواصلات ، ليتطلف ، بدوره ببيان وجهة نظره في هذا الموضوع ، ومؤكداً بأن تزييل الرسوم هذه سيضعف من واردات الخزينة ويسهل على كل مواطن فكرة اقتناء الهاتف والراديو .

ونفضلوا بقبول خالص الاحترام ،

عنان ١٩٦٢/١٢/٨

عضو مجلس الاعيان

ضيف الله الحمود

السكرتير العام بالوكالة : (متابعاً) وهذا هو

الجواب على السؤال .

الرقم ١٢٨٦/٨/٢٧

التاريخ ١٩٦٣/١/٩

دولة رئيس مجلس الاعيان

اشير الى كتاب دولتك رقم ٧٤١/١٨/٣

تاريخ ١٩٦٢/١٢/١٢ خلاص بالسؤال رقم (٢٧)
الذي قدمه معالي العين السيد ضيف الله الحمود .

ارجو ان اجيب عليه فيما يلي :

أؤيد وجهة نظر معالي العين المحترم الخاصة بضرورة واهمية اقتناء الهاتف والراديو بالنسبة للجمهور المواطنين واعتقد بان المصلحة تقتضي بالفعل على تعميم

هذه الاجهزة بالقدر الذي تسمح به موارد الدولة وامكانيات الافراد .

والواقع ان هناك حاجات عديدة اخرى غير الاجهزة المذكورة ايضا لو امكن تسير اقتنائها وتعميمها على المواطنين لكان ذلك غاية ما تتمناه الحكومة واقصى ما تشتهي تحقيقه لكان البلاد من ابتنائها .

الا ان العائق الاول هو وجوب توفر الموارد المالية الكافية التي تتيح تنفيذ هذه المشروعات الحيوية ولما كانت موارد الدولة محدودة واعباؤها ومسؤولياتها غير محدودة فانها تجد نفسها مرغمة على مراعاة افضلية الالم على الملم وتقديم ما كان له صفة الاستعجال على ما يمكن تأجيله آخذة دوما بعين الاعتبار في كل ما يصدر عنها من اقوال وافعال ، المصلحة العامة وخير المواطنين كافة .

واذا كانت وزارة المواصلات قد دأبت منذ صدور التكليف السامي في السابغ والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٢ على مضاعفة الجهود في سبيل تعميم شبكة الخطوط الهاتفية على سائر مدن المملكة وقرأها بحيث تمكنت في غضون بضعة اشهر من ان تفتح من المكاتب والشعب البريدية ما يفوق جميع ما انجز في هذا المضمار منذ تأسيس الامارة وانضمام الضفة الغربية الى المملكة حتى نهاية عام ١٩٦١ . اذا كانت وزارة المواصلات قد بذلت اقصى ما في وسعها في هذا السبيل الى جانب عنايتها التامة في رفع مستوى الخدمات البريدية بانواعها ، منع مراعاة نجانب الاقتصاد في النفقات والتكاليف . فان التخفيض المقترح في الرسوم والاجور من شأنه عرقلة هذه المساعي بدلا من تنشيطها وانطلاقها وما يترتب على ذلك من ابطاء في سير المشاريع وتضييق في مدى شمولها . ولعل ايراد الامثلة في هذا المقام ودعم الحجة بالارقام من شأنه تأكيد ما ذهبنا اليه .

هكذا من الأدب

تقد بلغت نفقات الهاتف الآلي في عمان حوالي خمسمائة وخمسين ألف دينار . فاذا أضفنا الى هذا المبلغ ربع مليون دينار ثمن المبنى الجديد الذي انشئ خصيصا له كان المجموع ثمانمائة ألف دينار .

ولما كان مجموع الارقام التي ركب عليه انثذ قد بلغت خمسة الاف رقم فانه يتضح لنا ان تكاليف الرقم الواحد تصل الى (١٦٠) دينارا . لهذا دون حساب اجور العمال والفنيين والمهندسين الذين يقومون على ادارته ويولون صيانهه ودون اضافة ثمن المواد الاولى التي تستعمل في هذه الصيانة ايضا . وهي تكاليف تبلغ في مجموعها خمسة دنانير سنويا عن كل رقم .

اما ما تقاضاه الوزارة من المشترك عن رقم الهاتف فخمسة عشر دينارا رسم تاسيس تستوفيها منه مرة واحدة فاذا ما حُلقت هذه القيمة من التكاليف البالغة (١٦٠) دينارا يبقى (١٤٥) دينارا تستوفى من المشترك بمعدل (١٢) دينارا كرسوم اشتراك سنوي وتحتاج الى اثني عشرة سنة لاستهلاكها من واردات هذا الرسم . ولا عبرة لديناري التأمين اللذين تستوفيها الوزارة من المشترك لانها يردان اليه عند الغناء الاشتراك .

فاذا أضفنا الدنانير الخمسة التي تنفقها الدولة في شكل اجور الموظفين و ثمن للمواد الاولى التي تستعمل لصيانة الاجهزة المائدة لهذا الرقم ، اي ستين دينارا خلال الاثني عشرة سنة التي يتم فيها استهلاك راس المال بواسطة دفع الرسوم السنوية . كما اسلفنا ، احتاج استهلاك مجموع التكاليف الى خمس سنوات اخرى على اقل تقدير بمعنى ان الدولة عندما تقدم للمواطن الاردني رقما هاتفيا في عمان يكون قد كلف الدولة $160 + 60 = 220$ دينارا تحتاج الى ما يزيد عن السبعة عشر عاماً لاستيفائه من المشترك

اقساطاً بسيطة . وهو مبلغ لو اودع في المصرف بفائدة اربعة بالمائه فقط لحقق ربحاً يقارب رأس المال الاصلي عند انتهاء هذه المدة من الستين .

ومن ذلك يتضح ان الدولة عندما تقوم بتعميم شبكات الهاتف لا تنظر في الاصل الى الربح بقدر ما ترمي الى تأمين مرفق هام من مرافق البلاد الرئيسية غاية تيسير اعمال المواطنين ومساعدتهم على زيادة انتاجهم وتوفير الراحة لهم . لان الربح في الواقع لا يتحقق الا في المدى البعيد ، وهو يعد ربح ضئيل جدا يقتضيه الانتظار سنوات وسنوات لكي تبدأ في استيفائه ، بعد ان تكون الاجهزة قد بدأ يصيبها البلا واصبح استبدالها موضوعا مفروضا مواجهته في السنوات القليلة التالية :

وعلى ذلك فان اقتراح العين المحترم تنزييل رسوم اقتناء الهاتف وتخفيض اجور المكالمات الهاتفية امر يعود ضرره في النهاية على مجموع المواطنين لان التنزيل والتخفيض المقترحين يؤديان الى نقص الدخل الوارد من هذا المرفق الهام وما يستتبع ذلك من اضعاف لمقادير الخصصات المرسودة للمشاريع التي تهدف الى توميحه وتعميمه فالاقتراح اذن يؤثر على نوعية هذه الخدمة العامة ومدى شمولها .

اما بالنسبة لاقتراح تخفيض رسم اقتناء اجهزة الراديو . فاني ارى ان هذا الرسم من البساطة بحيث لا يشكل عبئا ثقيلا على الجمهور فيقف حائلا دون اقتنائها . فقد نصت المادة السادسة من نظام الاجهزة اللاسلكية اللائحة رقم (١) لعام ١٩٥٥ على استيفاء رسم سنوي قدره دينار اذني واحداً عن الجهاز اللاسلكي الشخصي مهما تسدد مالكه الجهاز بصورة صحيحة .

كما ان المادة (٣٥) المعدلة من النظام المذكور نصت على استيفاء (٢٥٠) فلسا عن كل جهاز اضافي .

ولما كان جهاز الراديو وسيلة هامة من وسائل التوجيه والارشاد والتثقيف ، بالنسبة للطبقات الشعبية . فقد حثنا النظام على اقتنائها عن طريق اعفاء اجهزة الترانستور والكريستال التي تعمل على موجة واحدة من الرسوم اطلاقا وهي اجهزة رخيصة جدا وقليلة التكاليف .

كما شمل الاعفاء ايضا الاجهزة اللاسلكية التي تستخدم للسجاع الجاني في المؤسسات العامة او ذات النفع العام كالمستشفيات والجمعيات الخيرية والدينية وكذلك اجهزة مكفوفي البصر .

وقد ورد النص على هذا الاعفاء في الفقرة (أ) من المادة الثالثة من النظام المشار اليه .

وهكذا يتضح ان الشارع قد لحظ جميع الظروف والامكانيات وحاول التوفيق بين مصلحة الخزينة وجمهور المواطنين .

ولا يسعني في هذه المناسبة الا ان الفت النظر الى المبالغ الضخمة التي تنفقها الدولة على اذاعتها سنويا والتي لا تغطي الرسوم المستوفاة الا جزءا محدودا منها .

مع اطيب تحياتي

وزير المواصلات

داود ابو غزالة

السيد محمود : دولة الرئيس

اولا ليس السؤال اقتراحا كما اشار المحيب انما هو تساؤل عن رأي المواصلات بحسب احاديث تدور بين المواطنين . ما يضر الدولة لو نزلت الرسوم على اقتناء الهواتف والراديو لعلها تستفيد فوائد اكثر كما كنت ذكرت موجزا في السؤال ، ولكن المحيب على ما يبدو لي ربحا سببي عن ياله بان هذه المعلومات الطويلة العريضة التي اوردتها لا تنهي ولا يمكن ان تغيب عن بال دولتك

وعن بال اي عضو في هذا المجلس الكريم .

يلدكري بعض هذا الجواب ، وخاصة فيما يتعلق بالراديو ، يلدكري سنة ١٩٥٥ لما جاءت وزارة المواصلات فعينت بضعة ناس بروتاب لا تزيد عن العشر دنانير للموظف الواحد واست هؤلاء المستخدمين مفتشي راديو في حينها قامت القيامة وزارة البريد تعين عددا من الموظفين اكثر من الحاجة ، وسبني عن بال اولئك المتقدمين اولئك الهدامين ، بان العشرة الذين تعينوا في ذلك الحين انما جبروا للدولة حوالي ثلاثين ألف دينار ، وقبل تعيينهم لم تكن الواردات اكثر من ثلاثمائة دينار وانا اقول الان واصر على المحيب اذا ما تعين عشرون جاييا بروتاب عشرة واثني عشر دينارا فانههم يستطيعون ان يؤمنوا للدولة حوالي ثلاثمائة ألف دينار او اكثر من رسوم الراديو ، الراديو متشرة في سائر القرى وفي سائر الأرياف ولا يكاد بيت في الريف او في المدينة الا وفيه راديو او اكثر ، هؤلاء قل في ماياتهم (الجاني لان الجباه الموجودين والمفتشين الموجودين ليسون الكفاية بحيث يستطيعون زيارة هذه البيوت الكثيرة المنتشرة في كافة المحاء البلاد . فالذي قلته - واستغفر الله للذي قلته - انه فيما لو نزلنا رسوم اقتناء الراديو من دينار الى نصف دينار وزدنا في عدد الجباه فاني واثني باثنا سنحصل للدولة مبالغ طائلة .

وفيما يتعلق بالهواتف فاني اترك الامر الى الدولة اذا رأت ان هذا الكلام الذي تفضلت به وزارة المواصلات مقنع فاني مقنع .

٧-

السكرتير العام بالوكالة : هذا آخر جواب على سؤال ، وهو سؤال من الشيخ محمد المنور الجديد ورد الجواب عليه من معالي وزير الصحة

سؤال رقم (٣٨)

تاريخ ١٩٦٣/١/١

دولة رئيس مجلس الاعيان الالفهم
يا دولة الرئيس ،

وعدت الحكومة ان تلي طلبات الشعب على حسب الامكان ، ومن بين هذه الطلبات فتح عيادة صحية في القرى والعشائر النائية ، اي اسعاف اولي ويوجد قرى نائية ، وهذه القرى تستوجب فتح عيادة صحية اسعاف اولي لانه يوجد بها مدارس كبيرة مثل (تلوع العلي العساف والسكر والنيمات) وقرى عباد وقرى ام قصر الخصيلات وقرية السوق والجسيدة والمشيرف والقويسم الحديد ، وهذه أهلة بالسكان وبها لاجئين ولا يوجد بها عيادة واحدة ، ما هي اسباب تجاهل وزارة الصحة عنها وعدم الاكتراث بعدم وضع اسعاف اولي بها :

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير الصحة للاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا فائق التحية والاحترام
١٩٦٣/١/١

عضو مجلس الاعيان
محمد منور الحديد

السكرتير العام بالوكالة : وهذا هو نص جواب وزارة الصحة .

الرقم - ٥٥٢/٢٨/٣١

التاريخ - ١٩٦٣/١/٨

دولة رئيس مجلس الاعيان الالفهم

الموضوع - استئلة السادة الاعيان

اشارة لكتساب دولتك رقم ١٠/١٨/٣

تاريخ ١٩٦٣/١/٢ ومرفقه سؤال سعادة العين السيد محمد منور الحديد رقم (٣٨) .

ان سياسة وزارة الصحة تركز على توسيع الخدمات الطبية وايصالها الى القرى النائية والعشائر البعيدة بقدر ما تسمح به امكانياتها المالية والفنية وهي تقدم الالهم على المهام وتراعي في افتتاح العيادات صموية الوصول للمراكز الصحية والعيادات الطبية صيفا شتاء ودرجة اعتمادها عن خطوط المواصلات وان وزارة الصحة لم تتجاهل الاماكن التي اشار اليها سعادة العين في سؤاله لكنها وضعت هذه الاماكن على جدول العيادات المرتقب افتتاحها على ضوء امكانيات الموازنة حسب المخرج الذي تدير عليه والذي يتتأفا.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
وزير الصحة

السيد الحديد : نشكر معالي الوزير على جوابه السيد دمعس : قدم السيد يوسف حية شكوى لهذا المجلس الكريم ، ارجو من دولة الرئيس ان يامر باتخاذ الاجراءات العادية بخصوصها .

الرئيس : ان كانت هنالك شكوى فقد احيلت بحسب النظام والاصول الى اللجنة الادارية .

السيد دمعس : لم تر الشكوى لاني المجلس ولا في اللجنة الادارية .

الرئيس : اذن فهي نسخة من شكوى مقدمة لرئاسة الوزراء وفي مثل هذه الحالة تحفظ الشكوى .

السيد مرتضى : لي كلمة

الرئيس : تفضل

السيد مرتضى : بما ان مجلس الاعيان هو مركز القن والتوازن في بين السلطات المتفاعلة ومنهنا هذا

عالم القضا والابرار او كما اصطلح على تسميتها بالانجليزية (Courts of Equity)

لذلك ارجو ان الفت النظر الكريم الى هذه الناحية واستدراك الامر ، واطلب ان يعطى حق استيرك عقوبة الحبس بالغرامة لحكمة اعلى من التي اصدرت حكمها في القضية اتساقا والقواعد القانونية العامة التي تدير عليها الدولة .

ان هذا الطلب يحقق الاغراض التي من اجلها طلبت الحكومة اجراء التعديل ولكنه تصويب قانوني اذ ان العالم يقتبس اصول التشريع والفقه من بعض البعض ، وسيأتي اليوم الذي تتوحد فيه القوانين المحلية في الدول مثلا توحدت القوانين الدولية العامة التي تنظم علاقاتها ومعاملاتها على اساس مبادئ المساواة والمعاملة بالمثل .

ضجة -

- اصوات : موافقين -

الرئيس : موافقين على اي شيء ؟

السيد مرتضى : يادولة الرئيس

انا اقترح ان يسجل هذا في محضر الجلسة

الرئيس : كل مايقال هنا يسجل

السيد مرتضى : هذه نظرية قانونية وكان ينبغي الاخذ بها ، واننا يجب ان لانكون ابتدائيين بل ان ندرس المسائل دراسة وافية حتى لانقع في الاخطاء .

الرئيس : صح التسجيل جرى لصالحك ار عدله ، السيد عبد الرحيم الشريف بجاءك مؤيد ولكن جاء متأخرا .

ضحك -

المجلس الرئيسية هي دراسة كل ما يعرض عليه من تشريعات وغيرها دراسة مستفيضة مستهديا في ذلك بالحكام المستور ومبادئ القوانين العامة المعمول بها في البلاد المائلة والا يوافق على سن تشريع يخالف المبادئ الدستورية والقواعد العامة ، انه هو المرجع الامين والمرشد الحكيم للدولة بما توفر في اعضائه من كفاءات واختصاص واختيار وتجرد وعلى هذا المبدأ رايت من واجبي ان ابث امر القانون المعدل الذي يخول الحق للقاضي الذي حكم بعقوبة الحبس ان يستبدل بعدئذ ذلك الحكم بالغرامة . . .

ضجة -

الرئيس : هذا القانون انتهى من مجلسنا هنا السيد مرتضى : انا اريد ان ابين الى المجلس الكريم النواحي التي كان ينبغي النظر فيها .

الرئيس : تفضل

السيد مرتضى : (متابعا)

. . ان هذا بعيد عن قواعد مبادئ القانون واصول المحاكمات اذ لا يحق للقاضي الذي حكم في قضية ما اعادة النظر في نفس القضية ويبدل حكمه بل يتولى ذلك محكمة اعلى لان الحاكم على درجات كل منها ذات اختصاص وصلاحيات مستقلة وذلك ضمانا لتحقيق العدالة .

ولرب قائل يقول ان مثل هذا التشريع كان معمولا به في فلسطين ابان عهد الانتداب فالجواب على ذلك ان فلسطين كانت تدار بموجب أنظمة وتشريعات خاصة اسوة بالبلاد ذات السيادة المتقوصة اما في البلدان ذات السيادة التامة فلن يجري ذلك بل هناك عاكم مختصة للنظر في مثل تلك القضايا تسمى

هكذا من الأصل

- ٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة
الرئيس : الجلسة القادمة سأعلن عن موعدها
- واعلم حضراتكم في حينها .
وارفضت الجلسة

سكرتير عام مجلس الامة بالوكالة
نزار الرافي

رئيس مجلس الاعيان
سعيد الملقى



تعريف

- ١ - اعد وبوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه السكرتير العام بالوكالة الاستاذ : نزار الرافي
- ٢ - قام بتنظيم هذا الضبط هيئة مؤلفة من السادة : عدلان بعيون ، خليل عصفور ، ناظم مرزوق .
- ٣ - قام بتدقيق هذا العدد في المطبعة : السيد وليد النجدوي . والسيد يوسف حاتم

القوانين المؤقتة ومشاريع القوانين والاتفاقيات المودعة الى مجلس الامة للسابع مع بيان المراحل التي وصلت اليها

أعمال مجلس الاعيان	أعمال مجلس النواب	اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	رقم التسجيل	رقم التسلسل
١ - اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٥	١ - اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٥	مشروع قانون ضريبة ديون المزارعين لسنة ١٩٥٤ .	٥١١	١
٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم (١٦) المؤرخ في ١٩٦١/٢/١٢ المجلس بقبوله كما ورد من الحكومة مع ادخال بعض التعديلات عليه .	٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم (١٦) المؤرخ في ١٩٦١/٢/١٢ المجلس بقبوله كما ورد من الحكومة مع ادخال بعض التعديلات عليه .			
٣ - بناء على طلب الحكومة بتأجيل النظر في قرار المجلس في جلسته الخامسة المنعقدة بتاريخ ١٩٦١/٢/١٤ المؤرخة على تأجيل النظر به واعادته الى اللجنة القانونية المراسمة مرة اخرى وتقديم قرارها الى المجلس من جديد .	٣ - بناء على طلب الحكومة بتأجيل النظر في قرار المجلس في جلسته الخامسة المنعقدة بتاريخ ١٩٦١/٢/١٤ المؤرخة على تأجيل النظر به واعادته الى اللجنة القانونية المراسمة مرة اخرى وتقديم قرارها الى المجلس من جديد .			
٤ - اوصت اللجنة القانونية مرة اخرى بقرارها رقم (٧) المؤرخ في ١٩٦١/١٢/١٤ المجلس بالموافقة على القانون كما ورد من الحكومة مع ادخال بعض التعديلات .	٤ - اوصت اللجنة القانونية مرة اخرى بقرارها رقم (٧) المؤرخ في ١٩٦١/١٢/١٤ المجلس بالموافقة على القانون كما ورد من الحكومة مع ادخال بعض التعديلات .			
٥ - قرر المجلس في جلسته الحادية عشرة من الدور العادية الأولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١/١٢ تأجيل النظر به ولا يزال امام نظر المجلس .	٥ - قرر المجلس في جلسته الحادية عشرة من الدور العادية الأولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١/١٢ تأجيل النظر به ولا يزال امام نظر المجلس .			

رقم	تاريخ	اسم القانون أو المرسوم أو الاتفاقية	أعمال مجلس النواب	أعمال مجلس الأعيان
٩	٥٩٥	مشروع قانون الإصاغة العام لسنة ١٩٩١	١ - أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٩٢/١/٢ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (١٠) المؤرخ في ٢٣/٢/٩ قرر المجلس في جلسته العامة المنعقدة بتاريخ ٢٣/٢/٩ رفض مشروع هذا القانون ورفع إلى مجلس الأعيان.	١ - أحال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٩٢/١/٩ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٥) المؤرخ في ٢٣/١/٩٨ قرر المجلس في جلسته الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/١/٧ الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب ورفع إلى الحكومة من أجل التصديق.
١٠	٦٠١	مشروع قانون ميثاق قانون اختيار الكهنة في القدس لسنة ١٩٩٢ .	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٩٢/١/٩ للنظر فيه ولا يزال قيد استجاء.	١ - أحال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٩٢/١/٩ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المؤرخ في ٢٣/١/٩٨ قرر المجلس في جلسته السابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/١/٧ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع إلى مجلس الأعيان.
١١	٦٠٤	مشروع قانون القواعد المدنية للمعمل	١ - أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٩٢/١/٧ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (١١) المؤرخ في ١٩٩٢/٢/٢ قرر المجلس في جلسته الثامنة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٢/٥ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع إلى مجلس الأعيان.	١ - أحال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٩٢/١/٧ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (١١) المؤرخ في ١٩٩٢/٢/٢ قرر المجلس في جلسته الثامنة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٢/٥ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع إلى مجلس الأعيان.
١٢	٦٠٥	مشروع قانون الحرف والصناعات المصنعة لسنة ١٩٩٢		

رقم	تاريخ	اسم القانون أو المرسوم أو الاتفاقية	أعمال مجلس النواب	أعمال مجلس الأعيان
١٣	٦١٧	قانون موقت معسلة قانون مجلس الأعيان رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢	١ - أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٩٢/١/٧ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٩) المؤرخ في ٢٣/١/٩٨ قرر المجلس في جلسته السابعة المنعقدة بتاريخ ٢٣/١/٧ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع إلى مجلس الأعيان.	١ - أحال دولة رئيس المجلس هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٩٢/١/٧ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٩) المؤرخ في ٢٣/١/٩٨ قرر المجلس في جلسته الثالثة المنعقدة بتاريخ ٢٣/١/٩٨ الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب مع ادخال بعض التعديلات. وأعيد إلى مجلس النواب للنظر في تعديلات مجلس الأعيان.
١٤	٦١٨	قانون القرويات المعدل الموقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٢	١ - أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٩٢/١/٧ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المؤرخ في ٢٣/١/٩٨ قرر المجلس في جلسته السابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/١/٧ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع إلى مجلس الأعيان.	١ - أحال دولة رئيس المجلس هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٩٢/١/٧ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المؤرخ في ٢٣/١/٩٨ قرر المجلس في جلسته الثالثة المنعقدة بتاريخ ٢٣/١/٩٨ الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب مع ادخال بعض التعديلات. وأعيد إلى مجلس النواب للنظر في تعديلات مجلس الأعيان.
	٦١٩	قانون موقت معسلة قانون اللديات رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٢		١ - أحال دولة رئيس المجلس هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٩٢/١/٧ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٥) المؤرخ في ٢٣/١/٩٨ قرر المجلس في جلسته الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/١/٧ الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب ورفع إلى الحكومة من أجل التصديق.
	٦٢٠			

هذا ما فيه اذكي

اسم القانون او المشروع او الاتفاقية		اسم المجلس النواب		اسمال مجلس الاعيان	
١٦	١٢٢	قانون تصديق الاتفاق بين الحكومة وشركة كهرباء لواء القدس للوقت رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة		
١٧	١٢٣	قانون الخدمة المدنية المعدل للوقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة		
١٨	١٢٤	قانون ترميض موظفي مجلس الاعمال المستجيبين للوقت رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة		
١٩	١٢٥	قانون قناة النور الشرقية للوقت رقم ٣١ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة		
٢٠	١٢٦	قانون وقت عمل قانون تحويل الاراضي من نوع الميرى الى ملكية رقم ٣٢ لسنة ٦٢	١ - احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ في المورخ في ١٩٦٢/١/١٩ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم ٥ المورخ في ١٩٦٢/١/٢٨ ٣ - قرار المجلس في جلسته السابقة من ١٩٦٢/١/١٧ ٤ - الكورة العادية الاولى المتقدمة بتاريخ ١٩٦٢/١/١٧ ٥ - الموافقة عليه كورد من مجلس النواب ورفع الى الحكومة من اجل التصديق .	١ - احال دولة دولة رئيس مجلس الاعيان هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١/١٩ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم ٥ المورخ في ١٩٦٢/١/٢٨ ٣ - قرار المجلس في جلسته السابقة من ١٩٦٢/١/١٧ ٤ - الكورة العادية الاولى المتقدمة بتاريخ ١٩٦٢/١/١٧ ٥ - الموافقة عليه كورد من مجلس النواب ورفع الى الحكومة من اجل التصديق .	

اسم القانون او المشروع او الاتفاقية		اسمال مجلس النواب		اسمال مجلس الاعيان	
٢١	١٢٧	قانون الشركات للوقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة		
٢٢	١٢٨	قانون الجبامة الادنية للوقت رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة		
٢٣	١٢٩	قانون تجديد الاراضي الكثرة داخل مناطق البلديات للوقت رقم ٣٥ لسنة ٦٢	١ - احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ في ١٩٦٢/١/٢٤ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقررها رقم (٩) المورخ في ١٩٦٢/١/٢٤ ٣ - قرار المجلس في جلسته السابقة بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٥ ٤ - تأجيل النظر به واعادته الى اللجنة القانونية مرة اخرى لدراسة مجتمعا مع مندوبي الحكومة وتقديم قرار جديد الى المجلس .	احال دولة دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٩ لدراسة ولا يزال قيد نظر اللجنة .	
٢٤	١٣٠	قانون وقت تصديق الاختيار للمنتخب لشركة اقتصاد باصات العاصمة للمعاملة المخلوذة رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢	١ - احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ في المورخ في ١٩٦٢/١/٢٤ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٩) المورخ في ١٩٦٢/١/٢٤ ٣ - قرار المجلس في جلسته السابقة من ١٩٦٢/١/٢٥ ٤ - الموافقة عليه كورد من مجلس الاعيان .		

رقم	اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	امال مجلس النواب	امال مجلس الاعيان
١٦	قانون تصديق الاتفاق بين الحكومة وشركة كهرباء لواء القدس الموقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	امال مجلس الاعيان
١٧	قانون الخدمة المدنية المعدل الموقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
١٨	قانون توظيف موظفي مجلس الاعمار المزمعين الموقت رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
١٩	قانون قاعة النور الموقت رقم ٣١ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢٠	قانون موقت مهمل قانون تحويل الاراضي من نوع الميرى الى ملك رقم ٣٢ لسنة ٦٢	١ - احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ بتاريخ ١٩٦٢/١/١٩ ٢ - بناء على قرار اللجنة بتاريخ ١٩٦٢/١/١٤ في ١٩٦٢/١/١٧ قرر المجلس في جلسته الثانية من الدورة العادية الاولى المتقدمة بتاريخ ١٩٦٢/١/١٧ الموافقة عليه كدور من الحكومة ورفع الى مجلس الاعيان للموافقة عليه كدور من الحكومة ورفع الى مجلس الاعيان للتصديق .	١ - احيل دولة رئيس مجلس الاعيان هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١/١٩ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم ٥ المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٨ قرر المجلس في جلسته الرابعة المتقدمة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٧ الموافقة عليه كدور من مجلس النواب ورفع الى الحكومة من اجل التصديق .

رقم	اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	امال مجلس النواب	امال مجلس الاعيان
٢١	قانون الشركات الموقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢٢	قانون الخدمة المدنية الموقت رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢٣	قانون تعديل الاراضي المكشوفة داخل مناطق الليات الموقت رقم ٣٥ لسنة ٦٢	١ - احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٤ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم (٩) المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٤ المجلس برفض القانون . ٣ - قرر المجلس في جلسته العاشرة المتقدمة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٥ تأجيل النظر به وامسائه الى اللجنة القانونية مرة اخرى لدراسة مجدداً مع مندوبي الحكومة وهم قرار جديد الى المجلس .	١ - احيل دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٩ لدراسة ولا يزال قيد نظر اللجنة .
٢٤	قانون موقت بتصديق الاعيان للمشروع لقرعة اتحاد باصات العاصمة للمساهمة المخطوة رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢	١ - احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٤ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٩) المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٤ قرر المجلس في جلسته العاشرة المتقدمة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٥ بالموافقة عليه كدور من الحكومة ورفع الى مجلس الاعيان .	

هذا من اجل

رقم الجلسة	رقم الجلسة	اسم القانون او التشريع او الاتفاقية	اعمال مجلس النواب	اعمال مجلس الاعيان
٢٥	٢٣١	قانون الإضاءة المسام الوقت رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٢	١- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ٢- بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٥) المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٤ ٣- تاريخ ١٩٦٢/٢/٥ ٤- بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع الى مجلس الاعيان.	احال دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٩ لدراسة ولا يزال قيد نظر اللجنة.
٢٦	٢٣٣	قانون تنظيم المزاينة العامة الوقت رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٢	اجل الى اللجنة المسائية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة.	
٢٧	٢٣٤	قانون موقت معدل قانون الاحجاب الوقت رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٢	١- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ٢- بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٥) المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٤ ٣- تاريخ ١٩٦٢/٢/٥ ٤- بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع الى مجلس الاعيان.	احال دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٩ لدراسة ولا يزال قيد نظر اللجنة.
٢٨	٢٣٥	قانون موقت معدل قانون مراقبة اشربة السباحة رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢	١- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ٢- بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٥) المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٤ ٣- تاريخ ١٩٦٢/٢/٥ ٤- بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع الى مجلس الاعيان.	١- اجال دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١/١٩ ٢- بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٥) المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٨ ٣- تاريخ ١٩٦٢/٢/٢٩ ٤- بالموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب ورفع الى الحكومة من اجل التصديق.

رقم الجلسة	رقم الجلسة	اسم القانون او التشريع او الاتفاقية	اعمال مجلس النواب	اعمال مجلس الاعيان
٢٩	٢٣٧	قانون تسوية ديون الاربعين الوقت رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢	اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة.	
٣٠	٢٣٨	قانون التسعين الوقت رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢	١- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ٢- بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٥) المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٤ ٣- تاريخ ١٩٦٢/٢/٥ ٤- بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع الى مجلس الاعيان.	١- اجال دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٩ لدراسة ولا يزال قيد نظر اللجنة.
٣١	٢٣٩	قانون مجلس الوسط والارضاء الوقت رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢	اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة.	
٣٢	٢٤١	قانون موقت معدل قانون توظيف موظفي مجلس الاعيان رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٢	اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة.	
٣٣	٢٤٢	قانون الخدمة المدنية المعدل الوقت رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٢	اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة.	

رقم	تاريخ	اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	امصال مجلس النواب	امصال مجلس الاعيان	رقم	تاريخ
٣٤	١٤٤٣	قانون مؤقت قبل قانون حوزات السفر رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٢	١- احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٧ ٢- بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٦) المؤرخ في ١٩٦٣/١/١٤ قرر المجلس في جلسته السابعة المتقدمة بتاريخ ١٩٦٣/١/١٧ الموافقة عليه كما وردت من الحكومة ورفع الى مجلس الاعيان.	١- احال دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/١/١٩ . ٢- بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٦) المؤرخ في ١٩٦٣/١/٢٨ قرر المجلس في جلسته الرابعة المتقدمة بتاريخ ١٩٦٣/٢/٧ بالموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب ورفع الى الحكومة من اجل التصديق.	٧٥٥	
٣٥	١٤٤٤	قانون مؤقت (قانون تصديق الاتفاق مع الحكومة ومنح كركمير باد - بان والارزاد رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ .	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للتظرف فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	١- احال الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ٢- بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٣/٨/٦٢ قرر المجلس في جلسته الثانية المتقدمة بتاريخ ١٣/٨/٦٢ الموافقة عليه كما وردت من الحكومة ورفع الى مجلس الاعيان.		
٣٦	١٤٤٦	مشروع القانون المعدل لقانون الجنسية الاردنية لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢	١- احال دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٩ للدراسة ولم ينظر المجلس به بعد . ٢- احال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٩ للمراجعة ولم ينظر المجلس به بعد .		
٣٧	١٤٤٧	مشروع القانون المعدل لقانون ادارة الهوى لسنة ١٩٦٢	١- احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ (١١) المؤرخ في ١٩٦٢/٢/٢٢ قرر المجلس في جلسته الثانية المتقدمة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٥ للموافقة عليه كما وردت من الحكومة ورفع الى مجلس الاعيان .			

رقم	تاريخ	اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	امصال مجلس النواب	امصال مجلس الاعيان	رقم	تاريخ
٣٨	١٤٤٩	مشروع قانون تعديل قانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٦٣	١- احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٢ ٢- بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٦) المؤرخ في ١٩٦٣/١/١٤ قرر المجلس في جلسته السابعة المتقدمة بتاريخ ١٩٦٣/١/١٧ الموافقة عليه كما وردت من الحكومة ورفع الى مجلس الاعيان . ٣- احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٢ ٤- ارست اللجنة الثانية بقرارها رقم (٥) المؤرخ في ١٢/٢/٦٣ المجلس بالموافقة عليه كما وردت من الحكومة مع اعلان بعض التعديلات عليه ولم ينظر المجلس به بعد .	١- احال دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/١/١٩ . ٢- بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٥) المؤرخ في ١٩٦٣/١/٨ قرر المجلس في جلسته الرابعة المتقدمة بتاريخ ١٩٦٣/٢/٧ الموافقة عليه كما وردت من مجلس النواب ورفع الى الحكومة من اجل التصديق.	٥٦٨	
٣٩	١٤٥٠	مشروع قانون منوشة الاصول والاسرار لسنة ١٩٦٣	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٢ ٢- ارست اللجنة الثانية بقرارها رقم (٧) المؤرخ في ١٢/٢/٦٣ المجلس بالموافقة عليه كما وردت من الحكومة مع اعلان بعض التعديلات عليه ولم ينظر المجلس به بعد .			
٤٠	١٤٥١	مشروع قانون تعديل قانون العقوبات لسنة ١٩٦٢	١- احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٢/٥ ٢- ارست اللجنة الثانية بقرارها رقم (٥) المؤرخ في ١٢/٢/٦٣ المجلس بالموافقة عليه كما وردت من الحكومة مع اعلان بعض التعديلات عليه ولم ينظر المجلس به بعد .			
٤١	١٤٥٢	مشروع قانون تعديل قانون ضريبة الانشطة والاراضي دخل مناطق اقليمات لسنة ١٩٦٢	١- احيل الى اللجنة الثانية بتاريخ ١٩٦٣/٢/٥ ٢- ارست اللجنة الثانية بقرارها رقم (٧) المؤرخ في ١٢/٢/٦٣ المجلس بالموافقة عليه كما وردت من الحكومة مع اعلان بعض التعديلات عليه ولم ينظر المجلس به بعد .			
٤٢	١٤٥٣	مشروع قانون قسرية المراقبة لسنة ٦٣	١- احيل الى اللجنة الثانية بتاريخ ١٩٦٣/٢/٥ ٢- ارست اللجنة الثانية بقرارها رقم (٥) المؤرخ في ١٢/٢/٦٣ المجلس بالموافقة عليه كما وردت من الحكومة مع اعلان بعض التعديلات عليه ولم ينظر المجلس به بعد .			
٤٣	١٤٥٤	مشروع قانون تعديل قانون ضريبة الميراث والاراضي لسنة ١٩٦٢	١- احيل الى اللجنة الثانية بتاريخ ١٩٦٣/٢/٥ ٢- ارست اللجنة الثانية بقرارها رقم (٥) المؤرخ في ١٢/٢/٦٣ المجلس بالموافقة عليه كما وردت من الحكومة مع اعلان بعض التعديلات عليه ولم ينظر المجلس به بعد .			
٤٤	١٤٥٥	مشروع قانون تعديل قانون ضريبة الاراضي لسنة ٦٣	١- احيل الى اللجنة الثانية بتاريخ ١٩٦٣/٢/٥ ٢- ارست اللجنة الثانية بقرارها رقم (٥) المؤرخ في ١٢/٢/٦٣ المجلس بالموافقة عليه كما وردت من الحكومة مع اعلان بعض التعديلات عليه ولم ينظر المجلس به بعد .			

مكتبة امينة